

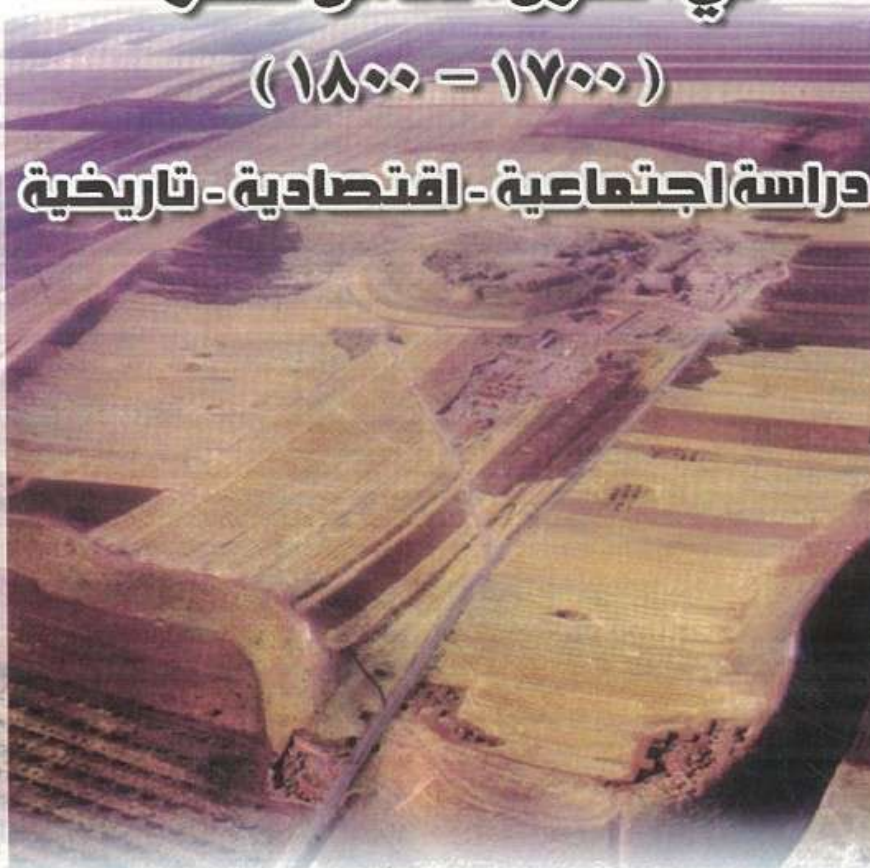


المنطقة الغربية لولاية حلب إدلب

في القرن الثامن عشر

(١٧٠٠ - ١٨٠٠)

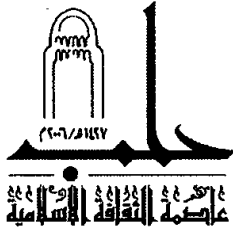
دراسة اجتماعية - اقتصادية - تاريخية



المنطقة الغربيّة لولاية حلب

إدلب

في القرن الثامن عشر



عبد الحميد مشعل

المنطقة الغربية لولاية حلب

إدلب

في القرن الثامن عشر

(١٧٠٠ - ١٨٠٠)

دراسة اجتماعية - اقتصادية - تاريخية



مَنْشُورَاتُ وَزَارَةِ الثَّقَافَةِ

فِي الْجُمْهُورِيَّةِ الْعَرَبِيَّةِ السُّورِيَّةِ

دَمَشَق ٢٠٠٦

طبع هذا الكتاب
بمناسبة الاحتفال بحلب
عاصمة الثقافة الإسلامية
١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م

المنطقة الغربية لولاية حلب : إدلب في القرن الثامن عشر (١٧٠٠-
١٨٠٠) : دراسة اجتماعية - اقتصادية - تاريخية / عبد الحميد مشلح
- دمشق : وزارة الثقافة، ٢٠٠٦. - ١٢٠ ص ٢٤٤ سم - .
طبع بمناسبة الاحتفال بحلب عاصمة الثقافة الإسلامية .

١- ٩٥٦,١٠٠٨١ م ش ل م ٢- ٩٥٦,١٣٢ م ش ل م
٣- العنوان ٤- السلسلة

مكتبة الأسد

مُتَكَلِّمَةٌ

الحمد لله الذي أعانني لأكمل مشواراً بدأته، عن محافظتي - إدلب

وهذا هو الكتاب الرابع عن هذه المحافظة الخضراء التي أهمل تاريخها من قبل المؤرخين، إلا شذرات انبثت هنا وهناك دون التعرّض لها كمُنطقة مستقلة.

وحبّاً بمحافظتي، وحبّاً بالبحث العلمي المفيد، رحت أمضي الأيام والأسابيع، بل السنين أنبش ما اختبأ في بطون أمهات المراجع؛ لعلّي أجد ما يشفي غليلي تجاه هذا البحث الأصعب تناولاً لتاريخ هذه المحافظة من أية محافظة أخرى، لأسباب كثيرة أذكر منها على سبيل المثال لا الحصر:

- لم تكن محافظة إدلب ولاية قائمة بذاتها في القرن الثامن عشر. وإنما كانت منطقة تابعة لولاية حلب.

- لم يذكر المؤرخون شيئاً عن تاريخها منفصلاً عن تاريخ ولاية حلب.

هذان السببان جعلتا دراسة المنطقة الغربية من ولاية حلب / محافظة إدلب الآن / أكثر صعوبة، وتعقيداً.

ولذلك تسلحت بسلاح الصبر، وخضت هذا اليم الذي بدا ساحله لي، ولكن النهاية كانت في المجهول.

فإذا ما أردت أن أبحث عن وثيقة ما تثبت حادثة ما، عليّ أن أبحث في الأوامر السلطانية وسجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب لأجد ما أبغيه بعد عناء شديد، ومجاهدة لا يمكن لواحد بمفرده أن يستمر.

وما هي إلا سنوات حتى استطعت أن أصفّي تاريخ المنطقة الغربية من ولاية حلب (محافظة إدلب) عما علق به من تاريخ ولاية حلب بأكملها في القرن الثامن عشر.

فجاء هذا الكتاب درّة وحيدة في مادته، جديداً في موضوعه، منهجياً في طريقة عرضه.

فقد درست البنية والتركيب السكاني، وأقضية ولاية حلب الغربية (محافظة إدلب)؛ فبيّنت اسم القضاء والقرى والمزارع التابعة له، ودرست ملكية الأرض، والزراعة، والعلاقات الزراعية، والاجتماعية لهذا القضاء. ودرست الواقع الاقتصادي والاجتماعي، والحياة الفكرية.

معتمداً في ذلك على أقوى الأدلة، والبراهين المكتوبة، والمحفوظة، وذلك من وثائق محفوظة في سجلات محاكم حلب الشرعية والأوامر السلطانية للقرن الثامن عشر.

وإذا سهوت عن شيء. أرجو ممّن يأتي بعدي ليكمل هذا العمل.

والله من وراء القصد

المؤلف

عبد الحميد مشلح

الباب الأول

أولاً - البنية والتركيب السكانيّ

ثانياً - الهجرة ومراكز الاستقطاب في المنطقة الغربيّة لولاية حلب

ثالثاً - الزراعة

رابعاً - الصناعة

خامساً - التجارة

سادساً - انعدام الأمن وانتشار التعديّ والقتل والسلب

سابعاً - انتشار الرشوة والمحسوبيات والتعديّ على أموال الخزينة

إدلب في القرن الثامن عشر

أولاً - البنية والتركيب السكاني:

من خلال دراستي للأوامر السلطانية وسجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب للمنطقة الغربية من الولاية (محافظة إدلب اليوم) تبين أن غالبية سكّانها من العرب المسلمين، مع أقلية من النصارى العرب، تركّزت في قضاء إدلب وجسر الشغور، وأقلية من التركمان والأكراد تركّزت في قضاء حارم ومنطقة العمق المجاورة، وتبين أن معظم التجمعات السكانية في القرى والمزارع من المنطقة الغربية لولاية حلب متوضّعة وبكثافة في الجهة الجنوبية والغربية، ولهذا لم ألحظ ذكراً لا في سجلات المحاكم الشرعية ولا في الأوامر السلطانية لمعظم القرى الموجودة اليوم في المنطقة الشرقية من المحافظة والتابعة اليوم تحديداً لنواحي التمانية وسنجار وأبو الظهور، أي المنطقة الممتدة شرقي طريق حلب دمشق اليوم، وهذه إشارة واضحة إلى ضعف الاستقرار السكاني في هذه النواحي في القرن الثامن عشر، وهذا دليل على أن قسماً كبيراً من سكان هذه المنطقة كانوا ما يزالون يعتمدون على الحلّ والترحال واحتراف مهنة الرعي والسكنى في الخيام وبيوت الشعر البدوية المعروفة. كما تبين لي من خلال وثائق سجلات المحاكم الشرعية والأوامر السلطانية لولاية حلب مدى القهر والظلم والتعدي الذي تعرض له الفلاح في المنطقة الغربية في ولاية حلب (محافظة إدلب اليوم) والذي أدى بالكثيرين منهم إلى أن يفرّوا ويهجروا قراهم ومزارعهم وهذا أدى إلى تقلص عدد

القرى في المنطقة الغربية لولاية حلب المكوّنة من تسعة أقضية والتي كان يتبعها في القرن السابع عشر (٢٣٤) قرية إلى انخفاض وتقلص هذا العدد من القرى في القرن الثامن عشر إلى (٢٠٦) قرية فقط، أي بنقصان (٢٨) قرية انتهت الحياة فيها ولم يعد لها ذكر في سجلات المحاكم الشرعية أو الأوامر السلطانية وهي موزعة على الأقسام وفق ما يلي:

- ١ - قضاء معرة النعمان: انتهت الحياة في ثلاث قرى وهجرت نهائياً، ولم يعد لها ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر وهي: (علايا - سمقة - جاشر)
- ٢ - قضاء أريحا: وقد انتهت الحياة في قريتين وهجرتا نهائياً، ولم يعد لهما ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر وهما قريتا: (برطاشا - اسطاس)
- ٣ - قضاء معرة المصيرين: وقد انتهت الحياة، وهجرت في سبع قرى منه، ولم يعد لها ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر، وهي: (كفر بصنون - كفر ناصح - الصواغية - برهية - كفر سعدان - مران - بابكة)
- ٤ - قضاء سرمين: وقد انتهت الحياة وهجرت في ثمانية قرى منه، ولم يعد لها ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر وهي: (المرادية - المنابيع - الحراجة - قباب - دانيث - السعن الغربية - بنجارة - قراقة - الحصون)
- ٥ - قضاء دركوش: وقد انتهت الحياة، وهجرت في أربع قرى منه، ولم يعد لها ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر، وهي: (باقة - شماشة - بدروب - الدير بنبه)
- ٦ - قضاء حارم: وقد انتهت الحياة، وهجرت في ثلاث قرى منه، ولم يعد لها ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر وهي: (عمّ - سرفوط - تكجيك).
- ٧ - قضاء سلقين: وقد انتهت الحياة، وهجرت في قرية واحدة منه، ولم يعد لها ذكر في القرون التالية للقرن السابع عشر، وهي: (حرقول)

أما بقية الأقضية، وهي قضاءي إدلب الصغرى والشغرى فلم يخسرا أي قرية من قراها وإذا كان هذا حال القرى التي كانت قائمة فما هو حال المزارع الموجودة في المنطقة الغربية لولاية حلب التي كانت تعاني من الظلم والفقر والجهل ما كانت تعانيه القرى التي كانت تتبع لها؟ لقد كان عليها الوبال أكبر حيث تقلص عددها من (٣٩) في القرن السابع عشر إلى (١٨) مزرعة فقط أي بنقصان (٢١) مزرعة عما كان عليه الحال في القرن السابع عشر موزعة على الأقضية وفق التالي:

١- قضاء إدلب الصغرى: انتهت الحياة وهجرت في خمس مزارع منه، وهي:
(بطيما - الدوير - الحوامية - تل سعد - معرطيعين)

٢- قضاء معرة النعمان: انتهت الحياة وهجرت في خمس مزارع منه، هي:
(كفرطاب - حناك - الزبدة - معرة بيطر - تبيطر)

٣- قضاء أريحا: انتهت الحياة في مزرعتين منه، هما: (تيتة - ماغون) وما أود الإشارة إليه أنه ورد في وثائق القرنين الخامس عشر والسادس عشر لمملكة الألاخ في منطقة العمق أنه ورد اسم مدينة صناعية تحالفت معها ضدّ الحثيين تدعى (أماعون) علماً أنه علينا أن نعلم أن أحرف الألف والعين والغين في لغة الألاخ تلفظ حسب موقعها في الكلام وتستخدم حرفاً واحداً أي أنه من الممكن أن تكون (اماعون) هي ذاتها (ماغون) التي أذكرها، ويبقى الباحث محطلاً للعلاقات التاريخية مكذباً لما يكتشف حتى يثبت ذلك بالتقريب الأثري.

٤- قضاء سرمين: انتهت الحياة في مزرعة واحدة منه، وهي: (بيت راعل)

٥- قضاء معرة المصيرين: انتهت الحياة في أربع مزارع منه، هي:

(فندعون - ذميات - بتراس - بردية)

٦ - قضاء دركوش: انتهت الحياة في مزرعتين منه، هما: (باسنة - موكيز)

٧ - قضاء حارم : انتهت الحياة في مزرعتين منه، هما: (تيتا - البيضة)

٨ - قضاءي سلقين وجسر الشغور: لم يخسرا أية مزرعة إلا أنه حدث في هذا القرن أن انتقل مركز قضاء الشغور إلى منطقة مجاورة، وهي: (جسر على نهر العاصي) أخذت اسم القضاء القديم وأصبح هذا القضاء الجديد يدعى جسر الشغور)

ثانياً - الهجرة ومراكز الاستقطاب في المنطقة الغربية لولاية حلب:

إن انتقال الإنسان من مكان إلى آخر وهجرته أمر معروف منذ أقدم العصور، ولولا هذه الهجرة والحركة الدائمة للإنسان لما كانت الهجرات السامية العربية المتلاحقة إلى بلاد الرافدين والشام وشمال أفريقية، ولكني هنا أتحدث عن انتقال وهجرة محدودين في منطقة جغرافية صغيرة نوعاً ما وهي المنطقة الغربية لولاية حلب، حيث الهجرة هنا كانت بشكل مصغر هذه المرة، وإن اختلف موضوعها عما هو عليه ألا وهو الهجرة حيث الكلاً والماء قديماً في الهجرات السامية العربية، أما في هجرتنا هذه فقد انتقل الإنسان في المنطقة الغربية لولاية حلب إلى حيث الأمان والرزق ومكان انتشار الحرف الصناعية، وكانت هذه الهجرة للسكان في معظمها إلى قضاء إدلب الصغرى الذي أصبح مركز قضاء مع مطلع القرن السابع عشر وتحديداً عام (١٦٢٩) والذي لفت انتباه الصدر الأعظم محمد باشا الكوبرلي في منتصف القرن السابع عشر تقريباً حيث بنى فيه الخانات وأوقفها لصالح الحرمين الشريفين وأعفى سكانه من الضرائب والرسوم العرفية وهذا ما جعل سكان القرى والمزارع المجاورة له يرتحلون عن قراهم، ويتنقلون ويسكنون في مركز هذا القضاء (إدلب الصغرى) ونذكر من هذه القرى والمزارع على سبيل المثال لا الحصر (بنجارة - الحراجة - الحصون - دانيت - بطيما -

ماغون) هذه القرى والمزارع تبعد عن إدلب ما بين واحد وخمسة كيلو مترات فقط، والتي أصبحت اليوم أراضياً زراعية هي ملك لأبناء إدلب وهذا دليل واضح على أن هجرة سكان هذه القرى والمزارع كانت نحو مركز الاستقطاب الأكبر في المنطقة كلها ألا وهي قسبة إدلب الصغرى وقضاء إدلب، حيث أضحي مركز هذا القضاء أكبر مركز استقطاب في المنطقة الغربية لولاية حلب، وليس لأبناء القرى والمزارع المحيطة به فقط، بل أضحي أكبر مركز استقطاب لأبناء وسكان أكبر وأعرق قضاء في المنطقة سابقاً ألا وهو قضاء سرمين، وهذا ما يشير إليه الفرمان^(١) التالي:

(إلى وزيرنا والي حلب وإلى فضيلة قاضيها نحيطكم علماً أن قاضي إدلب (الشيخ محمد) عرض على ديواننا ما يفيد بأن الحاج محمد أبو العون من أهالي قسبة إدلب قدّم له تقريراً يشير إلى أن والده وجده بالأصل من سرمين قد قدما إلى إدلب منذ عشرين سنة للعمل، وأن رئيس السقاة استغل غيابهما وأخذ يستغل الأراضي والأماكن العائدة لهما في سرمين مخالفاً القانون، ويطلب رفع هذا الاعتداء على أراضيه عليه أصدرنا أمراً سامياً بالرجوع إلى دفاتر سجلات الأملاك في سرمين والتأكد من هذا الادعاء وعمل ما يشير إليه القانون للعلم والتنفيذ.)

حرّر في (١٥ جمادى الأولى سنة ١١٥٤هـ) صدرت عن القسطنطينية المحروسة.

وهذا ما يؤكد استقطاب قضاء إدلب لسكان المنطقة الغربية لولاية حلب ككل، حيث أن التبدلات الحقيقية في المنطقة الغربية لولاية حلب هي بما تحقق من منشآت صناعية كمعاصر الزيتون والسمسم، والمصاين والأبنية التجارية من خانات ونزل وخاصة من أركان السلطنة أمثال الصدر الأعظم محمد باشا

(١) م٤ - ص ٢٠١ - الأمر (٤٠٧) - ١٥ جمادى الثانية (١١١٥ هـ) الموافق حزيران (١٧٤٢م)

الكوبرلي، حيث أن هذه التبدلات الحقيقية للمنطقة قد بدأت منذ أواسط القرن السابع عشر، والتي كان لها أكبر الأثر في جعلها مركز استقطاب للمنطقة الغربية لولاية حلب حيث لعبت السلطة المركزية أيضاً دوراً في ذلك وذلك لنقل ارتباط بعض القرى من قضاء سمرين، وإعادة ارتباطها بقضاء إدلب الصغرى مثل قريتي تفتناز وتعموم حيث تشير الوثيقة (١) : جاء في قيود قضاء سمرين من ولاية حلب الشهباء أن المرحوم الشهيد محمد باشا الذي له وقف في قريتي (تفتناز - تعموم) اللتين كانتا تشكلان قضاء إدلب الصغرى، واللتين في سنة (١٠٩٩هـ) ألحقنا بقضاء سمرين ورفع نائب قضاء إدلب الصغرى (الحاج أحمد) إلينا عرضاً يطلب فيه إعادة نقل قريتي تفتناز وتعموم إلى قضاء إدلب الصغرى وفك ارتباطهما عن سمرين واعتبار المتولّي (إبراهيم خان زادة إسماعيل) متولياً على الأوقاف أصدرنا أمراً سلطانياً بإقرار ذلك. إن هذه التنقلات لم تقتصر على التنقلات الإدارية لبعض القرى لمصلحة إدلب بل إن حالة الاستقطاب هذه للمنطقة التي ظهرت بها إدلب أدى إلى نقل بعض الأملاك والأراضي الوقفية أيضاً، التي كانت تتبع بعض الأقضية الأخرى إلى أوقاف إدلب وهذا ما أكدّه الأمر السلطاني التالي (٢) :

(إلى قاضي إدلب نعلمكم أن الأوقاف العائدة للمرحوم نور الدين الشهيد في قرية (بنش) من قضاء معرة النعمان قد أمرنا بتسجيل هذه الأوقاف ونقلها إلى قضاء إدلب، بدلاً من معرة النعمان بناءً على العرض المقدم من هذه الأوقاف (أحمد آغا) لفقر أهالي بنش واشتراك أوقاف إدلب في التزاماتها وأمرنا مدير المالية (يوسف) بالتنفيذ لأخذ العلم والاطلاع بمقام القسطنطينية المحروسة).

(١) م ٤ - ص ٣٧-٣٨ - الأمر (٧٨) - تا ٢٨ ربيع الأول (١١٥٢هـ) - الموافق آذار (١٧٣٩م)

(٢) م ٤ - ص ١٧١ - الأمر (٣٤٧) - تا ذي القعدة (١١٥٤هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٤١م)

وهذا النمو المتسارع وعلى مختلف الصعد الاجتماعية والاقتصادية جعله يلفت أنظار السلطة إليها لتكون أكبر وأهم مركز استقطاب في المنطقة الغربية لولاية حلب، حيث قامت الدولة بنقل جميع محتويات المنازل الموجودة في المنطقة الغربية لولاية حلب إلى إدلب وهذا ما يشير إليه الأمر السامي التالي (١) :

إلى قاضي المسلمين في حلب وإلى القضاة والحكام في العمق و إدلب الصغرى وإلى فخر الرؤساء والأمراء والسرديات وأعيان الولاية والمتقدمين على الأعمال عند وصول أمرنا السلطاني ليكن معلوما لديكم أن الفاضل الذي هو من الأمراء باعتباره من الأفاضل وبشأن الجسر الجديد والمباشر (عبد الله) قد عرض على سعادتنا أنه في هذه السنة المباركة تم نقل المنازل المذكورة إلى إدلب الصغرى وقضاء حلب وتمت المبايعة بمجملها وكذلك التحصيل المباشر من المنازل المذكورة والمنقولة وهي حسب البيانات المذكورة بقيت محتاجة لأحد من المعروفين من أصحاب الميرة والذخيرة وبما هو محفوظ بتخصيص من قبل الأهالي في القضاة ومن طرفهم تحت الحراسة في هذا الباب وحسب الأمر الشريف الذي استدعى به للغاية الكائنة والمخصصة حسب المشروع الذي يعمل به عن طريق الفرمان العالي الصادر الذي تفضلنا به حسب حكمنا الشريف الوارد على الوجه المشروح ويشرف صدورنا هذا الأمر الجليل الطالع والصادر من مقام الخلافة بمقام القسطنطينية المحروسة).

ومن خلال ما تقدم ندرك أن هذا النمو الحاصل لهذا القضاء قد أهله أن يضم إليه في بعض الفترات من الحكم العثماني مراكز الأقضية مثل قضاء جسر الشغور لا بل أكثر من ذلك أنه ورد اسم مركز هذا القضاء في الأوامر السلطانية باسم مدينة إدلب وهي المدينة الوحيدة التي ذكرت في الأوامر السلطانية في القرن الثامن عشر في المنطقة الغربية لولاية حلب كافة، وهذا

(١) م ٤ - ص ٢٤٨ - الأمر (٥٠٥) - تا ٢٣ جا الأولى (١١٥٦هـ) - الموافق أيار (١٤٤٣م)

يعني أنها كانت أكبر مركز استقطاب للمنطقة الغربية في ولاية حلب وهذا ما يشير إليه الأمر السلطاني التالي^(١):

(إلى والي حلب وزيرنا الباشا وإلى القضاة والحكام وإلى القاضي في مدينة إدلب
نحيطكم علماً بأنه بلغني أن أحد وجوه جسر الشغور التابعة لقضاء إدلب والمتولي عليها
محمد بن رستم إذ تعدى واغتصب أموال أحد سكان مدينة إدلب المدعو مصطفى من
رعايا الحرمين الشريفين وأنه على خلاف كبير مع جميع سكان المنطقة لهذا فقد وجهنا
إليكم كتاباً نطلب فيه التحقيق في ذلك وعند التثبت من هذا السعي لإعادة الأموال والأشياء
إلى أصحابها وفي حال تعذر ذلك إرسال الشقي (محمد بن رستم) إلينا في الآستانة وأنه
سبق لوالي حلب الذي كان قبلكم (الحاج علي باشا) أن أرسل أحد معتمديه الذي ثبت به
المدعو (عثمان) لملاحقة هذا الشقي والاتصال مع من وثق بكلامهم حيث تبين له أن هذا
الشقي يستحق القبض عليه وقد شمل تعديه على أكثر من ثلاثين شخصاً واغتصب
أموالهم وأوقع فيهم الضرر حتى تجاوز الخمسمائة كيس من الأقجيات، كما سبق لهذا
الشقي أن تعدى على أهالي الجام وقام باغتصاب أموال المدعو (حسن) حيث قام الوالي
السابق بتسجيل جميع المغتصبات في قائمة لاستردادها كما لم يظهر أي إطاعة للأوامر
الموجهة إليه وأنه بصفتكم الوالي حالياً في حلب نطلب إليكم العمل على استماع أقوال
المشتكين وجمع المعلومات الكافية عن هذا الشقي ووضع تقرير بالنتائج ورفعها لاتخاذ ما
يجب من الإجراءات. عليكم بتنفيذ هذه التعليمات وتحاشي كل خلاف.)

صدرت عن القسطنطينية.

وما أود الإشارة إليه أن هذا الاستقطاب الكبير لقضاء إدلب في المنطقة
الغربية لولاية حلب لم يأت من فراغ بل جاء نتيجة خصب أراضيها الزراعية
وارتفاع إنتاجه الزراعي وانتشار الحرف الصناعية العديدة المعتمدة بالدرجة

(١) ١٢م - ص ٢٢٢ - الأمر (٢٩٢) - تاذي القعدة (١١٨٩هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٧٥م)

الأولى على هذه المحاصيل الزراعية المنتجة فيه، وهذا ما وجدناه في وثائق سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب للقرن السابع عشر، حيث نجد وثائق بيع وشراء لمدارات (طواحين حبوب) ومصابن ومعاصر الزيت ومعاصر السيرج، بل مع مطلع هذا القرن الثامن عشر انتشرت الأسواق المختصة ببعض الحرف الصناعية في إدلب، وهي ماثلة في ذاكرة الطاعنين في السن وهي سوق الحدادين وسوق النجارين وسوق الجزماتية وسوق النحاسين وسوق الشعارين، حيث تؤكد الوثيقة التالية وجود مثل هذه الأسواق في قضاء إدلب^(١) :

(حضرت في مجلس الشرع الشريف الحرمة الشريفة (كلتوم بنت السيد إبراهيم أفندي السواعي بن السيد حسين) المعرفة بتعريف السيد عبد الرحمن جلبي ابن السيد محمد عصابي بن أحمد والسيد عمر جلبي بن الحاج عبد اللطيف تعريفاً تاماً وأقرت بطوعها التام قابلية في إقرارها الصريح المعمول به شرعاً بأنها قد باعت بعقد صحيح شرعي نافذ لازم مرضي من حافظ هذه الوثيقة الشرعية الأخوان السيد الحاج عبد اللطيف والحاج السيد ياسين ابنا نعمة زادة فاشتريا منها بمالهما ولنفسهما مناصفة بينهما بالسوية والثلث الآتي منهما كذلك ما هو ملك البائع المزبورة وبيدها ومنقل إليها بطريق الإرث الشرعي عن أبيها المرقوم وذلك جميع الدكانين الكائنة بسوق الشعارين بقصبة إدلب الصغرى المعدة لحياكة الخيش المحددة قبلة بيت أيتام أحمد آغا وشرقاً بطريق سالك وإليه الباب وشمالاً بيت الحاج إبراهيم التبان وغرباً بالرمادة وجميع النصف المشاع كاملة من جميع الدكان الجاري نصفها الآخر بين الحاج حسون مرتاني الكاين بالصليبية بالقصبة المذكورة المعدة لبيع السمن وغيرها المحددة قبلة بطريق سالك والباب إليه وشرقاً بيت درويش آغا وشمالاً كذلك وغرباً بزقاق الرجل المدعو محمد بن الشيخ محمد

(١) سجل (١٠٧) - ص ٤٨٤ - و (١٦٨٢) - تاريخ (١١٨٨هـ) - الموافق تموز (١٧٧٤م)

القاقوجي من مال المشتريين المزبورين قبضاً تاماً وافياً بيعاً وشراءً باتين صحيحين شرعيين مشتملين على الإيجاب والقبول من الطرفين إقراراً شرعياً.)
حرر وكتب ما وقع بالطلب في اليوم الخامس والعشرين من رجب لسنة ثمان وثمانين ومائة وألف.

من خلال ما تقدم نرى أن إدلب خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر كانت - بما تمتلك من تطور ونمو زراعي وحرفي صناعي وتجاري - مركزاً هاماً لاستقطاب السكان في المنطقة الغربية لولاية حلب، وهذا الاستقطاب سنجده في القرن القادم قد أدى إلى هجر العديد من سكان قرى المنطقة نهائياً إلى مركز هذا القضاء، ولم تكن الهجرة فقط من هذه القرى، بل شملت سكان الأفضية المحيطة بهذا القضاء ألا وهي أفضيه معرة مصرين وأريحا و سمرين وهذا ما أدى إلى تراجع هذه الأفضية من مراكز قضاء إلى نواح تتبع قضاء إدلب.

ثالثاً - الزراعة - الزراعة وملكية الأرض

لم يتبدل حال ملكية الأرض في القرن الثامن عشر عما كان عليه سابقاً منذ دخول العثمانيين بلاد الشام ومنها ولاية حلب، فالأرض هي ملك الأمير يمنحها من يشاء من قواده وكبار موظفيه وبذلك اختلفت ملكية الأرض تبعاً لدرجة قرابة مالك الأرض من السلطان أو الأمير، ولهذا تميزت الملكية بأربعة أنواع وهي:

١- الإقطاع الخاص: وهو الأرض التي خص بها السلطان نفسه وأقرباءه من الأسرة الحاكمة وكبار قواده وتميز هذا الإقطاع بأن دخله كان يزيد على مائة ألف أقة ثم ملكية الزعامات للأرض التي منحها السلطان بالدرجة الأولى لقواد الجيش وكبار موظفيه مثل: (رئيس الألاي في اللواء وقواد القلاع) أو من الموظفين المدنيين الكبار مثل الدفتر دار أو ناظر الأوقاف (الآغا في دار

(السعادة) وغيرهم من كبار الموظفين الحكوميين، حيث تشير عدة وثائق لذلك منها الوثيقة التالية^(١) :

(إلى إقرار أهالي قرية سلقين التابعة لقضاء حارم أنه في ذمتهم لفخر الأقران أحمد آغا بن عبد الله الوكيل عن جناب حسين بكر القبوجي باشا بالباب العالي والمتصرف في القرية المرقومة مبلغاً قدره (٥٢٩٢) غرشاً واثنًا عشر شاهية على أن تدفع ذلك المبلغ لجنابه الشريف بعد مضي ستة أشهر من يوم تاريخه).

وكان دخل إقطاعهم يتراوح ما بين عشرين ألف أقة ومائة ألف أقة، وأما النوع الثالث من ملكية الأرض الزراعية فكان التيمار، حيث تشير الوثيقة التالية إلى ذلك^(٢): ادعى في مجلس الشرع الشريف بمواجهة علي آغا بن السيد سليمان آغا الزعيم الوكيل من قبل سليمان بن عبد الله التيماري الثابتة وكالته عنه فيه ما يذكر فيه بما هو طريق الثبوت شرعاً والواضع يده بحكم وكالته على جميع المزرعة المعروفة بمزرعة كفر عين التابعة لكفر طاب من قضاء معرة النعمان، وقال أن المزرعة قد وُجّهت لي من طرف الدولة العلية بموجب براءة شريفة سلطانية مؤرخة في اليوم السابع من ربيع الأول في سنة (١١٥٦هـ) بطريق التيمار وأن المدعى عليه واضع يده على المزرعة بغير وجه شرعي، وأطلب قصر يده عنها وألتمس سؤاله عن ذلك، فسئل المدعى عليه عن حقيقة هذه الدعوى فأجاب قائلاً: إن مزرعة كفر عين في تصرف موكلي سليمان جلبي وجهت عليه من طرف الدولة العلية بموجب براءة شريفة سلطانية شوهدت بيده بطريقة التيمار وليس للمزرعة اسم ولا رسم في براءة المدعي بل إن المزرعة المسطرة في براءته التي بيده هي مزرعة كفر حادة، ثم كما طالع المولى المشار إليه براءة المدعي ولم ير فيها

(١) سجل ٨٧ - ص ٢٥٤ - و (٦٠١) تا ٦٦ ذي القعدة (١١٧٠هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٥٦م)

(٢) سجل ٧٠ - ص ٢٩٨ - و (٨٨٠) - تا ر ٢ (١١٥٩هـ) - الموافق نيسان (١٧٤٦م)

مزرعة كفر عين، بل رأى أن المسطر في البراءة في الحقيقة مزرعة كفر حادة مطالعة تامة منع حينئذ المولى المشار إليه التعرض للموكل بحضور وكيله منعاً شرعياً مسؤولاً فيه وكتب ما وقع، وحرر بالطلب في اليوم التاسع من شهر ربيع الثاني لسنة تسع وخمسين ومائة وألف.

وهكذا نرى أن ملكية الأرض في المنطقة الغربية لولاية حلب كانت تمثل أملاك الباشوات في الباب العالي والتميمارية وكان إلى جانبهم المتصرف حيث تشير الوثائق لذلك^(١): ادعى بمجلس الشرع الشريف الرجل المدعو علي بن يوسف قتال من أهالي قرية فرادغين التابعة لقضاء سرمين بمواجهة فخر الأماجد الأعيان السيد عبد الوهاب آغا بن المرحوم محمد جلبي شريف زادة الواضع يده على جميع قطع الأراضي الواقعة بالقرب من أراضي قرية فرادغين المرسومة المعدة للزراعة فالأولى تعرف بأرض القيس، والثانية بسد البير، والثالثة بأرض العاقب، والرابعة بأرض قرن الثور، والخامسة بسد الوسطاني، المستغنيات جميعها عن الوصف والتحديد وقال في دعواه: إن قطع الأراضي المزبورة من جملة أراضي فرادغين المرقومة، أن لي فيها حق التصرف، وإن المدعى عليه عبد الوهاب آغا واضع يده عليها، ويمنعني عن استيفاء حقي والتصرف فيها وإني الآن أطلب قصر يده عنها وتسليمها لي وألتمس سؤاله عن ذلك، فستل المدعى عليه عن حقيقة هذه الدعوى فأجاب قائلاً: أنه متصرف في قرية تار وأراضيها التابعة للقضاء المرقوم بطريق المالكانة بموجب براءة شريفة سلطانية، وإن قطع الأرض المزبورة من جملة أراضي مالكانتي المرقومة، وإن المدعى المسطور ادعى علي هذه الدعوى مراراً هو وجماعة من أهالي قرية فرادغين المرقومة وكشف على الأراضي المرسومة من قبل الشرع الشريف وظهر بالوجه الشرعي أنها من جملة أراضي مالكانتي التي

(١) سجل ٨٧ - ص ١٤٨ - و (٣٦٧) - تا جمادى الآخرة (١١٧٠هـ) - الموافق حزيران (١٧٥٦م)

هي أراضي قرية تار المرقومة ومُنَعُوا من قبل الشرع عن التعرض لي بسبب ذلك، ثم إنَّ المدَّعي المرقوم قد أقرَّ لي بالطوع والرضى التامين أن الأراضي المرقومة في الحقيقة هي من أراضي مالكانتي وداخل فيها، وأعطاني سنداً بها ناطقاً بذلك، ولي سندات من قبل إقراره متعددة بالمنع عن دعواه هذه وأقرَّ حضرة المولى المشار إليه بمنع المدَّعين عن التعرض للمدَّعي عليه السيد عبد الوهاب آغا بسبب ذلك وبعد الاطلاع على مضمون السندات التي بيد السيد عبد الوهاب آغا الموما إليه.

وأحياناً كانت ملكية الأرض تمنح لصغار ضباط الجيش حيث تشير الوثيقة^(١) التالية إلى ذلك:

(حضر بمجلس الشرع الشريف أحمد بن أبي بكر بن عفارة ومحمد بن جبران بن الحاج عبد الحق ومنصور بن علي بن أحمد وعلي بن حسين الجميع من أهالي قرية تار التابعة لقضاء سرمين من إيالة حلب المحروسة وأقروا بالطوع والرضى التامين بمحضر من صاحب هذا الكتاب خليل آغا بن عبد الله ضابط القرية قائلين في إقرارهم الصريح الصحيح المعتبر المعمول به شرعاً أنه عندنا وفي ذمتنا وبالكفالة المادية عن ذمة الشيخ حسين بن مصطفى عفارة ومحمد بن محمد الخطيب وعثمان بن أبي بكر ومحمد بن أبي بكر وداود بن جبران وحسن بن عفارة وفتح الله بن شومان ومصطفى وعلي ابنا جبران وقاسم بن محمد الجميع من أهالي قريتنا المذكورة الغائبين عن المجلس لحضرة خليل آغا مبلغاً قدره (٥٣٢٥) غرشاً بطريق القرض الشرعي اقترضنا ذلك وتسلمناه منه ودفعناه في الدين المسطور لحضرة خليل آغا وذمته ضماناً شرعياً بالأمر الشرعي إقراراً صحيحاً شرعياً مصدقاً من المقر له خليل آغا تصديقاً وجاهاً وشفاهاً). كُتِبَ ما وُقِعَ وحررَ بالطلب في اليوم العشرين من شهر ربيع الثاني من سنة تسع وخمسين ومائة وألف.

(١) سجل ٧٠ - ص ٣٠٧ - و (٩٠٨) - تا ٢٢٠ (١١٥٩هـ) - الموافق نيسان (١٧٤٦م).

وكانت ملكية الأرض الزراعية إلى جانب ضباط الجيش الصغار فرسان السباهية وصغار الموظفين من الصوباشية أو غيرهم من موظفي الدولة، حيث كان دخل إقطاعهم صغيراً يتراوح ما بين ثلاثة آلاف أجرة وعشرين ألف، ولكن منحهم هذه الأراضي حقيقة لا يعني تملكهم إياها.

٢- الأراضي الأميرية: إن الأرض في السلطنة العثمانية جميعها ملك الأمير وكان يعطي حق التصرف بها لمن يشاء ولهذا فإن هذه الأراضي كانت تنقل ملكيتها إلى الفلاحين العاملين فيها بموجب سند أو كما كان يقال له: (قوجان) وكانت تسجل هذه الملكية بالطابو.

٣- أراضي الوقف: والوقف على ثلاثة أنواع:

أولها: ما هو خيرى أي ما كان يوقف على جهات عامة مثل المصحات والمشافي، وهذا ما نراه حيث أن بعض أراضي قرية بنش الوقفية كانت موقوفه لصالح المارستان الأرغوني في حلب أو ما هو مخصص للمساجد والزوايا والتكايا، وهذا الوقف الخيري قل في القرن الثامن عشر عما كان عليه في القرن السابع عشر بل تعدت ملكية الوقف للأراضي الزراعية إلى المنشآت الحرفية والصناعية، حيث تشير إليه الوثيقة (١٢٧٩) والتي تنص على وجود مصبنة^(١) ملكاً للوقف في قصبة إدلب الصغرى بل أحياناً كانت ملكية الوقف تمثل محالاً تجارية وهذا ما أشارت إليه الوثيقة (٤١٢) وهو ملكية خان^(٢) للوقف في قصبة سلقين.

وأما النوع الثاني: فهو الذي خصصت فيه الأرض الموقوفة على الأبناء والحفدة^(٣) من ذرية الواقف وهذا الوقف، كان الأكثر في هذا القرن .

(١) سجل ٧٦ - ص ٣١٥ - و (١٢٧٩) - تا جا ١ (١١٦٤هـ) - الموافق أيار (١٧٥٠م)

(٢) سجل ٤٢ - ص ٢١٨ - و (٤١٢) - تا جا ١ (١١٢٤هـ) - الموافق أيار (١٧١٢م)

(٣) سجل ٩٤ - ص ٢٢٨ - و (٥١٦) - تا جا ١ (١١٧٦هـ) - الموافق أيار (١٧٦٢م)

وأما النوع الثالث: فكان الوقف المختلط أي الأرض الموقوفة على الأبناء أو الحفدة، ثم تنقل من بعدهم إلى إحدى الجهات الخيرية، وكان بشكل عام يعين موظفين حكوميين للإشراف على هذه الأوقاف، حيث يحدّد إيراد الوقف كما هو حال وقف الصدر الأعظم محمد باشا الكوبرلي والبالغة (٢٥) كيساً^(١) من الاقبيات، حيث يشير الأمر إلى أن إيرادات الوقف للصدر الأعظم السابق محمد باشا الكوبرلي تبلغ (٢٥) كيساً، وهي بنظارة شيخ الإسلام حيث يذهب قسم من هذه الإيرادات إلى استنبول والقسم الآخر إلى الفقراء والمحتاجين من موظفي الحرمين الشريفين، حيث يشير الأمر السامي، ويطلب من قائم مقام إدلب حسين وشيخ الإسلام عمر خلوصي ضرورة التقيد بما هو مسجل في السجلات الرسمية، وعدم جباية أكثر مما هو مطلوب صيانة أموال الوقف، وعدم قبول تدخل أحد في هذا الشأن. وما أودّ الإشارة إليه أن هذا الأمر السلطاني جاء نتيجة لشكوى من أهالي قضاء إدلب و الشغور إلى الباب العالي بأن قائم مقام إدلب حسين وشيخ الإسلام عمر خلوصي يجمعون إيرادات الوقف بشكل مغاير للاتفاق المنصوص عليه.

وكان متولّي الوقف أو نظّاره يعيّنون بموجب براءة شريفة سلطانية، وكان يشرف على هذه الأوقاف بشكل عادي: آغا دار السعادة ناظر الأوقاف في استنبول، وكانت إيرادات هذه الأوقاف يذهب قسم منها إلى استنبول والقسم الآخر ينقل ويوزع على الفقراء والمحتاجين من موظفي الحرمين الشريفين وقسم ثالث يخصّص لتجديد وإصلاح العقارات ذات الملكية الوقفية، وكان أهالي القرى الوقفية والمخصّص قسم من إيراداتها لصالح الحرمين الشريفين معفاة من كافة التكاليف العرفية والعوارض والرسوم الاستثنائية^(٢) حيث يشير الأمر السامي (٦٨) لذلك. وهناك العديد من الأوامر

(١) مجلد ٢٨ - ص ١٦٣ - الأمر (٢٤١) - تا ١٧ ربيع الأول (١٢١٥هـ) - الموافق آذار (١٨٠٠م)

(٢) مجلد ٢٧ - ص ٤٤ - الأمر (٦٨) - تا ١٧ ر ١٢١٣هـ - الموافق نيسان (١٧٩٨)

السامية التي تشير إلى اختلاس^(١) بعض متولّي هذه الأوقاف لإيراداتها وعدم تسليم هذه الإيرادات بشكل كامل، وهذا ما يشير إليه الأمر السامي (٩٩) الذي يفصح اختلاس بعض نظار أوقاف إبراهيم باشا المخصّصة للحرمين الشريفين والكائنة في حلب وأرمناز وسلقين.

وكثيراً ما كان يتمّ ترشيح الابن الأكبر^(٢) للمتصرف على أوقاف الحرمين الشريفين ليحلّ مكان والده بالتصرف والتولي على هذه الأوقاف حيث يشير الأمر السلطاني التالي إلى ذلك :

(أعرض لدولتكم المكيّة أن المتصرف على أوقاف الحرمين الشريفين في منطقة سرايلي خاتون من ناحية الشغور السيد (محمد خير الله) قد وافاه الأجل وحتى لا تتعطل خدمات هذا الوقف فقد تمّ ترشيح ولده الكبير السيد (عبد الرحمن) لكفائه واستحقاقه هذا المنصب من كلّ الوجوه نلتمس عطفكم للموافقة على تعيينه نرفع هذا العرض لتأمروا بما يلزم العبد الدعي للدولة العلية العثمانية نورسني زادة السيد عبد الرحيم القاضي بحلب المحميّة).

وهكذا نرى أن هذا الترشيح يتمّ من قبل القاضي الشرعي بحلب ليصدر بذلك براءة شريفة من شيخ الإسلام وأغا دار السعادة في استنبول تخوّل هذا المرشح لهذا المنصب، وهو نظارة الوقف الذي يشار إليه).

٤ - الأراضي ذات الملكية الخاصة: وهي الأراضي الخاصة بملكيّة الفلاح يتصرف بها كما يشاء من بيع وشراء ورهن وغيرها وهذه الملكية تميزت بصغر مساحات أراضيها فدخلها لا يكاد يستدّر رمق صاحبها وعياله، وبعد معرفتنا بملكيّة الأرض الزراعية وأنواعها لا بد لنا من معرفة أهمّ مزاروعات هذا القرن في

(١) مجلد ٢٤ - ص ٧٠ - الأمر (٩٩) تا جا ٢ (١٢٠٩هـ) - الموافق حزيران (١٧٩٤م)،

(٢) مجلد ٢٥ - ص ٤٢ - الأمر (٨٠) تا جا ٢ (١٢٠١٠هـ) - الموافق حزيران (١٧٩٥م)

المنطقة الغربية لولاية حلب (محافظة إدلب اليوم) حيث بيّنت أهم مزروعات القرن السابع عشر في مؤلفي السابق (المنطقة الغربية لولاية حلب - إدلب القرن السابع عشر) الذي اعتمدت فيه بشكل رئيسي على سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب كونها المرجع الوحيد الذي أستطيع من خلاله التعرف بكافة مناحي الحياة للمنطقة الغربية لولاية حلب، وأن الزراعات فيها تمثّلت بالدرجة الأولى لسد حاجة السكان فيها من المواد الغذائية والمتمثلة بزراعة الحبوب بأنواعها: القمح والشعير والذرة البيضاء التي كانت تحتل المرتبة الأولى لاستخدامها في صناعة الخبز، ثم جاءت زراعة البقوليات في الدرجة الثانية ممثلة بالحمص والعدس والفل، ثم جاءت الخضراوات في المرتبة الثالثة ممثلة بالكوسا واللوبياء والبامياء والقرع والعجور الرهاوي (القثاء) حيث أن زراعة البندورة والباذنجان لم تصل بعد إلى المنطقة.

أما الزراعات التي كانت تستخدم في الصناعة فكانت هي السمس وحبة الخروع تحتل المرتبة الأولى ثم يليها القطن ودودة القز (الحريز) والقنب بالمرتبة الثانية. أما الفواكه الصيفية فيأتي البطيخ بنوعيه الأحمر والأصفر (الشمام) وأما الأشجار المثمرة فكانت أشجار الزيتون تحتل المرتبة الأولى، ثم الكروم أي التين والعنب تأتي في المرتبة الثانية.

أما أشجار الفواكه الأخرى والتي تحتل المرتبة الثالثة في عددها ومساحتها فكانت المشمش البلدي والرمّان واللوز والتفاح البلدي (المسكي) الصغير الحجم.

أما ما أود الإشارة إليه من خلال وثائق القرن الثامن عشر فإن الزراعات هذه جميعها استمرت من القرن السابع عشر إلى القرن الثامن عشر، ولكن شهد بعضها تراجعاً وأخص منها زراعة الحريز التي كانت زراعة رئيسية في قضاء حارم، حيث لم تذكر سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب أو الأوامر السلطانية للقرن الثامن عشر من خلال العلاقات التجارية أو المنشآت الحرفية الصناعية ما

يشير إلى هذه الزراعة في هذا القرن، ومن الزراعات التي شهدت تطوراً واتساعاً في زراعتها كانت زراعة كروم (العنب) التي ساهمت بشكل كبير في صناعة تقطيره وتجارته وبيعه وثائق عديدة وأوامر سلطانية كثيرة، حيث يشير الأمر السلطاني^(١) (٤٠) إلى صناعة وتقطير العنب والخمر والعرق والنبذ بحيث يحدد هذا الأمر بتحصيل رسوم الكحول المسماة (بالرسوم الزجرية) وهي بارتين عن كل أوقية خمر نبذ، وأربع بارات عن كل أوقية عرق، شريطة ألا يكون الصانع أو البائع مسلماً وخصّص الأمر أيضاً للموظّف المراقب على تقطير العنب غرضاً واحداً عن كل عشرة غروش من قيمة الإنتاج في حال كانت الكميات المنتجة أقل من ٤٠ كيساً من العنب.

كما لاحظت أنه من الزراعات التي شهدت توسعاً في المنطقة الغربية لولاية حلب هي زراعة العطيس والخشخاش والتبغ والتبناك بشكل كبير في منطقة إدلب، والتي دخلت ميدان التجارة والصناعة أيضاً بشكل كبير في القرن الثامن عشر، وهذا ما تشير إليه العديد من الأوامر السلطانية ومنها الأمر^(٢) السامي (١٣١) حيث يشير هذا الأمر إلى وجود إدارة جباية رسوم التبغ والتبناك في الديوان السلطاني، وإلى تعيين أمناء لجباية رسوم التبغ والتبناك في الألوية كافة، والأقضية التابعة لها والتي تزرع في أراضيها التبغ وأن تكون الرسوم محددة على أساس مساحة الأراضي المزروعة بعدد الدونمات، وقد كان أمين الجباية لولاية حلب لرسوم التبغ والتبناك في هذا الأمر (الحاج محمد صالح).

وهذه الزراعات كما نرى هي من الزراعات التي قامت عليها صناعات وتجارة، ولكنها تظهر تحولاً لدى السلطة بأن ما يهتمها من الأمر هو الربح والمال

(١) مجلد ٢٥ - ص ٢٤ - الأمر (٤٠) - تا محرم (١٢١١هـ) - الموافق ك ١ (١٧٩٦م)

(٢) مجلد ٢٨ - ص ٧٢ - الأمر (١٣١) - تا ذي الحجة (١٢١٥هـ) - الموافق آذار (١٨٠٠م)

وإن كانت هذه الزراعات مضرّة بالسكان والأهلين، وهذه حقيقة لا ريب فيها إذ أن القائمين عليها في تلك الآونة وللأسف لا همّ لهم إلا جمع المال والربح.

أمّا الزراعة اللطيفة التي شهدتها المنطقة الغربية لولاية حلب والتي لم أشهد لها وجود في سجلات ووثائق القرن السابع عشر هي زراعة الورد^(١)، حيث تشير الوثيقة (٦٢٨) إلى ذلك وهذا إن دلّ على شيء فإنّما يدلّ على سعة استخدام الورد في الطبابة أو غيرها كاستخدامه رحيقاً وغذاءً للنحل والإنسان خلال القرن الثامن عشر.

رابعاً - الصناعة

١ - الصناعات الغذائية: لم تكن هذه الصناعات كما هي عليه الآن بالمعنى المطلق بل كانت عبارة عن حرف صناعية لأنّها غير آليّة وتعتمد بالدرجة الأولى على الأيدي العاملة الماهرة، ونستذكر من هذه الصناعات الحرفية صناعة عصر السمسّم واستخراج السيرج وصناعة الحلوة العباسية وصناعة الصابون القائمة على صناعة عصر الزيتون واستخراج زيت الزيتون منه حيث تشير الوثيقة التالية إلى استمرارية هذه الحرفة الصناعية، وهي الصابون^(٢) :

(حضر بمجلس الشرع الشريف الرجل المدعو مصطفى جلبى بن المتوفى الحاج حسين بن الحاج أحمد المعروف بالعز من سكان قصبّة إدلب من إيالة حلب المحروسة وأقرّ بالطوع والرضى التامين بمحضر من أخيه لأبيه رافع هذا الكتاب السيد يوسف جلبى بن المتوفى الحاج حسين جلبى المرقوم قائلاً في إقراره: إن والدنا الحاج حسين جلبى كان في حياته وحال صحته قد وقف وحبس جميع العقارات التي هي دار ومصبنة ونصف معصرة زيت الكائنه بالمحلة القبلية

(١) سجل ٥٤ - ص ١١٤ - و (٦٢٨) - تا ١٨ المحرم (١١٤٢هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٢٩م)

(٢) سجل ٧٠ - ص ٢٧٧ - و (٨٢٨) - تا ٢٢ ر ٢ (١١٥٩هـ) - الموافق نيسان (١٧٤٦م)

بالقصة المذكورة المعلوم ذلك كله في محله علماً تاماً على نفسه مدة حياته ثم من بعده على أبنائه الثلاثة وهم : أخو هذا السيد يوسف جلبى، وأخواه الصغيرين السيد عمر والسيد حسن مختصون به من غير معارض ولا منازع لهم في ذلك وفقاً معتبراً محكوماً بصحته وجوازه حكماً شرعياً صحيحاً بموجب كتاب الوقف المخاد بيد أخي يوسف جلبى المرقوم. كما استمرت حرفة وصناعة طحن الحبوب حيث كان يطلق على التي تدار بالمياه (الطاحونة) وعلى التي تدار بالحيوانات وحجر الرحي (المدار)^(١)، حضر بمجلس الشرع الشريف الحاج يعقوب بن حسين بن محمد من أهالي قصبة إدلب الصغرى واعترف بأنه قد باع بعقد صحيح شرعي من ابن أخته حافظ هذه الوثيقة أحمد بن مصطفى بن حسين واشترى منه بماله ولنفسه ما هو ملك عمه البايع وبيده وتحت تصرفه إلى حين صدور هذا البيع عنه ومنتقل إليه بطريق الإرث الشرعي عن والدته المتوفاة الحرمة نسب بنت علي وذلك جميع المدار العامر الدابر الكاين بقصبة إدلب الصغرى والمشمتم على حجر واحد وعلى كافة اللوازم والحقوق الشرعية والمحدود قبلة بجامع الحمصي وشرقاً بطريق سالك وإليه الباب وشمالاً بطريق سالك وغرباً بدار بيت الصهيوني بثمن قدره مائة غرش من المعاملة الجديدة السلطانية بيعاً وشراءً تامين صحيحين شرعيين مشتملين على إيجاب وقبول الطرفين وتسليم وتسلم في البيع من الجانبين تصديقاً وجاهاً وشفاهاً.) وكتب ما وقع وحرر بالطلب.

واستمرت حرفة صناعة الخبز التي كانت موجودة في القرن السابع عشر، ولكن الحرفة الجديدة التي وجدت في وثائق القرن الثامن عشر هي حرفة العجانة^(٢) فقط حيث تشير الوثيقة التالية إلى ذلك:

(١) سجل ٤٩ - ص ١٢٣ - و(٤٦٣) - تا المحرم (١١٣٦هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٢٣م)

(٢) سجل ٤٩ - ص ٤٩٣ - و (١٩٧٣) - تا رجب (١١٣٧هـ) - الموافق تموز (١٧٢٤م)

(أقرّ مجلس الشرع الشريف السيد عبد الله جلبي بن الحاج غنام بن الحاج منصور من أهالي قصبة سرمين بأنه قد باع بعقد صحيح وشرعي السيد خضر بن الحاج محمد السلاححي وهو اشترى بماله ولنفسه وذلك جميع الدكان المعد للعجانة الكاينة بسوق القصبة والأرض المعدة للزرع بأرض القصبة المعروفة بأرض (الرام) وذلك بمبلغ قدره أربعون غرشاً معاملة سلطانية حلب).

ومن الحرف الصناعية الهامة والتي لم نجدها في وثائق وسجلات القرن السابع عشر هي حرفة حياكة الخيش، حيث تشير الوثيقة رقم (١٦٨٢) إلى هذه الحرفة في قصبة إدلب الصغرى بل أكثر من هذا هو وجود سوق كامل في قصبة إدلب الصغرى باسم سوق الشعارين^(١)، ولكن من أهم الصناعات التي دخلت المنطقة الغربية لولاية حلب هي صناعة الخمر (النبيد) وصناعة تقطير العنب (العرق) حيث أشار إلى ذلك الأمر السلطاني^(٢) التالي والمتضمن تحصيل رسوم الكحول المسماة بالرسوم الزجرية كما يشير الأمر السامي إلى تعيين ملتزم خاص لهذه الرسوم والتي حددت بأن تكون باريتين عن كل أوقية خمر (نبيد) وأربع بارات عن كل أوقية عرق، واشترط في هذا الأمر ألا يكون البائع أو الصانع مسلماً.

صناعة الأدوات والأثاث المنزلي:

لم ألاحظ في وثائق وسجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب أو الأوامر السلطانية للقرن الثامن عشر وجود أي من الصناعات الجديدة بل كانت معظم هذه الوثائق تشير إلى الصناعات التي كانت بالأصل في القرون السابقة وخاصة القرن السابع عشر، وهذه الحرف الصناعية ممثلة بالحدادين والنجارين الذين كانوا يصنعون ويقدمون كل حاجيات الأهالي والسكان من الأثاث المنزلي، أو مما يستخدم

(١) سجل ١٠٧ - ص ٤٨٤ - و (١٦٨٢) - تا ٢٥ رجب (١١٨٨هـ) - الموافق تموز (١٧٧٤م)

(٢) مجلد ٢٥ - ص ٢٤ - الأمر (٤٠) - تا المحرم (١٢١١هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٩٣م)

من أدوات بسيطة ويدوية في الزراعة كالمحراث وفي الصناعة كعصا الفليجة التي تستخدم في معاصر الزيتون أو التي تستخدم في لباس السكان كحياكة النسيج اليدوي وغزل الصوف والشعر وصناعة الأواني الفخارية وطرق النحاس إضافة إلى الحرف الصناعية التي كانت تصنع الأحذية ولها أسواق خاصة مثل سوق الجزماتية في إدلب الصغرى، والإسكافية في سرمين.

خامساً - التجارة

لقد أشارت الوثائق العديدة في سجلات المحاكم الشرعية والأوامر السلطانية إلى وجود الأسواق في المنطقة الغربية لولاية حلب (إدلب الصغرى - سرمين) وبالتالي التجارة والبيع والشراء وذلك من خلال فرضها رسوم (الباج) على المواد المتاجر بها أو المباعة فيها، حيث كانت تجارة الأثاث المنزلي وحاجات السكان الزراعية والصناعية وكذلك تجارة المواشي والخيل^(١)، واستمرت أيضاً تجارة الزيت والصابون في المنطقة الغربية لولاية حلب كما كانت عليه في القرن السابع عشر حيث تشير الوثيقة التالية إلى هذه التجارة^(٢) إذ نصّت على بيع طبختي صابون معلومة الوزن من القوائم من المصبنة المعروفة بمصبنة الزهراوي الجارية في ملك السيد محمد جلبي أبي العز زادة والسيد عبد القادر جلبي بن السيد محمود الكاينة بقصبة إدلب الصغرى بثمن قدره (٢٣٠٠) غرش سلطاني جديد.

ولم تقتصر العلاقات التجارية في المنطقة الغربية لولاية حلب فيما بين أبنائها أو حتى أبناء الولاية، بل إن الأمر السامي (١٦٨) يشير إلى علاقات مع التجار الأجانب من خلال تجار ولاية حلب الذين أدخلوا هذه المعاملات التجارية مع

(١) سجل ٥٤ - ص ١ - و (١) - تا ١٦ رجب (١١٤١هـ) - الموافق تموز (١٧٢٨م)

(٢) سجل ٧٦ - ص ٣٠٥ - و (١٢٤٠) - تا ٧ رجب (١١٦٤هـ) - الموافق أيار (١٧٥٠م)

أبناء ريف المنطقة الغربية لولاية حلب ومن خلالهم، حيث يشير الأمر هذا إلى هذه العلاقات مع قرى (مرعيان - معارة - اصطمك). وكانت من خلال تجار حلبيين مع تاجر من السويد يدعى (نعمة بن أنطون غضبان) وكيف تدخل قنصل السويد شخصياً والموجود في مدينة حلب لتسيير وتحصيل ديون هذا التاجر. وعرفت المنطقة الغربية الإيجار للمحال التجارية والخانات، حيث يشير الأمر السامي^(١) (٢٣٥) إلى ذلك إذ جاء في الأمر السلطاني: إلى قاضي حلب تفيد العريضة الواردة إلينا أن خان الصابون في إلب الذي هو من أوقاف الخوارج عمر أفندي كان قد جرى تأجيرها إلى السيد حجازي وشريكه الحاج محمد، وقد آل الخلاف بينهما إلى تضرر الوقف وحيث أنه بقي بذمتها رصيد الإيجار، فيقتضى القيام باستحصال كامل الذمة المذكورة.

ولم تقتصر العلاقات التجارية في المنطقة على التجارة وإيجار المحال التجارية بل تعدت ذلك إلى رهن العقارات، وهذه الحالة لم نجدها في وثائق القرن السابع عشر وكانت حالات الرهن هذه تشمل العقارات وكافة المحال التجارية والأراضي الزراعية^(٢) حيث يوجه الأمر السلطاني إلى قاضي حلب وإلى محافظها: (بعث إلى ديواننا العالي السيد حسين وشقيقه السيد عبد الرحمن معروضاً مآله أن أهالي قرىتي (باريشا - وكفر عروق) كانوا استدانوا منهما من عام مبلغاً قدره (١٥٠٠) غرشاً ورهنوا لديهما مقدار مقاس من أشجار الزيتون لاستثماره ولما حان الوقت امتنعوا عن التنفيذ والتسديد ولما كان هذا استوجب مضرة الدائنين المذكورين يقتضي عليكم جمع الطرفين بمعرفة الضابط بمجلس الشرع والحكم بالعدل وعليه). حرر في أواخر صفر (١١٥٧هـ) بمقام القسطنطينية المحروسة.

(١) مجلد ١١٠ - ص ١١٠ - الأمر (٢٣٥) - تا المحرم (١١٥٧هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٤٤م)

(٢) مجلد ٦٧ - ص ٦٧ - الأمر (١٤٧) - تا صفر (١١٥٧هـ) - الموافق شباط (١٧٤٤م)

وهكذا نرى أن المنطقة الغربية لولاية حلب (محافظة إدلب اليوم) عرفت كل أنواع العلاقات التجارية إضافة إلى الإيجار والرهن وإن دل ذلك فإنما يدل على غنى المنطقة بمواردها الزراعية المختلفة ووجود الحرف الصناعية العديدة فيها.

سادساً - انعدام الأمن والتعدي وانتشار القتل والسلب

إن ضعف الدولة وانتشار الفقر بين رعاياها إضافة إلى المحسوبيات كل تلك العوامل مجتمعة أدت إلى انتشار اللصوصية وانعدام الأمن على الطرقات^(١) حيث تشير هذه الوثيقة إلى تعدي أهالي قرية قبلايا التابعة لناحية جبل سمعان على الرجل المدعو علي بن محمد من أهالي قرية معصران التابعة لقضاء معرة النعمان بأن هاجمه خمسة أنفار من القرية المزبورة بأراضي قرية عنجارة وأخذوا منه غصباً حمارين محملين بالطحين وخمسة عشر غرشاً ودراهم نقدية بعد أن ضربوه بالعصي على رأسه وظهره.

وهذه الحالة من اللصوصية والفقر وضعف الدولة أدى بكثير من أهالي القرى إلى هجر قراهم^(٢) حيث يشير الأمر السامي الموجه إلى والي حلب بلزوم إعادة المتضررين من قرى جبل الأعلى والبالغة ثمانى قرى وعدد سكانها حوالي (٣٠٠٠) نسمة إلى قراهم بعد أن هجروها بسبب تعدي اللصوص ورجالات متسلم المعرة عليهم وسرقة أغنامهم وإدخال الاطمئنان إلى نفوسهم ومعاقبة المعتدين وإعفائهم من الضرائب السابقة التي مضى عليها أكثر من عشر سنوات.

بل إن هذا التعدي على القرى أحياناً لم يكن من لصوص محترفين أو قطاع طرق وإنما كان يجري بشكل علني ومن قبل بعض العشائر البدوية التي كانت تغير

(١) سجل ٦٤ - ص ٥١ - و (١٣٠) - تا ١١ المحرم (١١٥٤هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٤١م)

(٢) مجلد ٢٠ - ص ٧٢ - الأمر (١٠٥) - تا شوال (١٢٠٤هـ) - الموافق ت ١ (١٧٨٩م)

على المدن والقرى في سني القحط مخلفة الدمار والنهب والسلب^(١) فيها. حيث يشير الأمر السلطاني الموجّه إلى إيالات ولاية حلب ومرعش وعنتاب واعزاز والعمق وحماه والمعرة و إدلب وإنطاكية وحصن منصور وملاطية بترحيل الأعراب والشوايا إلى أماكن سكناهم الأصلية، وكل مخالفة تستوجب المسؤولية.

وفوق هذا وذاك فقد يكون التعدي من قبل أحد كبار موظفي الدولة كمتصرف (ريحا)^(٢) حيث يوجه الأمر:

(إلى والي حلب وزيرنا وإلى نائب ادليب وإلى قائد قلعة حلب وإلى المباشر (الحاج إبراهيم) وإلى المتصرف على الأملاك الوقفية (الحاج إسماعيل) نحيطكم علماً أن ناظر أوقاف الحرمين الشريفين رفع كتاباً إلى ديواننا يقول فيه إن المتصرفين على وقف السادة المصريين في الشام وفي أوقاف قصبة أريحا وتوابعها في مقاطعة نزل المضيق وعلى أوقاف المتوفى سولاق محمد آغا في قصبتي النملية واعزاز كلّ من السيد وفي والسيد يسن قد أبدوا عجزهم عن إدارة هذه الأوقاف التي يقدر إيرادها بـ (٣٤٠٠) غرشاً سنوياً وقد كلف في السنة السابقة الحاج إسماعيل بإدارة هذه الأوقاف واستثمر الزيادة من الإيرادات بتعمير الحرمين الشريفين والعمل على رفع التعدي والجور الذي وقع على الأهليين من قبل عدد من المتشردين والأشقياء وجبايتهم الأموال قسراً وعلى هذا الأساس فإنني أصدرت براءة بتثبيت الحاج إسماعيل على إدارة الأوقاف المذكورة وملاحقة متصرف ريحا المدعو (محمصة أوغلي) المعروف باسم (شهير عمر) مع أتباعه الأشقياء واسترداد مبلغ (١٥٠٠) غرش التي جمعت بشكل غير مشروع وإعادة المنهوبات التي اغتصبوها من هذه الوجوه المدعو

(١) مجلد ١٨ - ص ٣١ - الأمر (٦١) - تا ١١١٩ هـ - الموافق أيار (١٧٨٤م)

(٢) مجلد ١٢ - ص ٤٥-٤٦ - الأمر (٥٨) - تا رجب (١١٨٨ هـ) - الموافق تموز (١٧٧٤م)

(محمد طيفور) بسبب سكوت متسلّم حلب عن أعمالهم لقاء رشوة فعلى القاضي (مصطفى دري زادة) ونائب إديلب والمباشر إحضار السيد (عمر) ورفاقه إلى اذليب والتحقيق معه وعند التثبت إعادة الأموال التي جمعوها إلى أهلها وعزلهم وتعيين آخرين مؤتمنين وإخلاء سبيل الأشخاص الذين وضعوا رهن التحقيق في قلعة حلب مع لفت النظر بعدم استعمال الشدة عند جباية الأموال طبق ما جاء بتعليماتنا هذه للامتثال للأمر والتنفيذ بدقة.)

صدرت عن القسطنطينية.

وهذا الوضع المتردي من الأمن وفقدان هيبة الدولة جعل الكثيرين من الأشقياء يشكلان عصابات سلب ونهب لقطع الطرقات ونهب المسافرين، وهذا التردّي في حالة فقدان الأمن والنهب والسلب وضعف هيبة الدولة قد أدّى إلى خوف الأهليين والسكان وخاصة أبناء الزيف في هذه المنطقة على أموالهم وحياتهم والذي أدى بهم إلى إهمال أراضيهم الزراعية وعدم زراعتها خوفاً من المعتدين على أملاكهم^(١) حيث يشير إلى ذلك العريضة المقدمة من محمد القاضي بمعرفة المصريين يُعرض لدولتكم ما يلي:

إن جمعاً غفيراً من قريتي كلّه وحزانو التابعتين لأوقاف المرحوم رامي محمد باشا في قضاء معرة المصريين تقدّموا إلينا مفيدين أنّ هجوم الأكراد عليهم في هذا العام أدى إلى عدم زراعة أراضيهم إلا نادراً وأوقعوا بالفاقة والعوز، ورغماً عن ذلك فإنّ الدائنين لهم يلاحقونهم ويسومونهم سوء الإرهاب والإلحاح لذلك يلتمسون الإيعاز لمن يلزم لاستصدار أمر سلطاني بتأجيل تحصيل الديون إلى موسم العام القادم وعليه صار رفعه إلى مقامكم العالي. كتب على حاشية هذا المعروض يرجى العمل بموجبه وتحقيق رجاء أهالي القريتين المذكورتين.

(١) مجلد ٥ - ص ١٥٧ - الأمر (٣٢٤) - تا شوال (١١٥٧هـ) - الموافق ت ١ (١٧٤٤م)

سابعاً - انتشار الرشوة والمحسوبيات والتعدي على أموال الخزينة

إنّ انعدام الأمن وضعف هيبة الدولة قد شجع على انتشار المحسوبيات والرشوة في أركان السلطة وبين كبار موظفيها حتى أصبح التلاعب والاحتيال على القانون واستصدار براءات شريفة تؤهل صاحبها لأن يصبح من أرباب الزعامة بحجة وفاة صاحب زعامة ما في سفره إلى الحج أو من خلال حجج أخرى وهذا ما أشار إليه الأمر السامي^(١) (٩٠) الذي يقول: عُرض لدولتكم المكيّنة أنّه كان قد تمّ الاتفاق بمنح زعامة وتصرف مقاطعة قرية (تيزر) العائدة لناحية سمرمين من متصرفيّة حلب إلى المواطن السيد (صالح) لقاء مبلغ (١٣٨٠٠) أجرة منذ ثلاث أو أربع سنوات كان يعمل خلالها بخدمة الدولة إلا أنّ كلاً من المدعو (إبراهيم) وزميله المدعو (فيض الله) ادعيا بوفاء الموما إليه (السيد صالح) وهو في طريقه إلى الحج ويطالبون وضع هذه المقاطعة تحت تصرفهما بموجب براءة شريفة إلا أنّ سجلات أمين الذاتية السيد (محمد) ومدير المالية السيد (إسماعيل) التي تحوي أسماء أرباب الزعامة وتقرير قائد اللواء وأقوال أعضاء مجلس الشرع كلّها تثبت عدم صحة ادعاء الوفاة وإنّ السيد صالح المذكور لا يزال على قيد الحياة ويطالب بالزعامة وعلى هذا الأساس نلتمس من دولتكم إصدار البراءة الشريفة القاضية بإعطائه هذا التصرف للمنطقة المذكورة والأمر لمن له الأمر. العبد الداعي للدولة العلية العثمانية إمام زادة فيض الله القاضي بحلب.

وهذا يعني أنّ هذه البراءة ما صدرت ولن تصدر لولا تواطؤ الموظفين وأركان السلطة على أعلى المستويات ولولا هذا لما حصل على أعلى قرار من رأس السلطة في الآستانة ألا وهو البراءة الشريفة التي تخول صاحبها الزعامة على قرية بأكملها، بل إن الرشوة استفحلت حتى وصلت إلى رجال الدين^(٢) حيث يشير الأمر أنّ أوقاف الصدر الأعظم المغفور له المرحوم كوبرولي محمد باشا وشروطها الزرية وبتوليها من رؤساء

(١) مجلد ١٢ - ص ٧٠ - الأمر (٩٠) - تا ١٧ ذي القعدة (١١٨٨هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٧٤م)

(٢) مجلد ١٦ - ص ١١٨ - الأمر (١٦٤) - تا ١٧ ذي القعدة (١١٦٦هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٨١م)

الأبواب (عبد الواحد) الذي تقدم بتقريره بعد إعلام قضاة الشغور وإدلب عن البيانات الثلاثة لدفتر المفردات بأن من ملحقات أوقاف المرحوم المشار إليه في ولاية حلب وقف الشغور وإدلب والمتولّي القائم وضابطها المدعو (رستم أوغلي علي) وكان عمه (الحاج سليمان) وابن أخيه (عثمان) قد نشبت فيما بينهم خلافات لأغراض دنيوية وقد جاء والي حلب (يوسف باشا) إلى قصبة الشغور لإحلال الوفاق مع القائمتقامين وإنهاء الخلاف بينهما بعد أن تمّ تقييد المتولّي وسوقه مخفوراً إلى حلب، وفي هذه الأثناء كان عمه المشار إليه الحاج سليمان قد نصب نفسه ضابطاً للوقف بسبب انضمام زمرة من الفاسدين إليه منهم مفتي إدلب المدعو (فخر زادة السيد يوسف) وكاتب الجمرک سابقاً (أحمد) ومعهم بعض الحشرات من أتباعهم المغرضين لينالوا ما يصيبهم من أموال هذا الوقف من خان الصابون وخان الجمارك وكان الحاج سليمان وابن أخيه قد أعطيا من الوقف (٧٢٤٩,٥) غرش إلى مفتي إدلب وكاتب الجمرک وكذلك من عائدات الوقف ومبيعات الصابون نحو (٤٢١٦,٥) غرش ومجموعهما (١١٤٦٥) غرش وفقاً للدفتر الموقع عليه جبراً وقهراً، وأيضاً ما تناوله من أوقاف الرعايا تجريباً مقدراً بثلاثين ألف غرش وقد أعطي دفتراً ممهوراً من قبل نائب الشغور وقاضي إدلب إلى الخزينة العامرة بعد أن قيّد المبلغ بمعرفة الشرع والمباشر ليتم تحصيلها وذلك حرصاً من تعديت الموما إليهما وحفظاً على فقراء الرعية، ويتوجب من المباشر العمل بما يقتضيه عمله لقبض المقادير المبيّنة من قبل المتولّي وإيداعه إلى بيت مال المسلمين وما تعود منها لصالح الأموال الأميرية حسب معرفة الشرع والمباشر لإيصال وإيداع المبلغ في الخزينة وإرسالها لدارنا العالية بكلّ سعي ومقدرة كما نطلب من مولانا القاضي العمل وفق أمرنا والتحاشي عن مخالفته. صدرت عن القسطنطينية.

ومما تقدّم نرى أنّ المحسوبيّات وانتشار الرشوة بين الموظفين الحكوميين وحتى رجال الدين يدلّ بوضوح على مدى انهيار السلطة وفقدان هيبتها، وبالتالي يدلّ ذلك على انعدام النظام في الدولة وعدم تطبيق القوانين فيها.

الباب الثاني

أولاً - الوظائف الحكومية

ثانياً - وظائف القضاء والإفتاء ورجال الدين

ثالثاً - الضرائب والرسوم العرفية

أولاً - الوظائف الحكومية

من المعروف أن أيّ دولة لا تقوم إلاّ على أسس وقواعد:

أولها: وجود الرعاية أو الشعب، ولا يمكن وجود هذه الدولة بدون هذه الرعاية.

وثانيها: القوانين النازمة لعلاقات الرعاية فيما بينها وفيما بينها وبين السلطة.

وثالثها: السلطة التي تمثلها الدولة، وهذه السلطة يقوم بها مجموع موظفي الدولة الذين تتمثل مهمتهم بالحرص على تطبيق وتنفيذ القوانين والضرب على يد المخالفين لها من الرعاية وتنفيذ التعليمات والأوامر الصادرة عن الهيئات العليا في السلطة وتحقيق الأهداف والبرامج والخطط الموضوعة من السلطة العليا للدولة، إضافة إلى تيسير شؤون الرعاية لما فيه مصلحة الوطن أولاً والرعاية ثانياً.

ولقد اختلفت مهمة وتسميات هؤلاء الموظفين لدى السلطنة العثمانية في القرن الثامن عشر حيث كان في كل ولاية هرم ثلاثي الأضلاع ممثّل فيه الوالي والقاضي والمحصل أو المتسلم. والموظفون الآخرون الذين كانت مهمتهم الإشراف وتطبيق القوانين، وما يميّز هذا القرن ومن خلال قراءاتي لوثائق سجلات الأوامر السلطانية التي للأسف أظهرت في بعض مراحلها بشكل جليّ ضعف الدولة ومؤسساتها من خلال شراء الوظائف وجباية الأموال بغير وجه شرعيّ كما أظهرت حالة انعدام الأمن وانتشار اللصوصية والسلب والنهب وحالة التعدي على أموال الخزينة أي (العامة للدولة) هذا ما كان من الأمور الإدارية والمالية.

أما الواقع الصحي والتربوي والخدمي بشكل عام، فإن الوثائق أظهرت تردّي وتخلف هذه الخدمات من خلال تفشي الأمراض وخاصة مرض الطاعون والكوليرا والصحة كما هو معلوم فإنّها مرآة لجوانب المجتمع الأخرى: كانتشار الفقر بين الرعاية وانعدام النظافة العامة.

وبعد هذا التمهيد لابد لنا من وصف عمل موظفي السلطنة العثمانية في هذا القرن وبشيء من التفصيل: بدءاً من رأس الهرم وهو الوالي وانتهاءً بأصغر موظف في الولاية، لنتعرف وبشكل واضح بالحياة العامة للدولة والرعية معاً.

١ - الوالي: هو رأس السلطة في الولاية، وهو أحد أركانها الثلاثة الممثلة بالقاضي والمحصل أو المتسلم إضافة له، وقد أطلق عليه عدة ألقاب في القرن الثامن عشر منها في أوائل القرن لقب (محافظ)^(١)

كما لُقّب سعادة (وزيرنا الباشا)^(٢) والي حلب بعد منتصف القرن ومع نهاية القرن الثامن عشر كان لقبه (والي حلب المشير وزيرنا)^(٣) وكان له نواب في الأقضية يطلق عليهم لقب (قائمقام)

٢ - الدفتردار (مدير المالية - رئيس المالية) : وهو أكبر موظف مالي في ولاية حلب، وكانت هذه الوظيفة تباع لمن يدفع أكثر للسلطنة بحيث يصدر أمر سلطاني من الباب العالي بتعيينه، وكان أحد أركان الولاية ومن الأعضاء الدائمين في مجلس إدارة الولاية، وكان يلقّب بصاحب السعادة^(٤) ويتبع نظارة المالية في الآستانة كما يتبع له مديرو المال في الأقضية والمناطق والنواحي.

٣ - مديرو المال في المناطق: مهمتهم تنفيذ التعليمات الصادرة عن السلطة وفرض الضرائب والرسوم الجديدة وتحصيل الرسوم وفق قيود سجلاتهم، وتسجيلها، ثم إرسالها إلى الجهة التي يجب أن تذهب إليها هذه الرسوم^(٥)

(١) مجلد ٥ - ص ٦٧ - أمر (١٤٧) - تا صفر (١١٥٧هـ) - الموافق شباط (١٧٤٤م)

(٢) مجلد ١٤ - ص ١٥ - الأمر (٢٣) - تا ٢٩ جا ١١ (١١٩١هـ) - الموافق أيار (١٧٧٧م)

(٣) مجلد ٢٨ - ص ٥ - الأمر (١٥٠) - تا ٢ (١٢١٥هـ) - الموافق نيسان (١٨٠٠م)

(٤) مجلد ٧ - ص ١٩٥ - الأمر (٢٦٩٩) - تا ذي القعدة (١١٨٠هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٦٦م)

(٥) مجلد ٢٠ - ص ٣١-٣٢ - الأمر (٤٣) - تا جا ٢١ (١٢٠٤هـ) - الموافق حزيران (١٧٨٩م)

٤ - رئيس المحاسبة^(١): هو الحافظ والمدقق لدفاتر رسوم وضريبة الميري المفروضة في الأقضية والنواحي والقرى.

٥ - رئيس المحصلين للأموال الأميرية^(٢): مهمته مسك الدفاتر الخاصة بالرسوم الأميرية للمحصلين في مركز الولاية والأقضية والاطلاع عليها وملاحقة المقصرين واستيفاء الأموال المحصلة من قبلهم والعمل على تحويلها إلى صندوق الخزينة العامة للدولة.

٦ - المحصل^(٣): مهمته ملاحقة تحصيل الديون المتبقية على الأهليين والسكان من الأعوام السابقة ومعرفة وصيانة الأموال الأميرية من التعدي عليها.

٧ - رئيس كتاب محصل حلب^(٤): من مهامه أيضاً الإشراف على تحصيل الأموال والرسوم الوقفية وفق ما هو مقيد في سجلات مدير المالية وحسب الالتزام المفروض ومتابعة وتحصيل الديون المتبقية من الرسوم والضرائب الوقفية إضافة إلى الرسوم الأميرية.

٨ - آمر الجباية^(٥): مركزه حلب وكان مسؤولاً عن الجباية في الأقضية والمناطق والنواحي والإشراف عليهم وحثهم على بدء الجباية في أوقاتها المحددة حيث كانت الرسوم تحصل على دفعتين من الأهليين والسكان، الدفعة الأولى في شهر المحرم، والثانية في نهاية العام، وكان يعين بأمر سلطاني من الباب العالي.

٩ - جابي حلب^(٦): يعين بأمر سلطاني صادر عن الباب العالي، مهمته جباية رسوم المتققات والمنازل.

-
- (١) مجلد ١٩ - ص ١٠٢ - الأمر (١٢٦) - تا جا ١ (١٢٠٢هـ) - الموافق أيار (١٧٨٧م)
(٢) مجلد ١٨ - ص ٣٥ - الأمر (٦٧) - تا رجب (١١٩٩هـ) - الموافق تموز (١٧٨٤م)
(٣) مجلد ٢٨ - ص ١١٢ - الأمر (١٩٢) - تا شعبان (١٢١٥هـ) - الموافق أيلول (١٨٠٠م)
(٤) مجلد ٤ - ص ١٨ - الأمر (٠٣٧) - تا صفر (١١٥٢هـ) - الموافق شباط (١٧٣٩م)
(٥) مجلد ٨ - ص ٢ - الأمر (٢) - تا ر ٢ (١١٨١م) - الموافق نيسان (١٧٦٧م)
(٦) مجلد ٧ - ص ١٩٥ - الأمر (٢٦٩) - تا ذي القعدة (١١٨٠هـ) - الموافق ت ٢ (١٧٦٦م)

١٠- الملّزم^(١): وكان يعيّن ببراءة شريفة سلطانيّة، وعمله جمع الرسوم والضرائب المختلفة الشرعية والأميريّة والاستثنائية في الأقضية والمناطق والنواحي والقرى، وإيداعها في بيت مال المسلمين، وفي كثير من الأحيان كان الالتزام لمن يدفع أكثر من المال وأحياناً كون الملّزم لنوع واحد فقط من الرسوم مثل الباج وغيره.

١١- رئيس جباية رسوم التبغ والتبّاك^(٢): كان مسؤولاً عن حصر مساحة الدونمات المزروعة بالتبغ والتبّاك في ولاية حلب، وتحديد قيمة هذه الرسوم، وكان أحياناً يطلق عليه أيضاً (أمين جمارك حلب) على مساحة الدونم.

١٢- ناظر الأوقاف^(٣): وكان مركزه الأستانة، وهو مسؤول عن الصرّة الشريفة وإيصالها إلى فقراء مكّة والمدينة والموظّفين فيهما، وكان يلقّب بالآغا في دار السعادة. ويتبع له نظّار الوقف في ولاية حلب، ويشرف أيضاً على تحصيل أموال الوقف وإرسالها إلى خزينة الأوقاف، كما يشرف ويتابع تعميرات الأوقاف ومبايعاتها.

١٣- قائم مقام متولّي الوقف في القضاء^(٤): ويعيّن بموجب براءة شريفة من آغا دار السعادة في الأستانة موقعة من الباب العالي، ومهمّته مراقبة سجلات نظّار الوقف ومتولّيه في الأقضية والنواحي والقرى، والإشراف عليها وتحصيل ما يخصّ مال الصرّة للحرمين الشريفين.

١٤- ناظر ومحاسب الوقف^(٥): ويعيّن بموجب براءة شريفة من آغا دار السعادة في الأستانة من الباب العالي، ومهمّته الإشراف على الوقف المتولّي عليه والمحاسبة وأخذ الرسوم الخاصّة به وإيداعها بيت مال المسلمين.

(١) مجلد ١٣ - ص ١٨١ - الأمر (١٩٦) - تاريخ ١٠ (١١٩٠هـ) - الموافق آذار (١٧٧٧م)

(٢) مجلد ٢٨ - ص ٧٢ - الأمر (١٣١) - تاريخ ١٠ (١٢١٥هـ) - الموافق آذار (١٨٠٠م)

(٣) مجلد ٢٠ - ص ٣٠ - الأمر (٣٦) - تاريخ المحرم (١٢٠٧هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٩٢م)

(٤) مجلد ٢٧ - ص ٣٧ - الأمر (٥٨) - تاريخ ١١ (١٢١٣هـ) - الموافق أيار (١٧٩٨م)

(٥) مجلد ١ ص ٧٧ - الأمر (١٥٢) - تاريخ ٢ (١٢٠٠هـ) - الموافق نيسان (١٧٨٥م)

١٥ - كاتب الجمر^(١): وهو موظف يتبع أمين الجمر، ومهمته تسجيل الأموال والرسوم المجبأة، وكان هناك أكثر من كاتب للجمر وفق نوع الرسم أو الضريبة، مثل كاتب جمر التبغ، وكاتب جمر الأغنام وغيره.

١٦ - معتمد النزل^(٢): لا يعين لهذا المنصب إلا من كان منتخباً ومكفولاً من قبل الحكام والأعيان في منطقته ومهمته، إدارة النزل بشكل حسن وتسيير مأمورية تبليغ (سعاة البريد) وذلك بتأمين البغال والذخائر والسواقين وجميع اللوازم الخاصة بالنزل وبالسرعة القصوى.

١٧ - المفتش الخاص^(٣): يشبه عمله اليوم هيئة الرقابة والتفتيش إلى حد ما، فهو الموظف المعين من الباب العالي ويرسل للتفتيش في المهام الخاصة، والتحقيق فيما يقع من ظلم أو سلب للأموال وبعد التحقيق يرسل تقريره إلى مقام السلطنة (الصدر الأعظم).

١٨ - مدير الزراعة^(٤): ومهمته الإشراف العام ومراقبة المزارعات وتقدير محصولاتها وتقديم تقارير سنوية إلى الباب العالي، وكان من مهامه أيضاً تعيين المراقبين لضبط رسوم الزراعات الهامة في السلطنة مثل (الخشخاش، العطيس، التبغ والتبناك).

١٩ - الحارس القضائي^(٥): كانت مهمته حصر وتسجيل ونقل وبيع تركات المتوفين أو المقتولين من كبار أركان السلطة ورجالاتها الموظفين الحكوميين أمثال متولي ونظار الوقف أو الملتزمين والمحصيلين في الأقضية والنواحي، ويقدم بيانات لهذه التركات مصدقة من مجلس البلدية الذي يتم فيه القتل أو الوفاة وذلك لتبرئة ذمته من هذه التركات.

(١) مجلد ١٦ - ص ٢١٧ - الأمر (٢٨٩) - تاريخ ١ (١١٩٧هـ) - الموافق آذار (١٧٨٢م)

(٢) مجلد ١٣ - ص ٩٠ - الأمر (٩٨) - تاريخ ١ (١١٩٠هـ) - الموافق (١٧٧٦م)

(٣) مجلد ٢ - ص ٢٧٤ - الأمر (٤٤٨) - تاريخ ١١ (١١٣٨هـ) - الموافق أيار (١٧٢٥م)

(٤) مجلد ٢٨ - ص ٢٨ - الأمر (٥٨) - تاريخ ٢ (١٢١٤هـ) - الموافق أيلول (١٧٩٩م)

(٥) مجلد ٢٥ - ص ٥٠ - الأمر (١٠١) - تاريخ شعبان (١٢١٠هـ) - الموافق آب (١٧٩٥م)

٢٠- مأمورية تبليغ^(١): وهم يشبهون اليوم بسعاة البريد ومهمتهم تتحصر في إيصال البريد الواصل إلى النزل إلى أصحابه بالسرعة القصوى، وكان يطلق عليهم اسم (التاتار) وأحياناً أخرى اسم (كالجلاوزة).

٢١- رئيس الشرطة^(٢): مهمته تحقيق الأمن في القضاء أو البلدة والحفاظ عليه إضافة إلى ذلك كان يساهم في تعمير ما يخرب والاطلاع على الصحة العامة وأصبح فيما بعد يستغل موقعه في تحصيل الرسوم والضرائب المفروضة على السكان والأهلين وأصبح له حصة فيها تدعى بحصة الصوباشية.

٢٢- رئيس مفرزة^(٣): ويبدو أنه يكلف بهذه المهمة من قبل والي حلب مقابل مبلغ من المال، ويقدم هو مقابل ذلك عدداً من الرجال الفرسان لحفظ الأمن على الطرقات والمسافرين عليها وفي مراكز المفاوز الأمنية المنتشرة على هذه الطرقات. ومن المهم أن نشير إلى إحدى هذه المفاوز الأمنية في المنطقة الغربية لولاية حلب وهي المفرزة الأمنية في سراقب على الطريق الواصل ما بين حلب وحماة وكان المسؤول عن هذه المفرزة يدعى (غنوم آغا) وعدد رجال هذه المفرزة (٤٠) رجلاً حيث في هذا الأمر تطالبه السلطة بهذا العدد من الرجال كما تطالبه أيضاً بحفظ أمن القوافل على هذه الطرقات في المنطقة المخصصة له.

٢٣- رئيس الأدلاء^(٤): لم توضح الأوامر السلطانية أو أي من الوثائق العثمانية عمله تماماً (كأن عمله يشبه عمل رجال الأمن) ولكن تسميته تشير إلى وظيفته في الأقضية بمراقبة الموظفين الحكوميين ورجالات السلطة في القضاء معهم كمراقب ودليل لهم يطلعهم على الأماكن أو الأشخاص المراد معرفتهم من قبلهم.

(١) مجلد ١٣- ص ٩٠ - الأمر (٩٨) - تاريخ ١ (١١٩٠هـ) - الموافق آذار (١٧٧٦م)

(٢) مجلد ٢٤- ص ٣ - الأمر (٨) - تاريخ ٢٥ رمضان (١٢٠٨هـ) - الموافق أيلول (١٧٩٣م)

(٣) مجلد ٢٣- ص ٣٠ - الأمر (٣٦) - تاريخ ١٧ المحرم (١٢٠٧هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٩٢م)

(٤) مجلد ٢٤- ص ٥٦ - الأمر (٦٩) - تاريخ ١٨ صفر (١٢٠٩هـ) - الموافق شباط (١٧٩٤م)

٢٤ - قائم مقام^(١) (نائب): القائم مقام والنائب هما لقب لوظيفة واحدة، وهو يمثل النائب لوالي حلب في القضاء المعين به، وهو أحد أركان القضاء الثلاثة مع الملتزم أو المتولي والقاضي.

٢٥ - محافظ الطرق^(٢): ومهمته الحفاظ والإشراف على أمن كافة الطرق في الولاية ومراقبة المفارز الأمنية عليها وتوجيهها لما فيه حفظ الأمن على هذه الطرقات.

٢٦ - رئيس السقا^(٣): لم توضح الوثائق عمله بالضبط لكن تسميته ووجوده في مركز قضاء سمرمين والإشارة إليه في الأمر السامي السلطاني رئيس السقا تبين مهمته ووظيفته هي الإشراف على السقاية والسقا في مراكز الأقضية.

ثانياً - وظائف القضاء والإفتاء ورجال الدين

١ - القاضي: وهو أحد أركان الولاية الثلاثة إلى جانب الوالي والمحصل، ومن الأعضاء الدائمين في مجلس إدارة الولاية، ويمثل نائب شيخ الإسلام في الولاية، ويتم تعيينه من قبل الباب العالي، بموجب أمر سلطاني يصدره الصدر الأعظم بترشيح وموافقة شيخ الإسلام، ويشترط في القاضي أن يكون عالماً بالشرعية وقوانين الملك، وفي أكثر الأحيان يكون تعيينه لمدة عام^(٤) واحد.

وكان القاضي في حلب يعين بدوره نواباً له في كافة الأقضية بحيث يقوم هؤلاء القضاة بمهام القاضي الشرعي في أقضيتهم بصفتهم نواباً للقاضي الشرعي بحلب، وإن مهام القاضي الشرعي في القرن الثامن عشر تمثل مهام عدة وزارات ومؤسسات اليوم مع كامل مهام القصر العدلي بما يحتويه من أقسام ودواوين

(١) مجلد ١٢ - ص ٤٤ - الأمر (٥٨) - تا ٦ رجب (١١٨٨هـ) - الموافق تموز (١٧٧٤م)

(٢) مجلد ٥ - ص ١٩٠ - الأمر (٣٩١) - تا صفر (١١٥٨هـ) - الموافق شباط (١٧٤٥م)

(٣) مجلد ٤ - ص ٢٠١ - الأمر (٤٠٧) - تا ١٥ أجازا (١١٥٥هـ) - الموافق حزيران (١٧٤٢م)

(٤) مجلد ٢٥ - ص ٢٤ - الأمر (٤٠) - تا المحرم (١٢١١هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٩٦م)

وموظفين، فكان القاضي الشرعي يقوم بمهام وزارة الأوقاف كاملة، وهي الإشراف على أملاك الوقف وتعيين المتولين عليها إضافة إلى تعيين خطباء وأئمة المساجد وكان يقوم بمهام وزارة الإدارة المحلية في تعيين شيوخ القرى والنواحي والمخاتير فيها، والتي كانت تمثل الزعامات المحلية وذلك بناءً على طلب أهالي القرى أو القصبات أو النواحي في تعيين هؤلاء الشيوخ مقابل شيء معلوم كأجر في معظمه كان بشكل سنوي متفق عليه مع أهالي تلك القرى والقصبات وتفويض الأهالي هؤلاء الشيوخ بتمثيلهم لدى الجهات العامة وموظفي الدولة، وهي تشبه إلى حد ما ممثلي الإدارة المحلية في مجالس البلديات والمدن والنواحي^(١) :

(حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعوون محمد شوق بن أحمد وحسين بن علي ومحمد بن شحادة وعلي بن أبي بكر وحسين بن أحمد ومصطفى ابن عثمان ومحمد بن أحمد وأحمد بن عبد الوهاب وحسن بن حسين وحسين بن محمد النجار الجميع من أهالي قرية حفسرجة التابعة لقضاء إدلب الصغرى من إيالة حلب المحروسة الأصلاء عن أنفسهم والوكلاء من قبل الرجال المدعوون عبد الله بن حسين وأخواه محمد ويوسف بن الحاج عمر وحسين بن الحاج مصطفى والحاج عبيد بن الحاج محمد وعبد الرحمن بن الشيخ عبد الوهاب وعبد الرحمن بن الحاج عمر العثماني الجميع من أهالي القرية المرقومة وحضر معهم ناقل هذا الكتاب الرجل المدعو الشيخ علي بن أحمد من أهالي القرية وقرؤا بمواجهته قائلين في تقريرهم: إننا نلتمس أن يكون الشيخ علي شيخاً علينا يتعاطى أمورنا ومصالحنا ويجمع منا بإذننا ما يقتضي جمعه ويصرف منه بإذننا ما يقتضي صرفه ويتعاطى جميع أمور القرية المرقومة على وجه الديانة والاستقامة. فأجابهم الحاكم الموما إليه إلى ملتسمهم ونصّب الشيخ علي المرقوم شيخاً في

(١) سجل ٧٠ - ص ٢٦٧ - وثيقة (٧٩٩) - تا ١٢٣١ (١١٥٩هـ) - الموافق آذار (١٧٤٦م)

القرية وأذن له بتعاطي أمور الجماعة المرقومين ومصالحهم على وجه الاستقامة نصباً وإذناً مقبولين قبولاً تاماً تقريراً مصدقاً من الشيخ علي المرقوم بالمواجهة.) وكتب ما وقع وحرر بالطلب.

بل تعدى في مهامه هذه إلى عمل وزارة المالية اليوم، في المشاركة مع المحصل ووجهاء القرى وشيوخها في الأقضية والنواحي في تقدير الضرائب والرسوم الخاصة بالجيش مثل السخرة والجهادية أو الاستثنائية والسفرية^(١). وكان القاضي الشرعي في ذاك القرن أي الثامن عشر يمثل القاضي العقاري ومدير السجلات العقارية في تثبيت وبيع العقارات من دور ومنازل^(٢) وهذا ما تؤكدته الوثيقة التالية:

(أقرّ بمجلس الشرع الشريف مصطفى بن يوسف بن الحاج محمد الأصل عن نفسه والوكيل عن أخته فرح بنت يوسف بن الحاج محمد الثابتة وكالته عنها وبشهادة عبيد بن عيد و صالح بن عبد القادر بأنهم قد باعوا لحامل هذه الوثيقة عمر ابن زين الدين ما هو ملكهم بطريق الإرث الشرعي عن مورثهم يوسف المزبور وذلك جميع المساكن الثلاثة منها، اثنان شرقيان والثالث شمالي الموجود ذلك كله بدار بني الكاينة بمحلة البازار من إحدى محلات قصبة سرمين وجميع الحصّة الشائعة وقدرها عشرون قيراطاً من أصل (٢٤) قيراطاً من جميع الدار السماوي ومن جبّ الماء المحدود قبلة بطريق سالك إليه الباب وشرقاً بشمس الدين الحلواني وشمالاً بدار أحمد بن نعمة وذلك بثمن قدره خمسون غرشاً من المعاملة السلطانية الجديدة، مقبوضاً بتمامه من قبل البائعين المرقومين إقراراً شرعياً مصدقاً من البائع والمشتري المزبور تصديقاً وجاهاً وشفاهاً. وكتب ما وقع وحرر بالطلب).

(١) سجل ٧٠ - ص ٢٥ - و (٧٨) - تا ١٥ ١ (١١٥٨ هـ - الموافق آذار ١٧٤٥ م)

(٢) سجل ٤٨ - ص ١٠١٧ - و (٢٧٨٢) - تا جا ١ (١١٣٣ هـ - الموافق أيار ١٧٢٠ م)

وكذلك المحال التجارية والحرف الصناعية و الأراضي الزراعية^(١) حيث تشير الوثيقة إلى بيع أرض زيتون من قبل الحاج عبد الكريم حلي بن الحاج سليمان منصور تابع المرحوم كواكبي زادة وذلك بعقد صحيح شرعي نافذ لحافظ هذه الوثيقة السيد محمد بن محمد دودة من أهالي قصبة سلقين وهي أرض زيتون عدد أشجارها أربعون عوداً وبثمن قدره خمسون غرشاً سلطانياً جديداً.

بل تعدى عمل القاضي الشرعي هذا فقام بمهام قاضي الصلح أيضاً في فض النزاعات والخصومات^(٢) والبت فيها :

(ادعى بمجلس الشرع الشريف السيد إبراهيم بن السيد طاهر من أهالي قرية مرعيان التابعة لقضاء أريحا على أنّ السيد محمد بن السيد محفوظ من أهالي القرية المزبورة بأنه قد شتمه وقال له يا عرصه يا خنزير وهجم عليه وبيده فأس حديد ولكنه لم يضربه بل لكزه بيده اليمنى وقد شهد على ذلك الرجل شريف بن السيد أحمد والرجل السيد عبد الباقي بن السيد سليمان وبعد التزكية الشرعية قبولاً تاماً محكوماً بموجبها شرعياً مقبولاً فيه). وكتب ما وقع وحرر بالطلب.

بل إنّ القاضي الشرعي لم يتوقف عمله عند هذا الحد فقد كان يقرّ النفقة ويقدّر لها لأصحابها فأقرّ النفقة على الأب لصالح الأولاد الصغار القصر^(٣) حيث تشير الوثيقة إلى ذلك وهي :

(لما ثبت لدى مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي يسار الرجل المدعو محمد بن الحاج إبراهيم من أهالي قصبة إدلب الصغرى الحاضر بالمجلس بشهادة الرجال العدول وهم السيد عبد اللطيف أفندي مقيد محكمة البانقوسة بطلب والحاج أحمد بن

(١) سجل ١٣٢ - ص ٣٧١ - و (٩٣٧) - تاريخ ١ (١٢٠٣هـ) - الموافق آذار (١٧٨٨م) :

(٢) سجل ٤٨ - ص ١٠١٧ - و (٢٧٨٤) - تاريخ ٢ (١١٣٣هـ) - الموافق نيسان (١٧٢٠م)

(٣) سجل ٩٨ - ص ٢١١ - و (٤٥٢) - تاريخ ٢٩ رجب (١١٧٩هـ) - الموافق تموز (١٧٦٥م)

الحاج بكر الرقاق والحاج أحمد بن الحاج محمد ثبوتاً تاماً فرض وقدر الحاكم المشار إليه على محمد المزبور في كل يوم يمضي من تاريخه بذيله ثمانية مصريات فضيات يوماً بيوم على التفصيل الآتي الذكر: فمن ذلك ستة مصريات فضيات برسم نفقة ولديه الصغيرين المدعويين عثمان وسليمان الداخلين تحت حضانة أمهما المطلقة ثلاثاً ناقلة هذا الكتاب المرأة آمنة بنت الشيخ محمد الطالبة لهذا الغرض المعرفة شرعاً وكسوتهما وسائر لوازمهما الضرورية، بينهما بالمناصفة لكل واحد ثلاث مصريات والمصريتين الباقيتين برسم نفقة عدة المطلقة المزبورة ومؤونة سكانها إلى انقضاء عدتها بوضع حملها منه شرعاً وأذن مولانا الحاكم المشار إليه لأم الصغيرين المرقومين بأن تستدين النفقة المزبورة وتنفقها على نفسها وعلى ولديها المرقومين أعلاه بنّية الرجوع بذلك على المفروض عليه محمد المزبور عند تعذر الأخذ منه شرعاً فرضاً وإذناً تامّين مقبولين من أم الصغيرين المرقومين قبولاً تاماً .)

كتب وحرر ما وقع بالطلب.

ولم يكن القاضي الشرعي يقرّ النفقة ويقدرها للأولاد الصغار على أبيهم فحسب بل كان يقرّها على الأبناء لصالح الأبوين^(١) الطاعنين بالسنّ حيث تشير الوثيقة التالية إلى ذلك:

(حضر بمجلس الشرع الشريف محمد بن رجب وأحمد بن محمد وفرضا على نفسيهما وحسن اختيارهما في كل يوم يمضي لأربع مصريات فضيات منهما مناصفة برسم نفقة والدتهما رافعة هذا الكتاب الشرعي المرأة ليلي بنت الشيخ عمر الطالبة لهذا الغرض المعرفة بتعريف محمد بن عبد الله وعلي بن محمد تعريفاً تاماً لكسوتهما وسائر لوازمهما الضرورية .)

(١) سجل ٩٤ - ص ١٠٠ - و (٢١٨) - تا ١٥ شوال (١١٧٥هـ) - الموافق ت ١ (١٧٦١م)

ولم يقتصر أيضاً عمله على إقرار النفقة والحضانة بل حدّد الوصاية^(١) بمن هو الكفء لها على الأولاد القصر حتى يبلغوا الرشد وهذا ما تشير إليه الوثيقة التالية: (فرض وقدر مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي للصغار الثلاثة وهم: بكري ومصطفى وحفصة أولاد المتوفى الحاج حسن بن عبد الله في كلّ يوم يمضي من تاريخه بذيله عشر مصريات فضيات بينهم بالسوية لكل واحد منهم برسم نفقتهم وكسوتهم وسائر لوازمهم الضرورية وأذن مولانا الحاكم المشار إليه الوصي على الصغار ناقل هذا الكتاب رمضان بشة بن الحاج إبراهيم العلاف بإنفاق ذلك على الصغار المرقومين من ربح مالهم المخلف لهم عن أبيهم المزبور وإن لم يف فمّن أصل المال فرضاً وإذنًا تامين مقبولين من الوصي المزبور قبولاً تاماً).

وفعل القاضي الشرعي في القرن الثامن عشر كلّ ما يفعله قضاة الشرع اليوم من تثبيت عقود الزواج والطلاق^(٢) وما يتعلق بهما، بل مارس مهام قاضي الجراء حيث وقفت أمامه بنات الهوى يعلنّ عن توبتهنّ ويقررنّ أمامه بذلك ويطلبنّ إشعاراً بهذا الإقرار^(٣) :

(حضرت بمجلس الشرع الشريف المرأة المدعوة خديجة بنت طه الساكنة الآن بمحلة الاعجام بحلب المعرفة بتعريف عمر بن علي ومحمد بن عبد الله تعريفاً تاماً وأقرت قائلة في تقريرها إنها كانت سايبة مرتكبة الضلالة والطغيان فيهداية الرحمن قد تابت الآن إلى الله تعالى توبة نصوحة راجية من الله الغفران . تقريراً تاماً فلما آل الأمر إلى ذلك أعلم الحاكم المشار إليه خديجة المزبورة أن الله يغفر

(١) سجل ٩٤ - ص ٢١٥ - و (٤٨٢) - تا جمادى الأولى (١١٧٦هـ) - الموافق أيار (١٧٦٢م)

(٢) سجل ١٠٧ - ص ٢٥١ - و (٨٠٤) - تا المحرم (١١٨٧هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٧٣م)

(٣) سجل ٩٤ - ص ٢٠٩ - و (٧٢) - تا ج ٢ (١١٧٥هـ) - الموافق (حزيران ١٧٦١م)

الذنوب جميعاً إعلماً تاماً التمسست حينئذ خديجة المزبورة تحرير وثيقة حفظاً لمقالتها.) فحررت لها هذه الوثيقة في اليوم السادس عشر من جمادى الثانية لسنة خمس وسبعين ومائة وألف.

وهذه الحالة لم ألاحظها من قبل خلال دراستي لوثائق القرنين السادس عشر والسابع عشر بل هي ظاهرة محدثة في وثائق القرن الثامن عشر لولاية حلب. ومن الوثائق الهامة والمحدثة أيضاً في وثائق القرن الثامن عشر هي قرار القاضي الشرعي بطرد الأشخاص والأفراد غير المقبولين من مجتمعاتهم في القرى والأرياف وكأن الإجماع على عدم صلاحهم^(١) هو القرار الأول قبل قرار القاضي الشرعي بذلك. وهذا ما تشير إليه الوثيقة التالية:

(حضر بمجلس الشرع الشريف الشيخ أحمد بن الحاج يسين وحسن بن منصور وعبد الله بن الحاج يسين ومصطفى بن محمد وعلي بن موسى الجميع من أهالي قرية رام حمدان من إيالة حلب المحروسة وأجروا بمواجهة الرجل المدعو أحمد بن أحمد قائلين في إخبارهم أن أحمد المرقوم من أهالي قريتنا رام حمدان المذكورة وساكن فيها وأنه مرتكب الأفعال الردية والأحوال غير المرضية وقد حصل منه لأهلها الضرر والأذى وأننا بسبب ذلك طلبنا منه أن يخرج من قريتنا المذكورة ولا يسكن فيها لننفع ضرره وأذاه عنا وعن سائر أهاليها، فرضي أحمد المرقوم بالخروج منها وعدم السكن فيها وقد تعهد بذلك وإننا نلتمس أن يكتب لنا بتعهده المذكور المحرر وثيقة من جانب الشرع المطهر إخباراً والتماساً تامين حينئذ اعترف أحمد المذكور بصدور التعهد المسطور منه على الوجه المشروع وأن يكون بعد اليوم في حاله وأن لا يصدر منه لأحد ضرر بأقواله وأفعاله التعهد المعتبر فعند ذلك كتب لأهل القرية المذكورين هذه الوثيقة بذلك في اليوم السادس عشر من جمادى الآخر لسنة ١١٤٧هـ.)

(١) سجل ٥٥ - ص ٤٥ - و (١٥٢) - تا جا ٢ (١١٤٧هـ) - الموافق حزيران (١٧٣٤م)

وبهذا الشرح المسهب عن القاضي الشرعي ومهامه ومن خلال الوثائق المسجلة في سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب نرى وبكل وضوح أن القاضي الشرعي هو أحد أركان الحكم في السلطنة العثمانية وحقاً يمثل عدة وزارات اليوم.

٢- الإفتاء^(١): يتم تعيين المفتي بموجب براءة شريفة، وهو من العارفين بأمور الشريعة، وكان في كثير من الأحيان يستشار من قبل القاضي في بعض الأمور الشرعية كي يحصل القاضي الشرعي منه على فتوى في ذلك تساعد على بعض القضايا، وكان منصب الإفتاء موجوداً في مراكز الأقضية.

٣- قائم مقام نقيب الأشراف^(٢): يجب أن يكون صاحب هذا المنصب من السادة أصحاب النسب الشريف لآل البيت أولاً، ويعين بموجب أمر إداري صادر عن نقيب الأشراف في الأستانة ومهمته إصدار الأحكام الشرعية والفتاوى في حلب والأقضية التابعة لها إضافة إلى ملاحقة من يلبس أو يضع العمامة الخضراء أو من يدعي النسب الشريف وهو غير ذلك إضافة إلى مراعاة مصالح وحقوق السادة أصحاب النسب الشريف في الأقضية التابعة لولاية حلب، وكان يلقب بـ (صاحب السعادة).

٤- إمام وخطيب الجامع^(٣): وكان يعين بموجب براءة شريفة بناءً على كتاب ترشيح من قاضي حلب لهذه المهمة. وكانت مهمته هي القيام بصلاة الجماعة في الجامع وخطبة الجمعة مقابل راتب معين غالباً ما كان هذا الأجر أو الراتب مخصص من مال وقف الجامع نفسه، وأحياناً في القرى كان الإمام أو الخطيب يختار من قبل سكان القرية نفسها بعد إقرار ذلك من قبل القاضي الشرعي، وهم من يخصص له الأجر السنوي مقابل قيامه بهذه المهمة.

(١) مجلد ١٦ - ص ١١٨ - الأمر (١٦٤) - تا ذي القعدة (١١٩٦هـ - ٩ - الموافق ت ٢ (١٧٨١م)

(٢) مجلد ٢٣ - ص ٨٣ - الأمر (١١٢) - تا صفر (١٢٠٨هـ) - الموافق شباط (١٧٩٣م)

(٣) مجلد ٢٥ - ص ٤٢ - الأمر (٨٢) - تا ج ٢ (١٢١٠هـ) - الموافق حزيران (١٧٩٥م)

٥ - وظيفة شئى الزاوية^(١): ومهمته القيام بالإشراف على الزاوية وخدمتها والرعاية الروحية لها من خلال قيامه بالتسابيح وقراءة الأوراد الصوفية المقررة من قبل أصحاب هذه الطرق الصوفية، وصاحب هذه الوظيفة يعين بموجب براءة شريفة من الباب العالي، ويتقاضى راتبه أو أجره في الغالب من مخصصات الأوقاف التابعة لهذه الزوايا.

٦ - المؤذن: يعين صاحب هذه الوظيفة بموجب براءة شريفة من الباب العالي بناءً على كتاب ترشيح من قاضي حلب بهذا الخصوص، ويكون راتبه أو أجره المخصص في الغالب من الأوقاف التابعة لهذا الجامع الذي يؤذن فيه.

ثالثاً - الضرائب والرسوم العرفية

لقد أثقلت السلطنة العثمانية كاهل رعاياها بالضرائب والرسوم حتى أصبح من المتعذر على الرعية تسديدها ممّا أدّى بالرعية إلى هجرة أماكن سكنهم هرباً وتهرباً من دفعها، وكان ذلك جلياً في ريف المنطقة الغربية لولاية حلب حيث هُجرت العديد من القرى حتى أضحت خراباً واندثرت ولم يعد لها ذكر اليوم وتنوّعت هذه الرسوم والضرائب حتى لم يبق جانبٌ من جوانب العمل الزراعي أو التجاري أو الحرفي إلّا وقد نالته هذه الرسوم، إضافة إلى الرسوم الاستثنائية الخاصة (بالسفرية - الجهادية - السخرة) والتي كانت خاصة بالجيش لتغطية نفقاته ومصاريف انتقال هذا الجيش أثناء الحروب، وفي حال السلم وممّا يحتاج إليه في مسيره من غذاء لرجاله وعلوفة لدوابه، وهذه الرسوم والضرائب إضافة إلى تخلف الأنظمة والقوانين التي كانت سائدة مع تخلف أدوات الإنتاج الزراعي والصناعي والحرفي مجتمعة أدّى إلى انتشار الفقر والأمراض بين الأهالي والسكان، وهذا الفقر أدّى إلى انتشار اللصوصية وانعدام الأمن. كل هذه العوامل مجتمعة أدّت في

(١) مجلد ٢ - ص ٥٥ - الأمر (٩٦) - تا (١١٣٥هـ) - الموافق (١٧٢٢م)

النهاية إلى زوال السلطنة العثمانية نفسها بعد أن خسرت رعاياها من القوميات المختلفة في القارات الثلاث آسيا وإفريقية وأوربة وبعد هذه المقدمة الوجيزة لابد لنا من دراسة متأنية وتفصيلية لهذه الرسوم ومدى تأثيرها على الحياة الاجتماعية العامة للأهالي والسكان من رعايا السلطنة.

١ - التكاليف الميرية^(١): وكانت تفرض على مختلف العقارات من دور ومنازل وأراضٍ زراعية كافة أكانت سليخاً أم مشجرة، ويختلف مقدارها وفقاً لمساحتها وإيراداتها السنوية حيث تشير إلى ذلك الوثيقة^(٢) التالية:

(إنّ السيد يوسف بن السيد حسين بن السيد يوسف الخواجه من قسبة سرمين اشترى من الحاج حامد أفندي بن المرحوم محمد أفندي أرض الدويسة في قسبة سرمين وذلك بدفع المرتب عليها لجهة الميري كل سنة والمشملة على أشجار زيتون كبار وصغار غرشان والمقدرة بأربعة فدن وجميع قطعة الأرض المعدة للزراعة الكائنة بأرض حبر وعليها لجهة الميري سنوياً ستة غروش وثلاثة أرباع الغرش والدار الكائنة بالقسبة المعروفة بحوش المعز المشتملة على مسكنين أحدهما مقنطر وحوش سماوي وذلك بمبلغ (٦٤٨) غرشاً جديدة سلطانية).

حيث تبين من هذه الوثيقة استخدام الفدان في وحدة المساحة في الأراضي الزراعية بينما استخدمت وحدة المساحة في قرية مجاورة لإدلب الصغرى تدعى تار وحدة مساحة تدعى الحبة، حيث أشارت إلى ذلك الوثيقة (٣٤٤)^(٣) والتي نصّت على مقدار ضريبة الميري على الحبة من الأراضي الزراعية في قرية تار والمعروفة بأرض المكسور بغرشين وثلاثة أرباع الغرش عن كل حبة.

(١) مجلد ٢ ص ١٥٥ - الأمر (٢٥٦) - تا صفر (١١٣٧هـ) - الموافق شباط (١٧٢٤م)

(٢) سجل ٧٦ - ص ٦٦ - و (٢٦٦) - تا شعبان (١١٧٣هـ) - الموافق آب (١٧٤٩م)

(٣) سجل ٦٤ - ص ١٢٤ - و (٣٤٤) - تار ٢ (١١٥٤هـ) - الموافق نيسان (١٧٤١م)

٢ - التكاليف والرسوم العرفية والشرعية^(١): وهي ضريبة العشر على الحاصلات الزراعية المفروضة على الأراضي الوقفية الخاصة لوقف الحرمين الشريفين حيث كانت تؤخذ من نظار الوقف ومتولّيه، وترسل إلى آغا دار السعادة آغا الحرمين الشريفين لدى الباب العالي.

٣ - ضريبة أراضي الوقف^(٢): حيث يشير هذا الأمر إلى فرض ضريبة على الأراضي الوقفية وهذه الضريبة أو الرسم تكون وفقاً لمساحة ودخل هذه الأراضي.

٤ - ضريبة إيرادات الوقف الخاصة بالم الحرمين الشريفين^(٣): وهذه الضريبة أو الرسم يدعى بمال الصرّة، وتدفع من قبل نظار ومتولّي الوقف إلى آغا دار السعادة الذي بدوره يرسلها إلى فقراء وموظفي الحرمين الشريفين.

٥ - ضريبة الجرّدة^(٤): وهذه الضريبة أو الرسم كان مخصّصاً للجيش الذي سيستقبل ويرافق الحجيج من دمشق إلى مكة المكرمة، وكان هذا الجيش بشكل شبه مستمر يرسل من ولاية طرابلس أو صيدا، ولم تكلف به ولاية حلب سوى مرة واحدة وذلك لقرب ولايتي طرابلس وصيدا من دمشق.

٦ - ضريبة الدور والمساكن (الحضرية)^(٥): ومقدارها (٤٠٠) أقة عن كل دار أو مسكن يضاف إليها (٥٠) أقة رسم معيشة الجباة، وهي تحصل على دفعتين في السنة، الأولى في المحرم والثانية في نهاية العام.

٧ - رسم الباج: وهو يؤخذ على المواد المباعة أو المشتراة، وعلى سبيل المثال كان باج رسوم الدخان (٢,٣) غرش عن كل قنطار ورسم باج التتباك (٥) غروش عن كل قنطار يرد إلى حلب برسم البيع.

(١) مجلد ٤١ - ص ٣٥ - الأمر (٣٩) - تا صفر (١١٧٠هـ) - الموافق شباط (١٧٥٧م)

(٢) مجلد ٤ - ص ١٨ - الأمر (٣٧) - تا صفر (١١٥٢هـ) - الموافق شباط (١٧٣٩م)

(٣) مجلد ٤ - ص ٣٧ - الأمر (٧٦) - تا جا ١ (١٢٥٢هـ) - الموافق أيار (١٧٣٩م)

(٤) مجلد ٤ - ص ٩٤ - الأمر (٢٠٧) - تا ذي القعدة (١١٥٢هـ) - الموافق ٢ (١٧٣٩م)

(٥) مجلد ٥ - ص ٣٧٩ - الأمر (٧٥٩) - تا ذي القعدة (١١٥٩هـ) - الموافق ١ (١٧٤٦م)

٨ - ضريبة ورسوم الخراج^(١): وهي تفرض على البساتين والكروم ومختلف الأشجار من زيتون ورمّان وغيرها، حيث تكون هذه الرسوم وفق حجم الشجرة وعلى الأراضي الزراعية التي تزرع بالمزروعات الصيفية مقدرة بخمس الأعشار من مزروعاتها.

٩ - رسوم صناعة الخمر النبيذ والعرق (الرسوم الزجرية)^(٢): هذه الرسوم فرضت على صناعة الخمر والعرق، وهي بارتين عن كل أوقية نبيذ وأربع بارات عن كل أوقية عرق، حيث خصّص من هذه الرسوم لمراقب الإنتاج غرش عن كل عشرة غروش ضريبة، وإذا كانت المبالغ كبيرة فيخصّص له (٢٥) غرشاً عن كل كيس.

١٠ - ضريبة المواشي^(٣): وهذا الرسم أو الضريبة مسؤول عنها رئيس الجباية بحلب ومقدارها بارة واحدة عن كل رأس ماعز أو غنم في الولاية.

١١ - ضريبة المواشي المصدّرة^(٤): هذا الرسم والضريبة تؤخذ في الموانئ أثناء تصدير الأغنام، والمسؤول عن تحصيلها مدير المالية، وتؤخذ من المصدّرين البائعين فقط، ومقدارها بارة واحدة عن كل أوقية غنم.

١٢ - ضريبة الخشخاش والعطيس^(٥): وهذه الضريبة تحصيل من قبل رجال الجمر ك ومقدارها (٢٠) بارة عن كل أوقية.

١٣ - ضريبة الجزية^(٦): وتفرض على أهل الذمة من اليهود والنصارى ويصنّف هؤلاء حسب حالتهم المادية، فعلى الأغنياء وهو الصنف الأعلى يدفع الفرد

(١) مجلد ٦ - ص ١٠١ - الأمر (١٩٣) - تا ر ١ (١١٧٩هـ) - الموافق آذار (١٧٦٥م)

(٢) مجلد ٢٤ - ص ٥٦ - الأمر (١١٧) - تا ١٨ جا ١ (١٢١٠هـ) - الموافق أيار (١٧٩٥م)

(٣) مجلد ٢٥ - ص ٥٣ - الأمر (١٠٦) - تا جا ٢ (١٢٠٩هـ) - الموافق شعبان (١٧٩٥م)

(٤) مجلد ٢٥ - ص ٥٣ - الأمر (١٠٦) - تا جا ٢ (١٢٠٩هـ) - الموافق شعبان (١٧٩٥م)

(٥) مجلد ٢٨ - ص ٢٨ - الأمر (٥٨) - تا ر ٢ (١٢١٤هـ) - الموافق أيلول (١٧٩٩م)

(٦) مجلد ٢٨ - ص ٥١ - الأمر (٩٧) - تا المحرم (١٢١٥هـ) - ك ٢ (١٨٠٠م)

البالغ منهم من الرجال (١١ غرشاً) أسدية سنوياً، والأوسط (٥,٥ غرش) أسدية سنوياً، والأدنى (٢,٥ غرش) أسدية سنوياً. وفي حال تعذر وجود الغروش الأسدية تدفع من قطع النقد الذهبي الخالص من نوع (ذهب فندق استنبولي) الذي يعادل سبعة غروش أسدية، أو (ذهب فندق مصري) الذي يعادل (٦) غروش أسدية. أو (ذهب زر محبوب استنبولي) ويعادل خمسة غروش أسدية، أو (ذهب زر محبوب مصري) ويعادل أربعة غروش أسدية، أو من القطعة (الطغرالية) والتي كل (٤٠) قطعة منها تساوي غرشاً أسدياً واحداً. بحيث يعطى لكل فرد من الذميين مذكرة الدفع بيده موقعة، وتخصّص لقاء هذه الأتعاب للجباة مقدار (١٢) بارة من الذين ينتمون للأفراد الأعلى، ومقدار (٩) بارات من الأفراد الذين ينتمون للأوسط، ومقدار (٦) بارات من الأفراد الذين ينتمون للأدنى، بالإضافة إلى أخذ بارة واحدة عن كل مذكرة دفع للمحاسبين أو الكتاب العاملين في ضريبة ديوان الجزية، ويستثنى من الدفع (خواص السلاطين، والوزراء، والحكام، من الذميين وكذلك بعض الرهبان والبطارقة والقساوسة). الذين يمنحون براءات بذلك وكذلك المعاقون عقلياً وجسدياً، والمرضى المصابون بعلّة دائمة، ويمكن تقسيط الدفع بالنسبة للفقير على أربع دفعات بدلاً من مرة واحدة.

١٤ - رسوم الزواج^(١): لم تحدّد الأوامر السلطانية صراحة ولا الوثائق في سجلات المحاكم الشرعية مبلغ أو مقدار هذا الرسم، بل أشارت إليه إشارة فقط.

١٥ - رسوم السفرية - السخرة - الجهادية: هذه الرسوم لم تكن محددة بشكل سنوي، وإنما كانت تفرض على السكان والأهالي وفقاً لحاجات الجيش أثناء السلم والحرب، وكانت تقدّر على قرى ونواحي وأقضية الولاية من قبل أركان الحكم فيها وهم: الوالي والمحصل والقاضي الشرعي إضافة إلى الوجهاء في هذه المناطق، وهذا ما تشير إليه الوثيقة^(٢) (٧٨):

(١) مجلد ١٢٨ - ص ١١٢ - الأمر (١٩٢) - تاشعبان (١٢١٥هـ) - الموافق أيلول (١٨٠٠م)

(٢) سجل ٧٠ - ص ٢٥ - و (٧٨٩ - تار ١ (١١٥٨هـ) - الموافق آذار (١٧٤٥م)

(حضر بمجلس الشرع الشريف الرجال المدعوون وهم: السيد حسن بن الحاج أحمد شيخ قرية احسم، والسيد أحمد بن عبد الجواد شيخ قرية شنان، والشيخ موسى بن عبد الله شيخ قرية أورم الجوز، والشيخ إبراهيم بن الشيخ يوسف شيخ قرية معترم، والشيخ أحمد بن خلف شيخ قرية معراته، والسيد إسماعيل الأصيل عن نفسه والوكيل عن أبيه السيد بهاء آغا بن إسماعيل والجميع من قضاء أريحا، والأشخاص الثابتة وكالة عنهم فيما يذكر، قرّر بما هو طريق الثبوت شرعاً وإقراراً بالطوع والرضى التامين بمحضر من صاحب هذا الكتاب عهدة الأماجد والأكارم جامع المحامد والمكارم جناب حمزة آغا محصل حلب المحروسة حالاً، قائلين في إقرارهم إننا بالأصالة والوكالة المرقومين قد قبضنا وتسلمنا من يد حضرة حمزة آغا المشار إليه وهو دفع وسلّم إلينا بما في يده من الأموال الميرية مبلغاً قدره (٣٦٢,٥) غرشاً جديدة سلطانية هي أجرة نقل الذخائر الميرية وقدرها (١٥٠) مكوكاً من الحنطة، عبارة عن (٥٢٥) قنطاراً بالقنطار الحلبي، وبحساب الكيل الإستنبولي (٤٨٠٠) كيل، على أن تنقل الحنطة المزبورة من أسكله إسكندرونة إلى بيرة الفرات كما هو منطوق الأوامر العلية الواردة من طرف الدولة العلية في هذا الخصوص حساباً عن أجره نقل كل قنطار (٤,٥) غروش قبضاً تاماً إقراراً مصدقاً من المقر له حضرة حمزة آغا المشار إليه بالمواجهة). وكتب ما وقع وحرّر بالطلب.

وهكذا نرى أنّ هذه الرسوم الخاصة بالجيش كانت تشكل عبئاً ثقيلاً على الأهالي والسكان وهم الذين يعانون ما يعانونه من الفقر والفاقة والعوز، وهم لا يستطيعون أصلاً تأدية ما يستحق عليهم من الضرائب والرسوم العرفية، وأمام هذا الواقع سأشرح بشكل مستفيض ومن خلال الأوامر السلطانية مقدار ما وقع وفرض من هذه الرسوم على أهالي وسكان المنطقة الغربية لولاية حلب بشكل خاص، وما فرض على ولاية حلب بشكل عام.

حيث أشار الأمر السامي^(١) رقم (٢٣٩): إلى مقدار ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب كبديل عن كميات الشعير والدقيق والأغنام المطلوبة لمصلحة الجيش في هذا الشهر من هذا العام، هو مبلغ (٤٩٧٧) كبديل دقيق عن المنطقة الغربية من أصل المبلغ المفروض على ولاية حلب وهو (٦١٥٠) غرشاً موزعة وفق الآتي: (٢٣٤) غرش عن قرية بنابل، (٢٣٤) غرش عن قرية قلب لوزة، و(٤٥) غرشاً عن قرية حلّه، و(٢٩) غرشاً عن أسفن، و(٤٦٠) غرش عن قرية بشندلايا، و(٢٠٧) غرش عن قرية بوز غار، و(٠٧) غرش عن قرية رضوة، و(٢٠٧) غروش عن قرية ربعيتا، و(٩٦٠) غرشاً عن قرية قورقنيه، و(٢٣٨٤) غرشاً عن قرى تعال، وأورم الصغرى، وتيزر.

كما أشار الأمر السامي^(٢) رقم (١٧٩) حيث وجّه هذا الأمر إلى قاضي حلب ومحصلها (مير محمد) وإلى القضاة والحكام ونوابهم في (إدلب - أريحا - الشغور - دركوش - أنطاكية) وهو لزوم تأمين (٤٠٠) رأس من الخيول أو الجمال وذلك للتحميل والسخرة لصالح الجيش وفي حال عدم تأمينها يمكن دفع البديل النقدي وذلك باستئجار كل رأس بحدود (٢٥٠) غرش، وأخذها من رسوم بدل الأراضي.

كما أشار الأمر السامي^(٣) (٢٠٩) حيث يقول الأمر: تنفيذاً للتعليمات السامية بتأمين كمية من الشعير لمصلحة الجيش السلطاني المظفر وقدرها (٢٣٠٠٠) كيل استنبولي، والغريب في هذا الأمر أن محصل حلب (محمد بك) قد وزّع الكمية بكاملها على أقضية المنطقة الغربية لولاية حلب فقط وفق التالي:

(١) مجلد ٢٨ - ص ١٥٦ - الأمر (٢٣٩) - تاريخ ١٢١٥هـ - الموافق آذار (١٨٠٠م)

(٢) مجلد ٢٨ - ص ١٠٣ - الأمر (١٧٩) - تاريخ ١٢١٥هـ - الموافق آب (١٨٠٠م)

(٣) مجلد ٢٨ - ص ١٣٠ - الأمر (٢٠٩) - تاريخ رمضان ١٢١٥هـ - الموافق أيلول (١٨٠٠م)

١ - قضاء الشغور (١٢٠٠٠) كيل استنبولي من الشعير

٢ - قضاء أريحا (٥٠٠٠) كيل استنبولي من الشعير

٣ - قلعة المضيق (٦٠٠٠) كيل استنبولي من الشعير

كما أشار الأمر السامي^(١) (٢١١) حيث يقول هذا الأمر: عملاً بالتعليمات السامية فقد تقرر شراء (٢٠٠٠) رأس من الغنم لمصلحة جيشنا المظفر، وأن يدفع ثمن عن كل رأس غنم (٦) غروش بحيث توزع على ولاية حلب وتوابعها ، وأن ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب من هذه الأغنام هو (٦٩٠) رأس موزعة وفق التالي:

١ - إدلب (١٦٣) رأس غنم وقيمتها (٩٧٨) غرش

٢ - أريحا (١٣٠) رأس غنم وقيمتها (٧٨٠) غرش

٣ - معرة النعمان (٦٧) رأس غنم وقيمتها (٤٠٢) غرش

٤ - دركوش (١٣٠) رأس غنم وقيمتها (٧٨٠) غرش

٥ - الشغور (٢٠٠) رأس غنم وقيمتها (١٢٠٠) غرش

كما أشار الأمر السامي^(٢) (١٥٠) الذي يقول: أمر سامي بإجراء مشتريات مستعجلة لكميات الشعير اللازمة لدواب الجيش المحارب في جبهة مصر ضدّ الفرنسيين وقدرها (٧٠٠٠٠) كيل شعير استنبولي، وقيمتها مع أجور نقلها (٨٧٧٥٠) غرش ، توزع على ولاية حلب وتوابعها، وكان ما فرض منها على المنطقة الغربية هو (٣٢٥٠٠) كيل شعير استنبولي من أصل (٧٠٠٠٠) على ولاية حلب، موزعة وفق التالي:

(١) مجلد ٢٨ - ص ١٣١ - الأمر (٢١١) - تا جا ١ (١٢١٥هـ) - الموافق آذار (١٨٠٠م)

(٢) مجلد ٢٨ - ص ٨٥ - الأمر (١٥٠) - تا ر ٢ (١٢١٥هـ) - الموافق نيسان (١٨٠٠م)

١ - قضاء أريحا (٦٥٠٠) كيل استنبولي من الشعير

٢ - قضاء الشغور (٢٠٠٠٠) كيل استنبولي من الشعير

٣ - قلعة المضيق (٦٠٠٠) كيل استنبولي من الشعير

كما أشار الأمر السامي^(١) (١٥٦) :يفرض الأمر السامي هذا (٢٠٠٠٠) كيل دقيق على ولاية حلب لمصلحة الجيش وذلك ليصنع منها (٨٠٠٠) قنطار رومي من الخبز، مع إيصالها إلى ميناء اللاذقية، وكل ذلك يتم بمعرفة محصل حلب (محمد بك) وبالاتفاق مع وجوه وأعيان الولاية، وكان نصيب ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب هو (١٥٥٠) قنطاراً رومي من أصل (٨٠٠٠) قنطار فرضت على ولاية حلب وفق التالي:

١ - قضاء الشغور (٦٠٠) قنطار

٢ - قضاء إدلب (٤٨٠) قنطاراً

٣ - قضاء أريحا (٣٢٠) قنطاراً

٤ - قضاء دركوش (١٥٠) قنطاراً

كما أشار الأمر السامي^(٢) (١٦٢) حيث يقدم هذا الأمر السامي بياناً بالمشتريات التي جرت من مادة الشعير من ولاية حلب لمصلحة الجيش وذلك باسم تأمين إعاشة الجيش السلطاني الموحد، وقدرها (٢٠٠٠٠) كيل استنبولي ، وبسعر الكيل الواحد مع كلفة نقله (٥٥) بارة، وذلك بمعرفة الوزير المكرّم والي حلب والمباشر المعين لذلك (عثمان أفندي) . وما أود الإشارة إليه هنا أنه ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب في هذا الأمر هو (١٤٥١٧) كيل من أصل (٢٠٠٠٠)

(١) مجلد ٢٨ - ص ٩٠ - الأمر (١٥٦) - تاريخ ٢ (١٢١٥هـ) - الموافق أيار (١٨٠٠م)

(٢) مجلد ٢٨ - ص ٩٢ - الأمر (١٦٢) - تاريخ ١ (١٢١٥هـ) - الموافق أيار (١٨٠٠م)

كيل، وهذا إن دلّ فإنما يدلّ على غنى المنطقة الغربية لولاية حلب، وكثرة مواردها الزراعية، وقد وزّعت على الأقضية وفق التالي:

- ١ - قضاء دركوش (٣٠٠٠) كيل
- ٢ - ناحية حارم (١٣٦٩) كيلاً
- ٣ - معرة المصيرين (٢٦١٥) كيلاً
- ٤ - قضاء أريحا (٣٥١٥) كيلاً
- ٥ - ناحية جبل باريشا (٢٦٥٤) كيلاً
- ٦ - ناحية سرمين (١٣٦٤) كيلاً

كما أشار الأمر السامي^(١) رقم (٢٠٧) إذ يقول هذا الأمر السامي: عملاً بالتعليمات السامية باستئجار (٤٠٠) جمل لوضعها تحت تصرف الجيش من ولاية حلب وتوابعها. فقد كان ما فرض من عدد الجمل على المنطقة الغربية لولاية حلب هو (٩٨) جملاً موزعة وفق التالي:

- ١ - معرة النعمان (٣٠) جملاً
- ٢ - الشغور (٣٠) جملاً
- ٣ - نفس إدلب (١٨) جملاً
- ٤ - دركوش (١٠) جمال
- ٥ - أريحا (١٠) جمال

كما أشار الأمر السامي^(٢) (٢١١) الذي ينصّ على فرض (٢٠٠٠) رأس من الأغنام على ولاية حلب بحيث يقدر قيمة كل رأس (٦) غروش، وكان ما فرض

(١) مجلد ٢٨ - ص ١٢٨ - الأمر (٢٠٧) - تا جمادى الأولى (١٢١٥هـ) - الموافق أيار (١٨٠٠م)

(٢) مجلد ٢٨ - ص ١٣١ - الأمر (٢١١) - تا ج ١ (١٢١٥هـ) - الموافق أيار (١٨٠٠م)

منها على المنطقة الغربية لولاية حلب هو (٦٩٠) رأساً من الأغنام قيمتها (١٣١٤٠) غرشاً أسدياً موزعة وفق التالي:

- ١ - إلب (١٦٣) رأساً
- ٢ - أريحا (١٣٠) رأساً
- ٣ - دركوش (١٣٠) رأساً
- ٤ - الشغور (٢٠٠) رأس
- ٥ - معرة النعمان (٦٧) رأساً

كما أشير في إحدى حواشي الأوامر السامية في المجلد (٢٧) الصفحة (١١٨) تاريخ كانون الثاني (١٧٩٩م) والموجه في هذه الحاشية إلى قاضي حلب نظراً لسفر الجيش لمحاربة الفرنسيين في مصر ومرورهم في طريقهم بأنطاكية ودركوش والشغور وأريحا، وكليس لذا يتم شراء (٢٠٠٠) رأس من الأغنام بمعرفة المباشر (محمد آغا الجابري) وتوزيعها في الأقضية الواردة للعساكر المتوجهين إلى الديار المصرية لقاء مخصصاتهم. وكان ما فرض على المنطقة الغربية من هذه الأغنام هو (٦٢٣) رأس موزعة وفق التالي:

- ١ - إلب (١٦٣) رأساً
- ٢ - الشغور (٢٠٠) رأس
- ٣ - دركوش (١٣٠٩) رؤوس
- ٤ - أريحا وكفر نجد ونحليا (١٣٠) رأساً

كما جاء في إحدى حواشي الأمر السامي^(١) (١٣٧) حيث يقول هذا الأمر: نظراً لاستعداد الجيش لمحاربة الفرنسيين في مصر فإنه بحاجة إلى (١٨٠٠٠)

(١) مجلد ٢٧ - ص - الأمر (١٣٧) - تا صفر (١٢١٤هـ) - الموافق شباط (١٨٠٠م)

غرش توزع على ولاية حلب وتوابعها، وكان نصيب ما فرض على المنطقة الغربية منها هو (٦٠٠٠) غرش موزعة وفق التالي:

- ١ - قضاء إدلب (١٥٠٠) غرش
- ٢ - قضاء الشغور (١٥٠٠) غرش
- ٣ - معرة النعمان (١٢٥٠) غرشاً
- ٤ - أريحا وكفر نجد ونحليه (١٠٠٠) غرش
- ٥ - قضاء دركوش (٧٥٠) غرشاً

كما أشار الأمر السامي^(١) رقم (١٨٤) إذ ينصّ هذا الأمر على تأمين المخصّصات التموينية للجيش السلطاني في خان شيخون، ويكلف بها كلّ من قضاءي حارم و سرمين، وهي (٧٥٠٠) كيل شعير و (١٠٠٠) كيل دقيق و (١٠٠٠) رأس غنم و (١٥٠٠) قنطار تبن و (٦٠٠) عربة حطب وفي حال تعذّر تأمين ذلك يكون البديل النقدي (٢٠٠٠٠) غرش.

كما أشار الأمر السامي^(٢) رقم (٥٥) والذي وُجّه إلى المقام المعلوم قدوة الأفاضل إسماعيل آغا والمباشرين لديه بموجب أمرنا العالي يُطلب من ولاية حلب (٥٠٠) مكاري، موزعة على أقضية ونواحي الولاية بمعرفة الشرع ووجوه البلد والأغنياء وأصحاب الرأي في كافّة النواحي والأقضية وما لها من المحلات، حيث فُرض على المنطقة الغربية من ولاية حلب (محافظة إدلب اليوم) (١٧١) مكاري، من مجموع المفروض على ولاية حلب ووزّع بمعرفة الأعيان والوجوه من الأهالي وفق التالي:

(١) مجلد ٢٧ - ص ١٤٠ - الأمر (١٨٤) - تا صفر (١٢١٤هـ) - الموافق شباط (١٧٩٩م)

(٢) مجلد ١٩ ص ٥٤ - الأمر (٥٥) - تا (١٢٠٠هـ) - الموافق (١٧٨٧م)

- ١ - معرة النعمان (٣٢) مكارياً
- ٢ - الشغور مع قراها (٢٨) مكارياً
- ٣ - أريحا (٢٠) مكارياً
- ٤ - معرة المصيرين (٢٠) مكارياً
- ٥ - سرمين (١٨) مكارياً
- ٦ - حارم (١٢) مكارياً
- ٧ - حلقة مع باريشا (١٣) مكارياً
- ٨ - دركوش (٨) مكاريات

كما نصّ الأمر السامي^(١) (٣٧) على طلب تأمين من ولاية حلب وأقضيّتها للجيش المتأهّب للسفر إلى جهة مصر (٣٠) ألف كيل دقيق استنبولي، و (٦٠) ألف كيل شعير استنبولي، ومن الأقضية التي ستشارك في تأمين ذلك من المنطقة الغربية لولاية حلب، وبمعرفة القاضي والمباشر ووجوه وأعيان هذه الأقضية، وهي: (إدلب - أريحا - الشغور - دركوش)

كما أشار الأمر السامي^(٢) رقم (١٣) والذي يتضمن تأمين (٢٥٠) جماًلاً سخرة للنقلات من ولاية حلب وأقضيّتها بوساطة علي آغا المكلف من الباب العالي لهذا الغرض، والتي كان منها نصيب المنطقة الغربية (محافظة إدلب اليوم) هو (٧٦) جماًلاً موزعة وفق التالي:

- ١ - المعرة (١٧) جماًلاً
- ٢ - إدلب (١٠) جمال
- ٣ - أريحا (١٠) جمال

(١) مجلد ٢٧ - ص ١٠١ - الأمر (١٣٧) - تا ذي الحجة (١٢١٣هـ) - الموافق ١ (١٧٩٨م)

(٢) مجلد ١٥ - ص ١٩ - الأمر (١٣) - تا المحرم (١١٩٣هـ) - الموافق ٢ (١٧٩٩م)

٤ - الشغور (١٠) جمال

٥ - معرة المصرين (١٠) جمال

٣ - حارم (٦) جمال

٤ - دركوش (٤) جمال

٥ - سرمين (٩) جمال

كما أشار الأمر السامي^(١) رقم (١٣٩) إلى المؤن اللازمة للجنود في طرف بغداد من الحنطة والشعير بالكيل الإستنبولي والمحدد ثمن الكيل للحنطة (٥٠) أقة، وللشعير (٣٠) أقة، وهذه المؤن هي (٣٠) ألف كيل من الشعير والحنطة، وكان منها ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب هو (٢١) ألف كيل شعير وحنطة من مجموع ما فرض على ولاية حلب موزعة وفق التالي:

١ - معرة النعمان (٧٥٠٠) كيل حنطة و (٧٥٠٠) كيل شعير

٢ - الشغور مع قراها (٢٠٠٠) كيل حنطة، و (٢٠٠٠) كيل شعير

٣ - إدلب (١٠٠٠) كيل حنطة، و (١٠٠٠) كيل شعير

كما أشار الأمر السامي^(٢) رقم (١٦٦) والذي جاء فيه : صدأ لاعتداءات العجم المطلوب إخراج (٣٠٠) مكاري مع جمالهم لنقل الذخائر والمعدات وذلك بمعرفة الشرع ووالي حلب وكافة الوجوه والأعيان في الولاية وتوزيعها على النواحي والأقضية وكل من فرض للسخرة على المنطقة الغربية لولاية حلب من هذه الجمال مع مكارياتهم هو (٩٣) جملاً موزعة وفق التالي:

١ - معرة النعمان (٢٠) جملاً

٢ - إدلب (١٢) جملاً

(١) مجلد ١٣ - ص ١٢٣ - الأمر (١٣٩) - تاذي الحجة (١١٩١هـ) - الموافق ك ١ (١٧٧٧م)

(٢) مجلد ١٣ - ص ١٥٢ - الأمر (١٦٦) - تا المحرم (١٩١١هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٧٧م)

- ٣ - معرة المرين (١٢) جملأ
- ٤ - أريحا (١٢) جملأ
- ٥ - سرمين (١١) جملأ
- ٦ - حلقة مع باريشا (٨) جمال
- ٧ - قرى الشغور (٥) جمال
- ٨ - دركوش (٥) جمال
- ٩ - حارم (٨) جمال

كما أشار الأمر السامي^(١) (١١٣) والذي يشير إلى حاجة الإسطنبول العامر في الآستانة إلى (١٨٠) دابة مع كافة تجهيزاتها والتي يقتضي شراء هذه الدواب من أفضية حلب لذا نرغب إرسالها بواسطة معتمدين وذلك بمعرفة والي حلب وأعيان وأشرف البلد حيث كان ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب من هذه الدواب هو تأمين (٨٤) دابة مع كافة تجهيزاتها من مجموع المفروض على ولاية حلب موزعة وفق التالي:

- ١ - أريحا (٢١) دابة
- ٢ - معرة المصيرين (٢١) دابة
- ٣ - سرمين (١٤) دابة
- ٤ - باريشا وحلقة (١٤) دابة
- ٥ - حارم (٩) دواب
- ٦ - الشغور (٥) دواب

(١) مجلد (٨) - ص ٨٦ - الأمر (١١٣) - تا جا ١ (١١٨٢هـ) - الموافق أيار (١٧٦٨م)

كما أشار الأمر السامي^(١) (٣٤٧) إلى إخراج (٣٠٠) جمل لنقل المؤن والذخيرة إلى قائد الجيش (السر عسكر) على الحدود الإيرانية محسوبة عن عام (١١٥٨هـ) من ولاية حلب توزع على المدن والمناطق ، حيث فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب منها (١٥٨) جمل من مجموع ما فرض على الولاية موزعة وفق التالي:

- ١ - معرة النعمان (٣٤) جملًا
- ٢ - إدلب (٣٠) جملًا
- ٣ - سرمين (١٤) جملًا
- ٤ - أريحا (١٤) جملًا
- ٥ - حارم (١٤) جملًا
- ٦ - معرة المصيرين (١٤) جملًا
- ٧ - دركوش (٧) جمال
- ٨ - حلقة وباريشا (٨) جمال
- ٩ - قرى ميري الشغور (٧) جمال

كما أشار الأمر السامي^(٢) (٢٣٤) حيث يوجه الأمر العالي إلى ولاية حلب بنقل (١٠٠) ألف كيل استنبولي ثلثاها حنطة، وثلثها شعير من إسكندرونة إلى (بيره جك) وذلك باستئجار (٣٠٠) مكارية ودابة لنقلها على أن يتم دفع أجورها من ولاية حلب موزعة على نواحيها وأقضيتهما وكان ما فرض على المنطقة الغربية من ولاية حلب (منطقة إدلب اليوم) هو نقل (٤٦٤٠٠) كيل حنطة وشعير، من مجموع ما فرض على ولاية حلب البالغة (١٠٠) ألف كيل حنطة وشعير موزعة وفق التالي:

(١) مجلد ٥ - ص ١٦٧ - الأمر ٣٤٧٩ - تا ذي الحجة (١١٥٧هـ) - الموافق ك ١ (١٧٤٤م)
(٢) مجلد ٥ - ص ١٠٨ - الأمر (٢٣٤) - تا المحرم ١١٥٨هـ - الموافق ك ٢ (١٧٤٥م)

- ١ - إدلب الصغرى (٩٠٠٠) كيل
- ٢ - معرة النعمان (٧٢٠٠) كيل
- ٣ - معرة مصرين (٤٢٠٠) كيل
- ٤ - أريحا (٤٢٠٠) كيل
- ٥ - دركوش (٣١٠٠) كيل
- ٦ - الشغور (٤٨٠٠) كيل
- ٧ - قرى ميري الشغور (٣١٠٠) كيل
- ٨ - حارم (٤٢٠٠) كيل
- ٩ - سرمين (٤٢٠٠) كيل
- ١٠ - حلقة وباريشا (٢٤٠٠) كيل

كما أشار الأمر السامي^(١) (٢٩١) حيث ينص الأمر العالي على تأمين (٤٠٠) جمل من ولاية حلب لنقل الذخائر من إسكندرون إلى الموصل على الحدود الإيرانية، وكان جملة ما فرض منها على المنطقة الغربية لولاية حلب هو (٢٤٢) جماً موزعة وفق التالي:

- ١ - إدلب (٣٥) جماً
- ٢ - معرة النعمان (٣٥) جماً
- ٣ - معرة مصرين (٣٠) جماً
- ٤ - سرمين (٣٠) جماً
- ٥ - أريحا (٣٠) جماً
- ٦ - حارم (٣٠) جماً

(١) مجلد ٥ - ص ١٣٩ - الأمر (٢٩١) - تاريخ رمضان (١١٥٧هـ) - الموافق أيلول (١٧٤٤م)

٧ - الشغور (٢٢) جملاً

٨ - قرى ميري الشغور (١٠) جمال

٩ - حلقة وباريشا (١٠) جمال

١٠ - دركوش (١٠) جمال

كما أشار الأمر السامي^(١) (٤٧٢) الذي أكد على ضرورة صناعة (١٥٠) سفينة في ديار بكر والتي تحتاج في صناعتها إلى (٢٠) ألف لوح من الأخشاب وأنه يتوجب على ولاية حلب منها (٧) آلاف لوح من الأخشاب توزع بمعرفة الشرع والأعيان والوجوه في النواحي والأقضية للولاية، وكان ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب هو (١٥٠٠) لوح خشبي من مجموع ما فرض على ولاية حلب، موزعة وفق التالي:

١ - إدلب (٣٥٠) لوح خشب

٢ - أريحا (٢٧٥) لوح خشب

٣ - سرمين (٢٥٠) لوح خشب

٤ - معرة المصيرين (٢٥٠) لوح خشب

٥ - الشغور (٢٠٠) لوح خشب

٦ - دركوش (١٧٥) لوح خشب

كما أشار الأمر السامي^(٢) (٣٣٢) إلى سفر الجيش العثماني بقيادة والي حلب الحاج حسين باشا إلى حدود إيران ويبين حاجة الجيش إلى النفقات والأموال فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب ما مقداره (١١٧٩٠) غرش، موزعة وفق التالي:

(١) مجلد ٤ - ص ٢٣١ - الأمر (٤٧٢) - تا جا ١١ (١١٥٦هـ) - الموافق أيار (١٧٤٣م)

(٢) مجلد ٤ - ص ١٦٣ - الأمر (٣٣٢) - تا المحرم (١١٥٥هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٤٢م)

١ - قضاء سرمين (٣٥٢٣) غرشاً

٢ - قضاء أريحا (٣٥٢٣) غرشاً

٣ - قضاء حارم (٣٥٢٣) غرشاً

٤ - قضاء باريشا (١٢٣٠) غرشاً

كما أشار الأمر السامي^(١) رقم (٧٥) الذي أكد على تخصيص (٢٣٠) حصان وبغل لنقل الذخائر والمهمات العسكرية العائدة للباشا (كوبرلي زادة) وبإجرة يومية قدرها (٢٥) أقة للداية يدفعها (الصولان علي) وهذه الدواب جمعت بمعرفة الحاجب (السيد محمد آغا) من أقضية (معرة النعمان - حلقة وباريشا - سرمين - أريحا - معرة مصرين - حارم - كليس - اعزاز) وتم ذلك بمعرفة قاضي حلب والأعيان والوجوه في تلك المناطق والنواحي.

كما أشار الأمر السامي^(٢) (٤٠٨) الذي أكد على نقل المهمات والذخائر والعتاد إلى حدود إيران العجم ومقدار تكلفة هذا النقل (٢٢١٢٤) غرشاً يوزع هذا المبلغ على مناطق ولاية حلب وأقضيته بمعرفة الشرع والوجوه والأعيان فيها، وكان جملة ما فرض على المنطقة الغربية لولاية حلب (منطقة إدلب اليوم) هو (٩٣٠٠) غرش، موزعة وفق التالي:

١ - إدلب (٢٠٠٠) غرش

٢ - معرة النعمان (٢٠٠٠) غرش

٣ - الشغور (١٠٠٠) غرش

٤ - حارم (٨٠٠) غرش

(١) مجلد ٣ - ص ٤٥٢ - الأمر (٧٥٩ - تا شوال ١١٤٦هـ) - الموافق (١٧٣٣م)

(٢) مجلد ٢ - ص ٢٤٩ - الأمر (٤٠٨) - تا (١١٣٨هـ) - الموافق (١٧٢٥م)

٥ - معرة مصرين (٨٠٠) غرش

٦ - سرمين (٨٠٠) غرش

٧ - أريحا (٨٠٠) غرش

٨ - دركوش (٥٠٠) غرش

٩ - العمق (٦٠٠) غرش

وهكذا نجد أن ضريبة الجيش المشتملة على السخرة والسفرية والتي كانت تفرض على ولاية حلب وتوابعها بمعرفة الشرع والوجوه والأعيان دون سابق إنذار ودون معرفة تاريخ فرضها لأنها كانت تفرض في الأزمات والحروب، قد ضاهت الضرائب والرسوم العرفية المعروفة لدى السكان والأهالي من أبناء الولاية بل أثقلت كاهلهم، وجعلتهم يعانون من الفاقة والعوز ما لا يحتمل.

الباب الثالث

مظاهر من الحياة الاجتماعية

أولاً - الدور والمساكن وملحقاتها

ثانياً - المقتنيات

ثالثاً - الزواج والمهر

رابعاً - الطلاق

خامساً - النفقة والحضانة

سادساً - الوصاية

سابعاً - الحركة الثقافية والتعليمية

ثامناً - هجرة القرى

مظاهر من الحياة الاجتماعية

أولاً - الدور والمساكن وملحقاتها:

كانت المساكن والدور العربية مكونة من فسحة سماوية، يتوضع وسطها، جب ماء تجمع فيه مياه الأمطار في فصل الشتاء للاستخدام في فصل الصيف، ويحيط بهذه الفسحة مجموعة من الغرف تزداد تبعاً لثراء وغنى صاحب هذه الدور، وأحياناً يكون عند الأغنياء أكثر من جب ماء في دورهم، إضافة إلى جباب الزيت، الموجودة في غرف السكن، والخاصة لتخزين زيت الزيتون فيها، وغالباً ما كانت أقل عمقاً وأصغر حجماً من جباب الماء، ويصل الفسحة السماوية بالباب الخارجي دهليز أو ما يسمى بالبوابة، وهذه البوابة الواصلة بين الباب الرئيسي والفسحة السماوية غالباً ما كانت تحتوي دورة المياه المتوضعة في أكثر الأحيان خلف الباب مباشرة وعندما سألت أحد الطاعنين في السن الذي تجاوز مائة العام أجابني: أننا نضع دورة المياه خلف الباب من أجل إبعاد الروائح الكريهة عن الغرف أولاً في وقت كان فيه الماء قليلاً ويعتمد على مياه الأمطار فقط، والسبب الثاني اجتماعي هو أن كثيراً من الغرباء القادمين إلى إدلب من الرجال والنساء، كانوا غالباً ما يقضون حوائجهم في أقرب دار يصلون إليها، وما عليهم إلا قرع الباب والدخول مباشرة إلى دورة المياه، وهذا طبعاً في وقت كان لا يوجد آنئذ في المدينة دورات مياه عامة، إذاً هذان سببان كانا وراء وضع دورة المياه خلف الباب في الدور العربية مباشرة.

وهذا النمط من الدور هو السائد في كافة أرجاء المنطقة الغربية لولاية حلب، وليس في مدينة إدلب وحدها، أمّا عليّة القوم والأغنياء، فكان لديهم غرفة خاصّة لاستقبال الغرباء، والضيوف القادمين إلى بلدانهم أو قراهم، ويطلق على هذه الغرفة اسم (مضافة)، وغالباً هذه المضافة مع العدد الكبير من الغرف الموجودة في الدار العربية مع ما تحتويه من الأثاث والخدم والحشم والفلاحين الذين يعملون بالأرض عند الآغا هذه الدار بمن فيها تدعى (قناق) في المنطقة الغربية لولاية حلب.

وأهم ما طرأ من اختلاف في نمط بناء هذه الغرف والدور عمّا كانت عليه في القرنين السادس عشر والسابع عشر إذ كانت تشير جميع وثائق البيع والشراء إلى وجود (المجلس المقنطر) والذي شُرح من قبلي في كتابي السابق (المنطقة الغربية لولاية حلب - إدلب القرن السابع عشر) والمواد الأساسية المكون منها هذا المجلس هي : الحجر، والتراب، والتبن، والقصر ملّ في بناء الجدران والقوس المقنطر في الوسط، والذي يقسم المجلس إلى فجتين (قسمين) فجّة داخلية تحتوي في إحدى الجهتين محمل الفرش، وأسفل المحمل كانت توضع المؤونة التي تحتاج إلى برودة في فصل الصيف مثل الجبن، والمربّيات، والقطارميز بشكل عام، وتدعى (المصنذرانه) وفي أعلى المحمل كانت توضع مونة القديد المجفّف بأشعة الشمس، بدءاً من التين والزبيب ومروراً بالقرع والبهامياء، وقلائد الرمان التي كانت تؤخذ إلى الحمّامات مع النسوة والرجال، وكانت تدعى (السدة) وفي الجهة المقابلة من الفجّة الداخلية كان هناك (العنبر) الذي توضع فيه كافة أنواع الحبوب التي كانت مؤونة للعائلة مثل (الحنطة - البرغل - العدس بنوعيه الصاغ والمجروش) وخلف العنبر كانت توضع جرار الزيت، وفي الجدار المواجه لباب المجلس كانت هناك الدواليب (خزانة في الحائط) لوضع الألبسة، حيث كان يتوسط هذا الدار بين الدواليب المكتبية

(خزانة في الحائط) ولكن دون أبواب ومزخرفة لوضع الكتب والأقلام وأحياناً بعض الأواني الزجاجية.

أمّا سقف هذا المجلس فكان من الخشب وغالباً ما كانت هذه الأخشاب من جذوع شجر الزيتون، أمّا الجدران فكانت تليّس (بالقصر^(١) ملّ) هذا المجلس المقنطر كان هو الغرّة الأساسية في الدار العربية في القرنين السادس عشر والسابع عشر للمنطقة الغربية لولاية حلب. أمّا في هذا القرن أي الثامن عشر دخل المنطقة طراز جديد من البناء إلى جانب المجلس المقنطر ألا وهو الغرفة المصلّبة، والتي لا تحتاج في بنائها إلاّ للتراب والتبن والحجر والقصر ملّ، وهذا البناء الجديد يعتمد في بنائه على أربعة قواعد من الحجر تنطلق من زوايا الغرفة الأربعة، وتتقارب بشكل متصالب حتّى تصل قبة السقف، وبذلك تمّ الاستغناء عن مادة الأخشاب في السقف.

ولم يكن هذا النمط الجديد من الغرف يُتّبَع في الغرف المبنية فوق سطح الأرض فقط وإنما ظهر في بناء الأقبية المصلّبة تحت الأرض، والتي بني فوقها المربع المصلّب والذي نصعد إليه بعدّة درجات فقط، وهو ما يدعى في المنطقة الغربية لولاية حلب بـ (المربّع) وغالباً ما كان الإيوان وهو من الأبنية أمّا المقنطرة أو المصلّبة التي تصل بين غرفتين في الدار العربية من المنطقة الغربية لولاية حلب موجودة حيث أشار إلى ذلك العديد من وثائق البيع والشراء للدور العربية في المنطقة الغربية لولاية حلب، وهكذا نرى بوضوح دخول نمط بناء جديد للغرف إلى جانب المجلس المقنطر وهو القبو، والمربّع، والغرفة المصلّبة، بشكل عام مع الحفاظ على الشكل العام للدور العربية بمكوناتها المختلفة بدءاً من البوابة أو الدهليز، وانتهاءً بالفسحة السماوية وجبّ الماء الذي في وسطها لجمع مياه الأمطار.

(١) القصر ملّ: مزيج من القنب والكلس وبقايا احتراق المصابن والحمامات

ثانياً - المقتنيات:

كانت مقتنيات الناس تختلف فيما بينهم تبعاً لثرائهم ومقدرتهم المالية، وهذه الحال لا تشمل المقتنيات الخاصة بالاستخدام المنزلي فحسب بل يتعداها إلى كل جوانب الحياة بما فيها دور السكن:

أ - الأثاث المنزلي: كان الأثاث المنزلي في القرن الثامن عشر بسيطاً ولم يصل حد التعقيد بعد، ومن خلال وثائق سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب والخاصة بالمنطقة الغربية منها، وجدت أنها لا تتعدى الحاجات الأساسية، والضرورية للحياة، والمؤلفة من:

صندوق خشبي يُدعى (السبت) يمثل الخزانة اليوم في المنزل، وكان حجم وزخرفة هذا الصندوق يدل على غنى وثراء صاحبه، وهو مُعدّ لوضع الثياب وأدوات الزينة. وحاجات الحمام المكوّنة من (المنزر، وطاسة الحويزة، ومشط العضم، والفوطة - بشكير كبيرة لتتشفيف الجسم المبتل بعد الحمام -).

إضافة إلى الحاجات الأساسية: (كاللحف والفرش، والوسائد، والبسط)، وكان بدلاً عن البساط عند الأغنياء السجادة التي ذُكرت في وثائق سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب باسم (الطنفسة) إضافة إلى حاجات وأدوات المطبخ، مثل (الطناجر، والصحون، والملاعق النحاسية).

وهذه الأدوات من الأثاث المنزلي مشتركة فيما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر.

أمّا ما أودّ الإشارة إليه من المقتنيات والأثاث المنزلي التي لم ألاحظها، ولم أجدّها في وثائق القرن السابع عشر هي ما يلي^(١): (كاف قماش - مخدات محشية مع قوالب - بساط كهنة - يصدقين منحلة - كرسي أفرنجي - قياس أبيض -

(١) سجل ٦٤ - ص ٢٣٨ - و (١٧٥) - تا ذي الحجة (١١٥٤هـ) - الموافق ١ (١٧٤١م)

طاسة جام مقصّ - شمعدان مبخرة - فنجان نفقوري - إبريق قهوة - فنجان كتهاي - مخدة جطمة - قفّه أفرنجي - بقجة - بشكير) وليست هذه المقتنيات هي الجديدة فقط في هذا القرن، بل في وثيقة أخرى وجدت الأدوات التالية^(١) : (جيس جوخ - بقجة عنبي - شرشف - صينية نحاس - صينية جام - طشت نحاس - مصفاة نحاس - شمعدان جام - سطل نحاس - كفكير ومقلي نحاس - لَكنْ نحاس - كيس تتن - كرتكية) وفي وثيقة ثالثة وجدت من المقتنيات لهذا القرن التالي^(٢) : (لاجه بغدادي - برداي - قياس جوخ - بساط قطعة - قياس يماني - إبريق مزفوري - جبّق كبير صيني - قدح صيني - شاهكاسان صيني - شرشف مكّي).

ومن خلال هذه المسمّيات من المقتنيات في الأثاث المنزلي نرى بوضوح تزايد هذه المقتنيات عمّا كانت عليه في القرن السابع عشر، بل نرى ونلاحظ أن هناك مسمّيات أجنبية لبعض هذا الأساس وردت كما هي، وهذا دليل على نموّ التبادل التجاري للمنطقة في هذا القرن، بل مؤشر على نمو الحركة التجارية أيضاً مع البلدان المنتجة لهذه الأدوات.

ب - اللباس: كان عامّة الناس في المنطقة الغربية لولاية حلب من الرجال ينتعلون (الصرماية الحمراء) ويلبسون (السروال الأسود) والقميص (الملتان)، ويضعون على رؤوسهم (الطاقية أو العرقية البيضاء) وحولها يُلَف شاش أبيض، هذا لباس عامّة الناس.

أمّا رجال الدين فكانوا يضعون على رؤوسهم (الزبّاية) وهي طاقية بيضاء تختلف عن طاقية أو عرقية عامة الناس، وتحاط بشاش أبيض يكون عادة أكثر طولاً وأكبر حجماً من شاش عامّة الناس، ويلبسون الجبة الطويلة وتحتها القنبار.

(١) سجل ٨٧ - ص ٤٤ - و (١٠٧) - تاريخ ٢ (١١٧٠هـ - الموافق نيسان ١٧٥٦م)

(٢) سجل ١١٧ - ص ٣١٥ - و (٦٦٧) - تاريخ المجرم (١١٩٤هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٨٠م)

أما الأشراف وهم المنسوبون إلى آل البيت فكانوا يضعون على رؤوسهم الطاقية الخضراء، أو ما يسمّى (بالعمامة) الخضراء، اللّفة والشاش الأبيض تمييزاً لهم عن عامة الناس. وهكذا كان التميز بين أبناء المجتمع من خلال لباسهم.

أما النسوة فكان لباسهنّ القنباز الطويل وتحتّه سروال طويل أيضاً، ويختلف قماش القنباز ولونه تبعاً لثراء المرأة وغناها، حيث كان يتدرج من الخام إلى الأطلس ثمّ الجوخ، فالمخمل.

وهذا اللباس بمجمله للرجال والنساء، هو مشترك ما بين القرنين السابع عشر والثامن عشر.

وأما ما أودّ الإشارة إليه، ومن خلال وثائق القرن الثامن عشر ^(١) ما وجدته من اللباس، حيث كان كما يلي: (فرو سنجاب - عنصري قطني - هولي - جبي جوخ - كمر بني حلبي - جقشير شلر - قميص ملس - قميص قطني - عباءة - قميص صيني - بنش جوخ - جبي شلر)، وفي وثيقة أخرى وجدت من الألبسة الجديدة التي لم تذكرها وثائق القرن السابع عشر هي ^(٢): (قنباز بغدادي - قنباز مصري - شاش موصلي - إزار مارديني - مشلح بغدادي - محزم مصري - شال - زنار حرير - جقير جوخ - دكة سروال).

هذا هو حال لباس أبناء العرب المسلمين في هذا القرن.

أما كيف كان حال لباس الذميين من أهل الكتاب ^(٣) حيث يشير الأمر السلطاني إلى لباس أهل الذمة والتزامهم به، وهو (الحذاء الأحمر)، والملابس ذات الألوان القاتمة (الأسود - البنفسجي - الأزرق) وكانوا يضعون على رؤوسهم العمرات المصنوعة من جلود الخراف ذات اللون الأسود.

(١) سجل ١١٧ - ص ٣١٥ - و (٦٦٧) - تا المحرم (١١٩٤هـ) الموافق ك ٢ (١٧٨٠م)

(٢) سجل ١١٧ - ص ١٢٨ - و (٢٢٨) - تا المحرم (١١٩٣هـ) الموافق ك ٢ (١١٧٩م)

(٣) مجلد ١٢ - ص ٥٢ - الأمر (٦٧) - تا (١١٨٨هـ) - الموافق أيلول (١٧٧٤م)

وهكذا نرى أن أبناء القرن الثامن عشر - والمجتمع بشكل عام - يُعرفون من خلال ملابسهم، فالعامة لهم لباس خاص ورجال الدين لهم لباسهم الخاص أيضاً والأشراف والذُميين فالأمر كذلك.

ج - أدوات الزينة: إن أدوات الزينة التي كانت مستخدمة في القرن السابع عشر استمرت في هذا القرن، على بساطتها، فهي لا تتعدى المرأة، والمشط، والمُكحلة. ولكن التطور الذي حصل هو في الحلي الذهبية والفضية، فقد استمرت هذه الحلي في هذا القرن كما كانت عليه في القرن السابع عشر مثل: (الخلخال الفضي - الزنار الذهبي والفضي - الخاتم الذهبي والفضي - الطوق الذهبي والفضي - الأساور الذهبية والفضية - الحلق الذهبي والفضي) هذه الحلي المشتركة للقرنين السابع عشر والثامن عشر.

ولكن الجديد في هذا القرن من الحلي هو: (رخت فضة - بغتاي فضة - زنار مشيم - ظرف فضة - كردان ذهب) ولدى سؤالي إحدى النسوة التي قاربت من العمر مائة عام عن الكردان وشكله أجابت: إنه عبارة عن طوق ذهبي بعدة أدوار يغطي تقريباً جيد المرأة كله. أما أدوات زينة الرجال فكانت مقتصرة على (المرأة والمشط والكحل ومسبحة المرجان) التي وردت في أكثر من وثيقة لهذا القرن.

د - السلاح الفردي: من خلال قراءاتي واطلاعي على وثائق القرن الثامن عشر وجدت أن السلاح الفردي المستخدم في النزاعات والخصومات الشخصية كان هو (العصى - السكين - التفنكة الأفرنجية - السيف)

وهذه الأدوات جميعها مشتركة مع الأدوات المستخدمة في القرن السابع عشر، إلا أن الجديد لهذا القرن هو (ترس فضة - طبنجة مفضضة).

ثالثاً - الزواج والمهر:

استمرت عادات الزواج وأنواع المهور في المنطقة الغربية لولاية حلب كما كانت عليه في القرن السابع عشر مع ارتفاع طفيف في متوسط المهر، والذي كان يتراوح في القرن السابع عشر ما بين (٥-٢٠) غرشاً أسدياً عيناً، أو من العقارات وخاصة منها الأراضي الزراعية والمشجرة بالزيتون وهذه العادة كانت معروفة حتى وقت متأخر من القرن التاسع عشر في إدلب. وأن مساحة هذه الأراضي الزراعية والمسجلة مهراً للنساء كانت تكبر أو تصغر وفقاً لغنى الرجل وحالته المادية، ومركزه الاجتماعي.

رابعاً - الطلاق:

تلك الكلمة التي باتت يسيرة على الناس هذه الأيام هي أبغض الحلال إلى الله، لما فيها من ضرر يعلمه الله وأهل العلم على الأسرة والمجتمع، فهي تفكك الأسرة التي تكون أو تشكل اللبنة الأولى في المجتمع، وكثيراً ما يؤدي الطلاق إلى انحراف أفراد هذه الأسرة وخاصة الأولاد، لأنهم يفقدون التربية المتكاملة التي لا يمكن أن تكتمل دون وجود الأبوين، ولا أقصد الوجود الجسدي فقط، بل أعني أيضاً تفاهم الزوجين في حياتهما الزوجية، كيلا ينعكس ذلك على الأولاد. وما أود الإشارة إليه أن الطلاق في القرن الثامن عشر استمر كما كان عليه في القرن السابق فتنوع إلى ما يلي:

أ - الطلقة الواحدة البائنة: قدّمت سجلات ووثائق المحاكم الشرعية لولاية حلب في القرن الثامن عشر هذا النوع من الطلاق في المنطقة الغربية لولاية حلب وهو معروف لدينا في الفقه الإسلامي حيث أن الرجل في هذه الحالة، يمكنه أن يُعيد زوجته إلى عصمته بعقد نكاح جديد ومهر جديد، وقد بينت وثائق سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب إمكانية عدم حضور المرأة والاكتفاء بوكيل شرعي^(١) عنها والوثيقة التالية تشير إلى ذلك:

(١) سجل ٥٤ - ص ٢١ - و (٨٩) - تا شعبان (١١٤١هـ) - الموافق آب (١٧٢٨م)

(طلق بمجلس الشرع الشريف محمد بن محمد علي من أهالي قرية كفر تخاريم التابعة لقضاء حارم زوجته ناقله هذه الوثيقة الشرعية الحرمة آمنة بنت محمد بن قاسم الحاضرة معه في المجلس المعروفة بتعريف أبيها محمد بن قاسم المرقوم والسيد عيد بن السيد محمد تعريفاً شرعياً طليقة واحدة باينة تملك بها نفسها عنه، واعترفت المطلقة المرقومة من مطلقها المرقوم بأنها قد أبرأت ذمته من مهرها المؤخر الذي لها عليه بحكم النكاح وقدره (٢٥) غرشاً وعن كل جزء منه إبراءً شرعياً وتبارياً من الطرفين عن جميع الدعاوى وكافة الحقوق الشرعية المتعلقة بالزوجية وبغيرها وذلك ما عدا مال آمنة المطلقة المرقومة الذي هو تحت يد مطلقها وهو جميع الثلث المشاع من جميع الدار الكائنة في القرية المرقومة وما عدا مالها أيضاً تحت يده قطعة الأرض الكائنة بأراضي القرية المرقومة المشتملة على أشجار من الزيتون فإن ذلك كله مستثنى من هذا الإبراء العام غير داخل فيه بل باق لها على حكم البقاء التام ثم فرض الحاكم المشار إليه على المطلق محمد المرقوم في كل يوم يمضي من تاريخه بذله (٩) عثمانيات برسم نفقة ابنهما الصغير المدعو محمد علي الداخل تحت حضانة أمه المطلقة المرقومة، و (٣) عثمانيات برسم نفقة عدة المطلقة المذكورة وكسوتهما وسائر لوازمهما الضرورية وأذن لها باستدانة ذلك وإنفاقه عليها، على ابنها الصغير المرقوم بنية الرجوع بذلك على محمد المرقوم عليه فرضاً وإذناً شرعياً وقبولاً منهما القبول التام).

كتب ما وقع وحرر بالطلب.

ب - المخالعة: وهو الشكل الثاني من أشكال الطلاق في المنطقة الغربية لولاية حلب وهو أيضاً معروف في الفقه الإسلامي يشبه الطليقة الواحدة، البائنة إذ يحق للرجل أن يعيد زوجته إلى عصمته متى شاء بعقد نكاح جديد ومهر جديد، إلا أنه كان يختلف عن الطليقة الواحدة بأسلوبه حيث كانت معظم المخالعات بين الزوجين تتم بهدوء ورضا الطرفين دون مشاكل بينهما أو بين عائلتيهما حتى أن

بعض الوثائق تُظهر بشكل ملموس رغبة المرأة بمثل هذه المخالعات. وكانت المرأة في هذه الحالة لا تحصل من الرجل على نفقة عدتها كما هو الحال عند المرأة المطلقة في حال الطلقة الواحدة البائنة. حيث تشير الوثيقة^(١) التالية إلى هذا النوع من الطلاق:

(خالعت بمجلس الشرع الشريف المرأة المدعوة خديجة بنت علي المرقومة بتعريف الحاج عمر بن رمضان ومحمود بشه بن أحمد تعريفاً شرعياً مع زوجها الرجل المدعو عبد القادر بن المداري الحاضر بالمجلس وهو خلعا من عصمة نكاحه على عوض شرعي هو مهرها المؤخر الذي لها في ذمتها بحكم النكاح وقدره (٢٠) غرشاً وعلى نفقة عدتها إلى انقضائها منه شرعياً وعلى أن تكون مؤونة السكنى عليها مخالعة صحيحة شرعية مقبولة منهما قبولاً تاماً فبمقتضى ذلك صارت خديجة المرقومة مبانة من زوجها عبد القادر المذكور، فلا تحل له إلا بعقد جديد ومهر مستأنف برضاها مصيراً تاماً ثم فرض الحاكم الموما إليه على عبد القادر المذكور في كل يوم يمضي من تاريخه (٦) عثمانيات فضيات برسم نفقة ابنه الصغير الداخل تحت حضانة أمه خديجة المذكورة وكسوته وسائر لوازمه الضرورية وأذن لخديجة المذكورة باستدانة ذلك وإنفاقه على ابنها الصغير عمر المرقوم بنية الرجوع لذلك على أبيه المفروض عليه عند تعذر الأخذ منه شرعاً فرضاً وإذنا مقبولين منهما قبولاً تاماً).

وكتب ما وقع وحرر بالطلب.

ج - الطلاق بالثلاث: وهو النوع الثالث من الطلاق الذي عُرف في المنطقة الغربية لولاية حلب وهو الطلاق الوحيد الذي لا يحق للرجل فيه إعادة المرأة إلى عصمة نكاحه إلا بعد أن تنكح من رجل غيره، وغالباً ما كان هذا الطلاق يتم في

(١) سجل ٥٥ - ص ٣٩ - و (٤٣) - تاريخ ٢ (١١٤٧هـ) - الموافق نيسان (١٧٣٤م)

المحاكم الشرعية وبشكل رسمي بعد انقضاء فترة زمنية من الفراق الحقيقي بين الزوجين، وهذا قبل تسجيله لدى المحاكم الشرعية حيث تشير الوثيقة^(١) التالية إلى ذلك: تذكر الوثيقة أن السيد محمد بن السيد حسين قد طلق زوجته آمنة بنت حسن الزعتري طلاقاً شرعياً ثلاثاً وتسلمت من يد مطلقها المرقوم في الحضرة والمشاهدة (٥) غروش هي مهرها المؤخر قبضاً تاماً وفرض لعدتها في كل يوم يمضي من تاريخه بذيله (٣) مصريات برسم نفقة عدتها ومؤونة سكنها.

خامساً - النفقة والحضانة:

إنّ النفقة والحضانة بينهما علاقة لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض لأنهما مرتبطان بالأم والأطفال معاً، حيث تكون النفقة في معظم الأحيان للأم لتنفقها على أطفالها بعد أن تفقد زوجها بالطلاق أو الوفاة ويصبح الأطفال عندئذ تحت حماية وجناح أمهم، وهي صاحبة الحق الأول في هذه الحضانة وهذا ما أشارت إليه الوثيقة^(٢) التالية:

(لما ثبت لدى مولانا وسيدنا الحاكم الشرعي يسار الرجل المدعو محمد بن الحاج إبراهيم من أهالي قسبة إلب الصغرى الحاضر بالمجلس بشهادة الرجال العدول وهم السيد عبد اللطيف أفندي مقيد محكمة البانقوسة بحلب والحاج أحمد بن الحاج بكر الرقاق والحاج أحمد بن الحاج محمد ثبوتاً تاماً فرض وقدر الحاكم المشار إليه على محمد المزبور في كلّ يوم يمضي من تاريخه بذيله ثمانية مصريات فضيات يوماً بيوم على التفصيل الآتي الذكر فمن ذلك (٦) مصريات فضيات برسم نفقة ولديه الصغيرين المدعويين عثمان وسليمان الداخلين تحت حضانة أمهما المطلقة ثلاثاً ناقلة هذا الكتاب المرأة آمنة بنت الشيخ محمد الطالبة

(١) سجل ٨٧ - ص ٣٩ - و (٩٤) - تاريخ ١١٧٠هـ - الموافق آذار ١٧٥٦م

(٢) سجل ٩٨ - ص ٢١١ - و (٤٥٢) - تاريخ رجب ١١٧٩هـ - الموافق تموز ١٧٦٥م

هذا الغرض المعرفة شرعاً وكسوتهما وسائر لوازمهما الضرورية بينهما بالمناصفة لكل واحد ثلاث مصريات، والمصريتين الباقيتين برسم نفقة عدة المطلقة المزبورة ومؤونة سكنها إلى انقضاء عدتها بوضع حملها منه شرعاً وأذن مولانا الحاكم المشار إليه لأم الصغيرين المرقومين بأن تستدين النفقة المزبورة وتنفقها على نفسها وعلى ولديها المرقومين حسب ما ذكر أعلاه بنية الرجوع بذلك على المفروض عليه محمد المزبور عند تعذر الأخذ منه شرعاً وفرضاً وإذناً تامين مقبولين من أم الصغيرين المرقومين قبولا تاماً).

كتب ما وقع وحرر بالطلب.

ولكن في حال زواج المرأة من رجل آخر تكون الحضانة وفق الشرع للأقرب فالأقرب وتكون بذلك أولاً للجدّة من الأم وهذا ما أشارت إليه الوثيقة^(١) التالية: إن الشيخ محمد فرض على نفسه في كلّ يوم يمضي (٤) عثمانيات فضية وذلك نفقة ابنته فاطمة وأذن لجدّة أمّها الحاضنة المرأة حسنة بنت الحاج شعبان بذلك.

والنفقة لم تقتصر في وثائق سجلات المحاكم الشرعية على الزوجة والأولاد بل تعدّت ذلك إلى النفقة على الأم من الأبناء أو الأبوين بشكل عامّ وهذا ما أشارت إليه الوثيقة^(٢) التالية:

(حضر بمجلس الشرع الشريف محمد بن رجب وأحمد بن محمد وفرضا على نفسيهما وحسن اختيارهما في كلّ يوم يمضي أربعة مصريات فضيات منهما مناصفة برسم نفقة والدتهما رافعة هذا الكتاب الشرعي المرأة ليلي بنت الشيخ عمر الطالبة لهذا الغرض المعرفة بتعريف محمد بن عبد الله وعلي بن محمد تعريفاً تاماً لكسوتهما وسائر لوازمها الضرورية).

(١) سجل ٧٦ - ص ٨٥ - و (٣٣٢) - تا شعبان (١١٦٣هـ) - الموافق آب (١٧٤٩م)

(٢) سجل ٩٤ - ص ١٠٠ - و (٢١٨) - تا شوال (١١٧٥هـ) - الموافق ت ١ (١٧٦١م)

سادساً - الوصاية:

وتكون عادة على الأولاد القصر دون سن البلوغ، من الذكور والإناث، لحفظ أموالهم الإرثية ورعاية مصالحهم والإشراف عليها، لما هو خير لهم وفق الوجه الشرعي، وعادة تكون الوصاية على الأطفال للمقربين أولاً وقد تكون هذه الوصاية للأُم أو العم أو الأخ الكبير وهذا ما تشير إليه الوثيقة^(١) التالية:

(نصّب الحاكم الشرعي صاحب هذا الكتاب الرجل المدعو أحمد بن المتوفى منصور وصياً شرعياً على أخويه الصغيرين مصطفى ومحمد ابني المتوفى منصور المذكور لينظر في أمرهما ويسعى في مصالحهما ويقبض لهما في كل شهر حصتهما من غلة وقف جديهما محمد الناصر والحاج قاسم ويصرفها في نفقتهما ويفعل ما يجوز للوصي فعله شرعاً نصّباً مقبولاً منه قبولاً تاماً.)
كتب ما وقع وحرر بالطلب.

وعندما لا يوجد من المقربين وصياً على هؤلاء الأطفال القصر كان القاضي الشرعي يعين عليهم وصياً شرعياً من غير ذوي القربى، وهذا ما تؤكدته الوثيقة^(٢) التالية:

(نصّب الحاكم الشرعي ناقل هذا الكتاب السيد أحمد بن الشيخ حسن وصياً شرعياً ومتكلاً مرعياً على الصغيرة المدعوة خانم بنت المتوفى السيد سليمان الوارثة لأبيها المرقوم ولأمها المتوفاة الحرمة فاطمة بنت يوسف لينظر في أمورهما ويسعى في مصالحهما ويضبط لهما مالهما ويمنحها كل يوم من تاريخه خمس عثمانيات فضيات برسم نفقتها وكسوتها وسائر لوازمها من ربح مالها المخلف لهما عن أبويها المزبورين فرضاً وإذناً شرعيين مقبولين منه قبولاً تاماً.)

كتب ما وقع وحرر بالطلب.

وهكذا نرى أن القاضي الشرعي كان يرعى مصالح الرعية بالكامل وخاصة الأطفال القصر منهم.

(١) سجل ٥٥ - ص ٤٥ - و (٤٩) - تا جمادى الأولى (١١٤٧هـ) - الموافق أيار (١٧٣٤م)

(٢) سجل ٠ - ص ١١٠ - و (٣٣٥) - تا رجب (١١٥٨هـ) - الموافق تموز (١٧٤٥م)

سابعاً - الحركة الثقافية والتعليمية:

كانت الحركة الثقافية والتعليمية في المنطقة الغربية لولاية حلب مقتصرة على أماكن العبادة من زوايا ومساجد تهتم بتعليم مبادئ العلوم العربية والفقهية بالدرجة الأولى، ويتصف التعليم فيها بطابع التعليم الشرعي، ولم يكن في مجمل المنطقة الغربية لولاية حلب في هذا القرن سوى مدرسة وحيدة تأخذ طابع المدرسة علماً أن التدريس فيها أيضاً كان مقتصراً على مبادئ العلوم العربية والفقهية هي (المدرسة النورية في معرة النعمان) التي بناها نور الدين الزنكي مع جامعها الكبير قبل دخول العثمانيين الوطن العربي.

ولكنّ انعدام هذه المدارس في المنطقة الغربية لولاية حلب عوّض عنه الزوايا والمساجد، والتي كانت بمثابة الشمعة المضيئة لما حولها حيث انتشر فيها تعليم اللغة العربية والفقه الإسلامي وأخذت على عاتقها قضية تنوير عقول أبناء المنطقة، فكان لهذه المساجد والزوايا دور بارز في التشجيع على التعليم وبرز فيها مشايخ وأساتذة كبار كان لهم الدور الكبير في تفتح أذهان الناشئة وبعث روح التجدد فيها حيث كانت المساجد الكبرى في المناطق والقصبات هي إضافة لكونها أماكن عبادة أصبحت أماكن نور يشع منها العلم والمعرفة، وأذكر من هذه المساجد مسجد الكوبرلي باشا في جسر الشغور، والجامع الكبير في كلّ من (سرمين - معرة النعمان - معرة مصرين - أريحا).

أمّا في إدلب فكان في هذا القرن أكثر من جامع وزاوية وأكثر من أستاذ فيها، حيث كان :

أولهم شيخ إدلب، شيخ جامع الشيخ فتوح (عمر الفتوح) في المحلة القبلية حيث ما زال المسجد إلى يومنا وقد استمرّ مدرسة حتّى الأيام الأخيرة للاحتلال العثماني، والشيخ عمر الفتوح كانت ولادته ووفاته في إدلب عام (١٦٥٩-١٧٣٢م)

وكان من تلامذته المشهورين الشيخ عبد الجواد الكيالي السرميني ثم الحلبي، وقد قال في وفاته الشيخ شعيب الكيالي هذه الأبيات:

حقّ لأهل الفضل تندبُ شيخها بحرّ	عمر الفتّوح كوكب العلماء
من العرفان عمّ بفيضه	من أمّ ساحله بلا استثناء
فقدته إدلّب تنعى بدرها	طول المدى في الليلة الظلماء
من السلام عليه ما جاد الحيا	فسقى ثراه الطيّب الأرجاء

وأما المدرسة الثانية في إدلّب: فكانت في (زاوية الحميداني) نسبة لشيخها يوسف الحميداني الذي كانت ولادته ووفاته في إدلّب عام (١٦٦٤-١٧٣٧م) وهذه الزاوية موجودة حتّى اليوم إلى جوار جامع السوق في ساحة الحجاز والتي طال الهدم قسماً منها في عام (١٩٩٩م)، دون النظر إلى قيمتها التاريخية والعلمية ولم يبق منها سوى الباب والفسحة السماوية والغرف الشرقية. وكان من تلامذته المشهورين الشيخ شعيب الكيالي.

أما المدرسة الثالثة في إدلّب: فكان مقرّها الجامع الحمصي في المحلّة الغربية وأستاذها كان الشيخ أحمد الكامل الكبير الذي قضى عشر سنوات من الدراسة في جامع الأزهر بمصر، والذي كانت ولادته ووفاته عام (١٦٦٩-١٧٣٩م) تولّى الإفتاء في إدلّب من بعد عودته من مصر، حيث تولّى الإفتاء في إدلّب مكانه من بعده ولده (يسن) منذ عام (١٧٣٦م).

ومن أهم تلامذته الشيخ علي الجوهري. وحلّ مدرّساً بعد وفاة أبيه، وفي الجامع نفسه (الحمصي) ولده الشيخ ياسين والذي كانت ولادته ووفاته في إدلّب عام (١٦٨٨-١٧٦٠م) كما تولّى أيضاً منصب الإفتاء مكان والده حتّى وفاته.

أمّا المدرسة الرابعة في إدلب: فكانت في جامع (مكي) والذي أصبح اسمه (جامع الجوهرى) نسبة إلى أمّامه وخطيبه ومدرّسه الشيخ (علي الجوهر) والذي تلقى مبادئ العلوم العربية والفقهية في جامع الحمصي على يد أستاذه الشيخ (أحمد الكاملي الكبير) قبل أن يرحل إلى مصر، ويترك جامعها، ثم يعود إلى إدلب، وكانت ولادته ووفاته عام (١٦٦٦-١٧٦٤م) وتولى منصب الإفتاء في إدلب بعد وفاة الشيخ ياسين الكاملي عام (١٧٦٠م) وحتى وفاته.

أمّا المدرسة الخامسة في إدلب: فكانت في زاوية الجوهرى في المحلة الشرقية، وكان أستاذها الشيخ (عبد الرحمن الجوهرى) وهو الشقيق الأصغر للشيخ علي، والذي كانت ولادته ووفاته عام (١٦٩٣-١٧٦٦م) والذي تولى الإفتاء في إدلب بعد وفاة أخيه علي عام (١٦٦٤م) وحتى وفاته.

وأمّا أستاذ الجامع الحمصي الذي حلّ بعد وفاة الشيخ ياسين الكاملي فكان ابن أخيه الشيخ أحمد الكاملي حفيد الكاملي الكبير والذي تلقى مبادئ العلوم العربية والفقهية على جدّه حتّى برع في اللغة العربية، وله كتاب (القاموس الوسيط) مختصر القاموس المحيط، وكانت ولادته ووفاته عام (١٧٠٣-١٧٧١م). وقد تولى منصب الإفتاء في إدلب بعد الشيخ عبد الرحمن الجوهرى.

هذا هو واقع الحركة الثقافية والتعليمية في القرن الثامن عشر للمنطقة الغربية لولاية حلب، حيث كانت الزوايا والمساجد مصدر النور في هذه المنطقة، وكان رجال الدين هم الشموع التي تحترق لتضيء وتصدر هذا النور في غياب المدارس الرسمية في وقت عمّ فيه الجهل والتخلف أركان السلطنة العثمانية.

ومن المفيد أن نذكر ما يشير إلى تقدّم الحركة الثقافية والتعليمية والفقهية في إدلب أن نذكر ما نشرته مجلة المجمع العلمي العربي في مجلداتها رقم (٧) تاريخ (١٩٢٧م):

إنه في عام (١٧٣٧م) قام جماعة من مشايخ الأزهر برئاسة الشيخ أحمد بن صالح الأدهمي الطرابلسي المتوفى (١١٥٩هـ - الموافق ١٧٤٦م) برحلة من مصر إلى حلب، وقد مرّ بإدلب ونام في مصبنتها الكبرى، وتجوّل في شوارعها المبلّطة، واطّلع على خاناتها، وفي أثناء عودته من حلب قابل والد مفتيها الشيخ (الكامل الكبير) آنذاك وقد سمّى رحلته هذه (تحفة الأدب في الرحلة من دميّاط إلى الشام وحلب) وهو أي الأدهمي الطرابلسي هو من أطلق على إدلب اسم (الأزهر الأصغر) أثناء تجواله في المناطق والبلدات السورية عندما كان يجد منهم التقصير في الحوار والنقاش الفقهي والشرعي كان يقول لهم (خففوا عنكم عبء السفر إلى جامع الأزهر، واذهبوا إلى إدلب الأزهر الأصغر) لكثرة ما وجد في أبنائها وعلمائها من الفطنة والذكاء والمعرفة بالفقه الشرعي.

ثامناً - هجرة القرى

لقد مورس الظلم والقهر والتعدي على الفلاح في المنطقة الغربية لولاية حلب (محافظة إدلب اليوم) بكل أشكاله وأنواعه من قبل المنصرفين والملتزمين والأغوات، حتى لم يعد باستطاعته تأمين قوت عياله، لكثرة ما فرض عليه من رسوم غير شرعية، كان يفرضها أولئك المتسلّطون من مدنيين وعسكريين، وهناك مئات الأوامر السلطانية والوثائق التي تشير إلى فرض مثل هذه الرسوم غير الشرعية^(١)، حيث يوجّه الأمر السامي التالي إلى المشير السابق والي حلب مصطفى باشا وإلى فضيلة قاضيهما : عند وصول أمرنا السلطاني فإنّ من سكّان ناحية سرمين ابن التاجي قد عرض علينا أنّ في الناحية المذكورة بازجي عمر والشيخ عمر وأبناء فقعون السيد علي المعروف بتصرفه بأمر الجباية بشكل يخالف الشرع ويتعدى على المحصولات ويأخذ زيادة عن الحقّ الشرعي ممّا يؤدّي إلى غضب

(١) مجلد ٦ - ص ١٣٥ - الأمر (٢٦٣) - تا شعبان (١١٧٦هـ) - الموافق آب (١٧٦٢م)

الأهالي بسبب هذا التجاوز والقهر المباشر، وحسب العرف الشرعي فإنّ ما يجبى من المحصول يجب أن يكون على الوجه المشروع دون أيّة مخالفة لقواعد الشريعة بموجب أمرنا هذا.

ومع هذا التعدي والظلم وفرض الضرائب والرسوم غير الشرعية على الفلاحين، والتي تؤدي بهم إلى الفقر والعوز هم وعيالهم، لتأتي الطبيعة فتزيد من هذه المعاناة في زيادة فقرهم وبؤسهم اللذين دفعا بهم إلى هجرة قراهم طالباً للرزق وتهرباً من دفع ما يترتب عليهم من ديون ورسوم شرعية وغير شرعية لهؤلاء المتولين أو الملتزمين أو المتصرفين في هذه القرى، حيث تشير الوثيقة التالية إلى هذه المشاركة المرة من الطبيعة في بعض السنوات مع أولئك الظالمين المتعسّفين من الباكوات والأغوات والمتولين على رقاب هؤلاء الفلاحين^(١) حيث يوجه بلاغ بصورة أمر سلطاني من مقام والي حلب الوزير إسماعيل باشا إلى قضاة ونواب ومتولي وأغوات وأعيان وشيوخ البلدان والقرى المذكورة أدناه بشأن العمل على إرجاع الفلاحين النازحين والذين يعود سبب هجرتهم إلى عدم استطاعتهم تأدية الديون المترتبة عليهم ولزوم مساعدتهم وتطبيب خاطرهم وطمأننتهم ومساعدتهم حضرات شعّار الشريعة وحملة الفضيلة قضاة (جبل سمعان - الباب - إدلب - الشغور - معرة النعمان - سرمين - معرة مصرين - حلقة وباريشا - حارم - دركوش) ونوابهم، وإلى الأغوات متولي الأوقاف، وإلى شيوخ البلدان والقرى المذكورة:

لما كان فقراء ومحتاجو القرى والبلدان المذكورة غير قادرين على إيفاء الديون المترتبة عليهم فضلاً عن أنهم لا يملكون ثمن البذار والأبقار اللازمة لزراعة وحرث أراضيهم فقد هجروا قراهم إلى بلدان مختلفة وقرى أخرى خوفاً

(١) مجلد ١ - ص ٢٤٦ - الأمر (٤٥٠) - تا شوال (١٢٦٢هـ) - الموافق ١ (١٧٤٨م)

من تأدية الأموال الأميرية ومطالبة أصحاب الديون لهم يضاف إلى ذلك جفاف هذا العام وقلة الأمطار وأثرهما على الزراعة والمزارعين، ولما كان قصدنا وهدفنا هو راحة الشعب وعدم إزعاجه بل تقديم المساعدة الممكنة لرفاهه كما أمر الله ورسوله فإننا نطلب إليكم العمل على إعادة هؤلاء الفلاحين النازحين إلى مدنها وقراهم وتأجيل استيفاء الديون المستحقة عليهم إلى عام قادم بل مساعدتهم بالبذار والحبوب وحمايتهم من كل ما يزعجهم ويؤذيهم وعودتهم إلى بيوتهم وأراضيهم.

للعمل بموجبه.

أما الفلاحون الباقون في هذه القرى والتمسكون بالأرض على الرغم من كل ما يلحق بهم فإنهم لا يجدون أمامهم ما يفعلونه سوى طلب الاسترحام وتقسيط الديون التي عليهم لسنوات مقبلة، وهذا ما فعله أهالي قرية كفتين وما أشار إليه الأمر السامي^(١) التالي، حيث يوجه والي حلب جواباً لمعرض أهالي هذه القرية موجهاً إلى النواب الأربع الكرام في محاكم حلب جاء فيه :

بعد التحية الوافية فإن العريضة الواردة من أهالي قرية كفتين من قضاء معرة المصيرين تفيد رجاء أهل القرية المذكورة إعطاءهم مهلة شرعية لإيفاء الديون الخصوصية ريثما يتمكنون من القيام بأداء الضرائب الرسمية والتكاليف الأميرية المترتبة عليهم وذلك لسوء حالتهم المادية وقلة الغلة الزراعية ويسترحمون من مقام الوالي الوزير إصدار أمره الكريم بالموافقة على الطلب.

وهكذا تتجلى صورة بؤس أهالي قرى المنطقة الغربية لولاية حلب وشقائهم من خلال هذه الوثائق التي تبين حالة الفقر والظلم والتعدي الواقعة عليهم مما أدى إلى استمرار الهجرة من هذه القرى في هذا القرن والتي انتهت فيها الحياة، واندثرت إلى الأبد بسبب هجرة أهلها لها، وسأذكر بعضاً منها على

(١) مجلد ٧ - ص ٣٦ - الأمر (٦٣) - تا صفر (١١٧٨هـ) - الموافق شباط (١٧٦٤م)

سبيل المثال : (الحصون - الدوير - الينابيع - الحوامية - معرطيعين - عليا - جاشر - معربيطر - تيته - كباب - قرافة - بايكة - ذميات - ماغون - الحراجة - دانيث - بتراس - اسفن - تل سعد - برطاشا) وتلك غيض من فيض مثلاً واضحاً على هذه الهجرة الكلية لهذه القرى والمزارع عدا الهجرة الجزئية لسكان بعض القرى التي قلّ سكانها عما هو عليه وصغر حجمها بدلاً من أن تزداد وتنمو مما أدى إلى تراكم الديون على أهالي هذه القرى الباقين فيها، والذي أرغم أركان السلطنة العثمانية على تقسيط هذه الديون لأهالي تلك القرى إلى فترات زمنية طويلة امتدت ما بين العشرين سنة إلى الثلاثين سنة، وهذا ما يؤكده الأمر السامي^(١) التالي:

إلى رئيس المحاسبة الصادرة بموجب دفتر التحصيل السابق من شلحور زادة عبد القادر آغا والحاج يونس آغا المتوفى وما عليه من الذمم في مدة مواجبه وجوالاته عن المال ومحصله من حلب وضواحيها والجزية مع تقسيط المواد المختلفة الظاهرة والعائدة للذمة السالفة والعائدة للمسؤول شلحور رضا سعادة الحاج سليمان آغا وما يعود له من الموجودات الكائنة لرئيس المحاسبة وبدفاتره وما حصل سابقاً الشيخ زادة عبد القادر آغا المذكور من الجبايات الميرية والمعروفة بالسندات المسلمة وهي (٧٨٥٦٤) غرشاً وهي عائدة للذمة المتبقية من الأموال الأميرية، والتي لم يستطع أدائها، والتي يعترف بها جميع الأهالي مقدارها (٣٩٢٠٧٩) غرشاً والتي تعتبر ديناً بحق السلف المسؤول الحاج سليمان آغا وبمعرفته وما يعود للحجة الشرعية والتقسيط المرتبط حسبما تعود له في كل سنة (٣٦٢٠) غرشاً لأداء ما عليه بحجة شرعية، ومقسطة على القرى، وتوليه حسب أمرنا ومقامنا السلطاني ذي الحضرة وفق التالي:

(١) مجلد ١٩ - ص ١٠٢-١٠٣ - الأمر (١٢٦) - تا جا ١١ (١٢٠٢هـ) - الموافق أيار (١٧٨٧م)

مسلسل	اسم القرية	المبلغ الإجمالي/ غرش	القسط السنوي	مدة القسط/سنة
١	كفر بني	٢٥٠٠	٨٣	٣٠
٢	كفر صندل	١٥٠٠	٥٠	٣٠
٣	تل عدا	٤٧٥٠	٢٢٣,٧٥	٢٠
٤	معرة عليا	٧٠٠	٨٥	٢٠
٥	كفر تعال	١٨٧٥	٨٣	٢٠
٦	طرمانى	٥٢٥٠	٢٤٨	٢٠
٧	بديل	٧٤٩١	٣٥٧,٢٥	٢٠
٨	كفريا	٢٢٠٠	١٢٢	٢٠
٩	كفر كرمين	٦٥٠٠	٢١٦	٣٠
١٠	ديمان	٢٠٠٠	٦٦	٣٠
١١	تعاد	١١٠٧٤	٥٠٣,٥	٢٢
١٢	معاراة الخاسكي	٨٣٥٠	٩٣	٣٠
١٣	حفسرجة	٧٢٢٩	٢٥٠	٣٠
١٤	معترم	٢٢٧٥٠	٦٥٠	٣٥
١٥	زادة مصطفى	٨٥٠٠	٣٥٤,٥	٢٤
١٦	معرليت	١٠٠٠٠	٣٣٣	٣٠
١٧	عيطين	٧٥٠٠	٢٥٠	٣٠
١٨	آفس	٣٧٥٠	١٢٥	٣٠
١٩	تل كراتين	٣٧٥٠	١٢٥	٣٠
٢٠	كسر عدا	٤٠٠٠	١٣٣	٣٠
٢١	معرة المصرين	١٣٢٢	٦٦,٥	٢٠

مسلسل	اسم القرية	المبلغ الإجمالي/ غرش	القسط السنوي	مدة القسط / سنة
٢٢	حتان	٣٠٠٠	١٠٠	٣٠
٢٣	سرمين	٢٣٢٤	٩٣	٢٥
٢٤	قورقنية	٢٦٥٣	٨٨,٣٠	٣٠
٢٥	رام حمدان	٢١٠٠	٧٠	٣٠
٢٦	دادبخ	١٥٠٠	٥٠	٣٠
٢٧	كفر يحمول	٤٦٥	١٨,٥	٢٥
٢٨	كفر عروق	١٥٠٠	٥٠	٣٠
٢٩	كله	١٣٠٠	٤٣,٥	٣٠
٣٠	عبريتا	١٢٥٠	٤٣,٢٥	٣٠
٣١	كفر شلايا	١٥٠٠	٥٠	٣٠
٣٢	باريشا	٣٠٠٠	١٠٠	٣٠
٣٣	اسقاط	١٠٤٦٢	٣٢٩	٣٠
٣٤	بكفالون	١٦٦٤٢	٥٥٢	٣٠
٣٥	الرامة	٨٧٠٣	٢٩٠	٣٠
٣٦	جوباس	٢٥٧٤	٨٥٦	٣٠
٣٧	بلشون	٥٩٨٤٢	١٩٩	٣٠
٣٨	كفر لاته	٧٦٤٠	٢٥٤,٥	٣٠
٣٩	احسم	٣٤٢٨٥	١١١٢	٣٠
٤٠	بليون	٩٩٩٨	٣٣٣	٣٠
٤١	طرنبه	١٢٢٩٠	٤٠٩,٥	٣٠
٤٢	تار	١٨٠٠	٦٠	٣٠

الباب الرابع

الكوارث الطبيعية وهجرة القرى

أولاً - القحط والجفاف

ثانياً - البرد والثلج الشديدين

ثالثاً - الزلازل

رابعاً - انتشار الجراد

الكوارث الطبيعية

إنّ الطبيعة تنور على سكانها عندما تجد فيهم من يظلم بعضهم بعضاً، كما يثور الأب على أبنائه المعتدين على بعضهم، وهي بهذا الغضب تمنع عنهم رفاه العيش وبذخ الحياة، كما يمنع الأب عن أولاده مصروفاتهم اليومية وعدم تلبية رغباتهم عندما يغضب، فالطبيعة هي الأم والأب للمجتمعات البشرية، كما هو حال ربّ الأسرة والعائلة، ولهذا نرى الطبيعة في المنطقة الغربية لولاية حلب قد ثارت على سكانها في هذا القرن لكثرة ما لحق بفقرائها وأهلها من ظلمٍ وتعدٍ، إمّا من قبل أركان السلطة وموظفيها وهذا ما أكّده الأوامر السلطانية العديدة التي تطالب الحكّام والأعيان برفع الظلم والتعدي على الأهلين، وما يلحق بهم من أضرار جرّاء ذلك، أو من قبل أبناء العمومة والقرابة فيما بينهم، من أبناء البلد الواحد، لهذا نجد الطبيعة تنور على سكانها بين الفينة والأخرى احتجاجاً على تصرفاتهم وانتقاماً منهم، وكأنها تنفّذ ما جاء في القرآن الكريم:

﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا الْقَوْلُ فَدَمَّرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (١).

ولهذا سنتعرّض لهذه الكوارث بشيء من التفصيل لما لها من أهمية على حياة السكّان و الأهالي في المنطقة الغربية لولاية حلب في هذا القرن.

(١) الآية (١٦) - سورة الإسراء

أولاً - القحط والجفاف:

لقد حلّ الجفاف والقحط في ولاية حلب ومنها المنطقة الغربية سنوات عديدة، حيث جاء في كتاب (نهر الذهب) لكامل الغزّي المجلّد السادس : أنّ الجفاف حلّ بولاية حلب خلال السنوات التالية (١٧١٥م - ١٧٣٤م - ١٧٥٨م - ١٧٦٥م - ١٧٨٥م - ١٧٩٢م) وأنّ هذا الجاف والقحط وقلة الأمطار قد أدّت إلى ارتفاع أسعار المواد التموينية وقلّتها في الأسواق، وإنّ سجلات المحاكم الشرعية لولاية حلب والأوامر السلطانية^(١) قد أشارت إلى هذا القحط والجفاف وقلة المجاصيل الزراعية، والذي أدى إلى عدم قدرة الأهالي والسكان على دفع الرسوم والضرائب الشرعية والأميرية خلال الأعوام (١٧٢١- ١٧٣٩ - ١٧٤٨ - ١٧٦٤ - ١٧٩٢م).

ولم تكن الأوامر السلطانية هي وحدها التي أشارت إلى الجفاف والقحط بل إنّ سجلات المحاكم الشرعية تشير إلى تدخل الدولة العثمانية لإعمار القرى ومنع هجرها بسبب هذا القحط، وذلك بمنحهم القروض والأموال لشراء أدوات الحراثة والإنتاج مثل الثيران، وبذار المجاصيل الزراعية، لمعرفة بما تخسره في حال هجرة هؤلاء الفلاحين لأراضيهم الزراعية، وما يصيب هذه الأراضي من خراب، وذلك في الوثائق التالية^(٢): (٣٤ - ٣٩ - ٤١ - ٤٣ - ٤٦ - ٤٨) والتي تشير إلى منح أموال على شكل دين من قبل الدولة لأعمار قراهم، وهي: (قرية معرتحوان - قرية كتيان - قرية نيرب سرمين - قرية كفر يحمول - قرية حتان - قرية بكفالون).

(١) مجلد ٤ - ص ٣٩ - الأمر (١٣٤) - تا ذي الحجة (١١٥٢هـ) - الموافق لك ١ (١٧٣٩م)

(٢) سجل ٩٤ - ص (٢٠-٢٢-٢٣-٢٤-٢٥) - تا جا ١ (١١٧٥هـ) - الموافق أيار (١٧٦١م)

ومن المفيد أن نعرض بعضاً من هذه الوثائق لكي نكون أكثر واقعية، فالوثيقة (٤١) مثلاً تشير إلى حالة الفقر والقحط والجفاف وتدخل الدولة لمنع هجرها من قبل سكانها بسبب ذلك، حيث تشير هذه الوثيقة إلى إقرار دين على أهالي قرية نيرب سرمين أن عليهم وبذمتهم بطريق الدين الشرعي لجنا ب محمد آغا محصل الأموال السلطانية بحلب مبلغاً قدره (٢٩٣٠) غرش وذلك ثمن غلال ابتاعوها منه لأجل البذار ومن أموال أميرية ثمناً للأبقار لأجل إعمار قرينتا المرقومة بسبب توالي القحط وقلة الأمطار في هذه الديار. وهذه المساعدات والقروض لم تتم إلا بعد شعور الدولة العثمانية بخطر هذه الهجرة الجماعية للفلاحين وانعكاس ذلك على الدولة والرسوم الأميرية والعرفية، فكانت تتدخل في حال الخطر على مصالحها والشعور بذلك.

وأحياناً تلجأ إلى تقسيط الرسوم والضرائب وتأجيلها للفلاحين والأهالي في مثل هذه السنوات العجاف، حيث يشير الأمر السامي التالي إلى ذلك، والذي فيه إشارة واضحة إلى القحط الواقع في منطقة إدلب، والذي أدى إلى تقسيط الديون الأميرية العائدة إلى العديد من القرى، ومنها قرية احسم نظراً لعجز أهلها عن دفع هذه الرسوم والضرائب بسبب القحط الذي أصاب المنطقة وقرينتهم^(١) منها.

ومن المفيد أن ذكر ما جاء في كتاب وثائق تاريخية عن حلب لمؤلفه (فردينان توتل اليسوعي) والذي يذكر القحط والجفاف لسنوات عديدة، حيث يذكر هذا القحط في مؤلفه على شكل شعر شعبي (زجلية) نشرتها مجلة المشرق في عام ١٧٩١م للشاعر عيسى اسكندر المعلوف يقول فيها:

(١) مجلد ٢٥ - ص ٥١ - الأمر (١٠٣) - تا المحرم (١٢١٠هـ) - الموافق ك ٢ (١٧٩٥م)

أخذت مد الحنطة بستة	سنة مائتين ألف وستة
باعو بظلطة ^(١) سبع مدام	وكان بزمان جدي وستي
ماعادوا يعطو قرشين	وبطلت القرضه والدين
خفاهم في هذا الميعاد	ومن يوجد عنده مدين
وباع القدوم والميشار	وتعطّل شغل النجار
باعوا الآلة والاعداد	والحايك ثم البيطار
والباع ثم الجزار	والصايغ ثم العطار
والقرادحي والحداد	والصباغين والتجار
والشرابين والبياع	والعقّادين والطبّاع
حصلوا في سوق الأكساد	والغاية كلّ الصنّاع

ثانياً - البرد والتّج الشديدين:

لقد تعرّضت المنطقة الغربية لولاية حلب (محافظة إدلب اليوم) للبرد والتّج الشديدين في هذا القرن، واللذين أدّى إلى تلف أشجار الزيتون والكروم فيها، وأدّى بالتالي إلى فقدان المنطقة أهم محاصيلها الزراعية ألا وهي الزيتون، وبالتالي تراجعت أهم صناعاتها وهي صناعة عصر الزيتون واستخدام زيتّه في صناعة الضابون هذه الصناعة الرئيسة في المنطقة ممّا أدّى إلى عجز أهالي المنطقة عن دفع ما عليهم من الرسوم العرفية والأميرية، حيث يشير إلى ذلك المعروض^(٢) المتضمن ما يلي: إنّ أهالي قسبة سرمين الذين حضروا بأجمعهم

(١) الظلطة: عملة عثمانية تساوي ثلاثون مصرية في ذلك القرن

(٢) مجلد ٤١ - ص ٢٤٩ - الأمر (٣١٩) - تا جا ١١ (١٧٣هـ) - الموافق أيار (١٧٥٩م)

إلى مجلس الشرع معربين عن إصابة أشجار الزيتون في قضائهم بالتلف من شدة البرد، والشتاء القارس إضافةً للقطط والغلاء المستفحلين في القصبه ممّا ترك أهلها في بلبلة وحيرة من أمرهم وقد نزح الأكثرية منهم إلى أماكن أخرى، وكانت الأموال الأميرية تستوفى من الأهلين حسب طاقتهم ونقص أموال هذه السنة في قصبتنا نظراً لتردي أحوالنا في حين كانت التكاليف العرفية تدفع بأوقاتها المحددة، علماً أنّ أموال سنتي (١١٧٢ - ١١٧٣هـ) غير مدفوعة، وسيتم تسديدها بقدر وإرادتنا ، و إنما بهذا نعرض عليكم الكيفية بعد إعلامكم والأمر لكم. عبد الرحيم القاضي في حلب الشهباء.

ثالثاً - الزلازل:

وهي إحدى الكوارث الطبيعية التي تشير إلى غضب الطبيعة على أهلها، من خلال ما تلحق بهم من أضرار مادية وجسدية، حيث يذكر الغزّي^(١) في كتابه وقوع الزلازل في ولاية حلب خلال أعوام (١٧٢٢-١٧٥٩م) وإنّ إشارة الأوامر السلطانية إلى حدوث إصلاح العمارات والخانات المتهدّمة منذ فترة والتابعة لأوقاف الصدر الأعظم في إدلب والشغور ما هو إلا دليل على حدوث الزلازل في هذا القرن، وإلا لما تهدّمت هذه العمارات أو الخانات الوقفية في هذه المنطقة^(٢).

رابعاً - انتشار الجراد:

هذا المخلوق العجيب والذي إذا حلّ في أرض لا يبقى ولا يذر، لقد حلّ بولاية حلب ومعها المنطقة الغربية كما يشير الغزّي إلى ذلك في كتابه (نهر الذهب) ومجلده الثالث والصحيفة (٢٣١) أنه في عام (١٧٢٧م) ارتفعت الأسعار، وقلّ القوت، وذلك

(١) الغزّي - نهر الذهب - مجلد ٣ - ص (٢٣١-٢٣٥)

(٢) مجلد ٢٧ - ص ٤٤ - الأمر (٦٨) - تاريخ (١٢١٣هـ) - الموافق آذار (١٧٩٨م)

بسبب هجوم الجراد على المزروعات في هذه الولاية. كما أشارت الأوامر السلطانية^(١) إلى وقوع الجراد في عام (١٧٩٩م) حيث يشير الأمر بوضوح إلى انتشار الجراد في المنطقة الغربية لولاية حلب وخاصة منها منطقة معرة النعمان، مما أدى إلى عجز الفلاحين عن تسديد الضرائب والرسوم لهذا العام وطلبوا من السلطنة تقسيطها على سنوات قادمة، ومن خلال ما تقدم نرى أنّ الطبيعة ساهمت إلى حدّ ما مع أركان السلطنة وموظفيها في العمل على إفقار الأهالي والسكان، بل إن الطبيعة ساهمت بشكل أكبر مع السلطة في العمل على هجرة الفلاحين قراهم وعدم عودتهم إليها في أكثر الأحيان بحثاً عن الرزق ولقمة العيش.

(١) - مجلد ٢٧ - ص ١٣٦ - الأمر (١٧٨) - تا صفر (١٢١٤هـ) - الموافق شباط (١٧٩٩م)

الباب الخامس

أولاً - الأوزان والمكاييل المستخدمة

ثانياً - المقاييس المستخدمة

ثالثاً - العملة المتداولة

رابعاً - أسعار بعض الأثاث المنزليّ والحليّ الذهبية في القرن
الثامن عشر

أولاً - الأوزان والمكاييل المستخدمة:

تنوعت المكاييل والأوزان المستخدمة في القرن الثامن عشر، بين منطقة وأخرى تبعاً للعادة المستخدمة لهذه المكاييل وهي في معظمها كانت مستخدمة في القرن السابع عشر عدا (الأردب) الذي كان مستخدماً في القرن السابع عشر، ولم ألحظ وجوده في وثائق القرن الثامن عشر، ويبدو أنه لم يعد له وجود في هذا القرن.

١ - المكوك: لم تحدد وثائق القرن السابع عشر وزنه وشكله، ولكن الوثيقة^(١) (٧٨) التي بينت أنه يساوي تقريباً (ثلاثة قناطير ونصف) ومن المعروف أن القنطار يساوي حوالي (٣٠٠ كغ) وبالتالي فإنه يساوي حوالي (١٠٥٠ كغ).

٢ - الكيل الاستنبولي: وهو مكيل عثماني الأصل وكان يساوي (٣٤ كغ) في القرن الثامن عشر

٣ - الكيل (المسحة): وهي عبارة عن علبة خشبية بشكل أسطواناني تشبه طنجرة اللبن التي كانت تستخدم من قبل البدو قبل ظهور وانتشار مادة الألمنيوم بالشكل الحالي وهذه العلبة كانت تمسح بعد ملئها بالحب بقطعة معدنية، ولهذا أطلق عليها (المسحة)، ومتوسط وزنها حوالي (١٥ كغ).

٤ - الشنبل الحلبي: مكيل يعادل وزنه حوالي (٦١,٥ كغ)

٥ - الشنبل السرميني: مكيل من الخيش يتسع لسبع علب أو كيل (مسحة) ويبلغ وزنه حوالي (١٠٥ كغ).

٦ - القنطار: وهو مكيل يساوي (٩) كيل استنبولي ويزن تقريباً (٣٠٠ كغ)

٧ - الرطل: ويعادل (١٢ أوقية) ويساوي تقريباً (١/١٠٠ من القنطار) وهو بذلك يزن (٣ كغ) تقريباً.

٨ - الأوقية: وتساوي (١/١٢) من الرطل أي تزن تقريباً (٢٥٠ غرام)

(١) سجل ٧٠ - ص ٢٥ - و (٧٨) - تاريخ ١ (١١٥٨ هـ) - الموافق آذار (١٧٤٥ م)

٩ - المثقال: يعادل (٤,٤٦) غرام وكان يستخدم في وزن الحلي الذهبية والفضية فقط.

ثانياً - المقاييس المستخدمة:

استمرت المقاييس المستخدمة في القرن السابع عشر وبقيت على ما هي عليه، ولكن لم يعد هناك ذكر لمقاييس (الأمان) و (التجارة) والمعروف أن (الأمان) في منطقة إدلب عبارة عن خطين من الفلاحة، و (التجارة) عبارة عن خط واحد. بل الجديد الذي وجدته في وثائق القرن الثامن عشر من المقاييس المستخدمة هو (الحبة - الكدنة) وهما تقريباً يساويان ويعادلان (الفدان) المقياس الموجود في القرن السابع عشر أي حوالي (٢٣٠٠٠ م):

١ - الفدان: ويعادل حراثة الفلاح في الأرض على المحراث القديم بالحيوانات من الصباح وحتى الظهيرة ويقدر بـ (٣,٢٥) دونم أي حوالي (٢٣٢٥٠ م).
٢ - القيراط: هو جزء من أربع وعشرين وجمعه قراريط ويقال له أحياناً حصّة، وجمعها حصص.

٣ - الذراع النجاري: وهو وحدة قياس يستخدم للأطوال فقط

٤ - الحبة: هي مساحة مستخدمة للأرض الزراعية، لم تحدّد الوثائق مساحتها تماماً وإنما عُرِف عن مساحتها في منطقة إدلب أنها تعادل (٣) دونم، ومن المفيد أن نذكر أن ما فُرِض من رسوم على الأراضي الزراعية في هذا القرن وعلى الحبة تحديداً هو (ما بين ٢,٧٥ غرش - ٧ غرش) وفقاً لخصوبة هذه الأرض الزراعية وإنتاجها.

٥ - الكدنة: وهي مساحة من الأرض الزراعية ما زالت مستخدمة حتى يومنا هذا في منطقة إدلب، وهي تعادل (الفدان) أي الأرض الممكن حراستها بالحيوانات من الصباح وحتى الظهيرة.

٦ - الجفتك: لم تحدد الوثائق مساحة الأرض الزراعية للجفتك، ولكن ما أودّ الإشارة إليه أنه لا يطلق هذا الاسم إلا على الأرض الزراعية التي تضم بناء لسكن الآغا صاحب الجفتك، وبناء آخر لسكن الفلاحين مع حظائر الحيوانات والأدوات المستخدمة في حراثة الأرض وجني المحاصيل الزراعية.

ثالثاً - العملة المتداولة:

استمرت العملة المستخدمة في القرن السابع عشر مع انحسار ذكر العملات التي كانت مستخدمة في العهد المملوكي وبعض عملات العهد العثماني الأول، وهي (الدينار معاملة حلب - الغروش الريالية - الغروش الأسدية - غروش معاملة حلب) هذه العملات لم يعد لها ذكر في وثائق القرن الثامن عشر، وكانت العملة المستخدمة كثيراً في هذه الوثائق هي:

(غروش سلطانية جديدة)

١ - غروش سلطانية جديدة

٢ - الذهب الأهدي : وتساوي الواحدة منه ثلاثة غروش إلا ربعاً^(١)

٣ - الأقجة: وتعادل (٢,٥) باره

٤ - المصرية: تعادل أربع أقجات وتساوي بذلك عشر بارات.

٥ - عثمانية فضية:

٦ - شاهية جديدة

٧ - الزلطة : وهي تساوي (٣٠) مصرية وهي مع الذهب الأهدي الجديد من العملة التي ذكرت في القرن الثامن عشر ولم تذكر في وثائق القرن السابع عشر.

(١) سجل ٥٥ - ص ١٣٤ - و (٤٢٩) - تا (١١٤٧هـ) - الموافق (١٧٣٤م)

رابعاً - أسعار بعض الأثاث المنزلي والحلي الذهبية في القرن الثامن عشر:

مسلسل	اسم المادة أو الحاجة أو الحلي	السعر بالغروش السلطانية الجديدة
١	زوج أساور الفضة	٥ غروش سلطانية جديدة
٢	خلخال فضة	٨ غروش سلطانية جديدة
٣	فرشة الصوف	١,٢٥ غرش سلطانية جديدة
٤	لكن حمّام	٢ غرش سلطانية جديدة
٥	سطل نحاس	١,٥ غرش سلطانية جديدة
٦	طاسة حمّام	٠,٥٠ غرش سلطانية جديدة
٧	رخت فضة	٣٠ غرش سلطانية جديدة
٨	لحاف صوف	١,٥ غرش سلطانية جديدة
٩	صحن نحاس	٠,٥ غرش سلطانية جديدة
١٠	طنجرة نحاس كبيرة	٤ غروش سلطانية جديدة
١١	طشت نحاس	١,٥٠ غرش سلطانية جديدة
١٢	طنفسة (سجادة صوف)	٦ غروش سلطانية جديدة
١٣	لفة الرأس من الشاش الأبيض	١ غرش سلطانية جديدة
١٤	العرقية	٠,٥٠ غرش سلطانية جديدة

خامساً - أسعار بعض المواد المتداولة والمنشآت الصناعية والحيوانات في
القرن الثامن عشر:

مسلسل	المادة أو الحيوانات أو المنشأة	السعر الأدنى بالغرش السلطاني	السعر الأعلى بالغرش السلطاني
١	مدار طحن الحبوب بحجر واحدة	١٠٠	١٠٥
٢	معصرة الزيتون بحجر واحد وفليجة	١٠٠	١١٠
٣	كيل الحنطة الاستنبولي	٥٠ أقة	
٤	كيل الشعير الاستنبولي	٣٠ أقة	
٥	قنطار الحنطة	٣٦	٤٠
٦	رطل الخبز	١٤ أقة	
٧	رطل اللحم	٤٠ أقة	
٨	الجمال	٢٠٠	٢٣٥
٩	البغل	٥٥	٧٢
١٠	الحصان	٣٥	٦٠
١١	رأس الغنم	٦	
١٢	شجرة الزيتون	٠,٢٥	١,٢٥
١٣	طبخة الصابون	١١٥٠	

الخاتمة

الحمد لله الذي أنعم عليّ وأعانني على المضيّ، في كتابة ودراسة ما يخصّ محافظتي إدلب، جغرافياً وتاريخياً وإقليمياً، وبعث ما دُفن في أرضها من مواقع، وأماكن لحضارات، وممالك سادت في عهدٍ خلا، وزمنٍ زاهر مضى، حتى إنّ صدى آثارها قد جاب أنحاء المعمورة، وأضاء للإنسانية أنواراً كانت ولا تزال هالة تشعّ عبر العصور.

وهذا ما حدا بالعلماء ورجال الآثار من الشرق والغرب أن يدرسوا، ويبحثوا في حضاراتها، ويقدموها للعالم مدنية أولى.

ولما وقفت أمامها، ورأيت ما فيها من كنوز مدفونة، لم يلتفت أحدٌ إليها. شمّرت عن ساعديّ، وشرعت في إعداد بحوث تتصل اتصالاً وثيقاً بها. فقد أصدرت الكتب التالية عنها وهي:

١- إدلب الحضارة والتاريخ

٢- إدلب مغنى، ومعنى

٣- الظاهر والمدفون في بلد الزيتون في جزأين

٤- المنطقة الغربية لولاية حلب - إدلب في القرن السابع عشر

وقد حرّضني البحث العلمي أن أنجز مرجعاً يتحدث عن تاريخ هذه المحافظة إبان العهد العثماني، وتحديداً القرن الثامن عشر هذه الفترة التاريخية الغامضة بالنسبة لهذه المنطقة.

وعندما أردت الدخول في هذا المجال بدا لي مستحيلاً لنذرة مراجع ما يخصّ محافظة إدلب في تلك الفترة والتي كانت فيها المحافظة جزءاً من ولاية حلب. ولكن ما إن استطعت أن أتمسك بالخيط الأولى لمجال البحث حتى تابعت سير هذه الخطوط فوصلت إلى ما وصلن إليه.

وبعد أن أنجزت هذا العمل التاريخي لمحافظةتي والذي أتحدث فيه عن القرن الثامن عشر ، والذي استغرق مني عملاً مضنياً. وجدت أن الأبواب قد فتحت أمامي لأتابع البحث في تاريخ هذه المحافظة خلال القرون التالية.

وأنا الآن بصدد إصدار سلسلة كتب ومراجع عن هذه المحافظة وهي:

١- إدلب في القرن التاسع عشر

٢- إدلب في النصف الأول من القرن العشرين

وإذا كنت قد سهوت عن حقائق تخصّ هذه المحافظة - فالكمال لله وحده - أرجو ممن سيأتي بعدي أن يكمل هذا العمل، ولكنني أكون قد فتحت الباب أمام الباحثين، وسرت في طريق لم يخطّ فيها - على ما أظنّ - أحدٌ من قبلي.

وإن كانت هناك خطأ فهي معدودة فيما أعتقد.

وكُلّي أمل في أنّ ما قدمته قد يغني المكتبة العربية، التي تفتقر إلى تاريخ مدون موثّق لمنطقة إدلب.

والله من وراء القصد

وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين

المؤلف

عبد الحميد مشلح

المصادر والمراجع

- الأوامر السلطانية لولاية حلب
- المجلدات: (١-٢-٣-٤-٥-٦-٧-٨-١٢-١٣-١٤-١٥-١٦-١٨-١٩-٢٠-٢٣-٢٥-٢٧-٢٨-٤١)
- السجلات: (٢٥-٢٧-٢٨-٤٢-٤٨-٤٩-٥٤-٥٥-٦٤-٧٠-٧٦-٨٧-٩٤-٩٨-١٠٧-١١٧-١٣٢)
- المكاييل والأوزان والنقود - مطبعة ابن حيان - دمشق ١٩٩٧
- أعلام النبلاء في تاريخ حلب
- العسكر في بلاد الشام - دار الآفاق الجديدة - بيروت ١٩٨١
- العدد (٧) تاريخ ١٩٢٧
- العدد - عام ١٧٩١
- الدكتور محمود علي عامر
- راغب الطباخ
- نوفان رجا المحمود
- مجلة المجمع العلمي العربي
- محلة المشرق

فهرس

الصفحة

المقدمة ٥

الباب الأول

البنية والتركيب السكاني ٩

- الهجرة ومراكز الاستقطاب ١٢

- الزراعة وملكية الأرض ١٨

- الصناعة ٢٧

- التجارة ٣٠

- انعدام الأمن وانتشار القتل والسلب ٣٢

- انتشار الرشوة والمحسوبيات ٣٥

الباب الثاني

الوظائف الحكومية ٣٩

- وظائف القضاء والإفتاء ورجال الدين ٤٥

- الضرائب والرسوم العرفية ٥٣

الباب الثالث

- الدور والمساكن وملحقاتها ٧٥

- المقننات ٧٨

- الزواج والمهور ٨٢

- الطلاق ٨٢
- النفقة والحضانة ٨٥
- الوصاية ٨٧
- الحركة الثقافية والتعليمية ٨٨
- هجرة القرى ٩١

٩٧

الباب الرابع

- الكوارث الطبيعية ٩٩
- القحط والجفاف ١٠٠
- البرد والثلج الشديدين ١٠٢
- الزلازل ١٠٣
- انتشار الجراد ١٠٣

١٠٥

الباب الخامس

- الأوزان والمكاييل المستخدمة ١٠٧
- المقاييس المستخدمة ١٠٨
- العملة المتداولة ١٠٩
- أسعار بعض الأثاث المنزلي والحلي ١١٠
- أسعار بعض المواد المتداولة ١١١
- الخاتمة ١١٣

الطبعة الأولى / ٢٠٠٦

عدد الطبع ١٠٠٠ نسخة



في الأقطار العربية ما يعادل ١٧٠ ل.س

٢٠٠٦

سعر النسخة داخل القطر ٨٥ ل.س